الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

الوضع الاجتماعي والاقتصادي للنساء والفتيات الفلسطينيات

(تموز/يوليو 2016 - حزيران/يونيو 2018)

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/ECW/2019/TP.2
9 January 2019
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

الوضع الاجتماعي والاقتصادي للنساء والفتيات الفلسطينيات

(تموز/يوليو 2016 – حزيران/يونيو 2018)

الأمم المتحدة
بيروت، 2019

19-00031

موجز تنفيذي

يستعرض هذا التقرير وضع النساء والفتيات الفلسطينيات خلال الفترة من تموز/يوليو 2016 إلى حزيران/يونيو 2018، مركّزاً على التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وحقوق الإنسان. وهو إذ يبني على البحوث السابقة التي نشرتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) عن وضع النساء والفتيات الفلسطينيات ويعتمد على أحدث البيانات المتاحة، يسلط الضوء على الوضع المعقّد للنساء والفتيات، ويكشف أوجه التقدم والتردي في أوضاعهن في سياق الاحتلال العسكري الإسرائيلي للضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية وغزة.

يقدم الفصل الأول من التقرير معلومات أساسية عن الوضع السياسي المتقلّب وأثره على رفاه وحقوق النساء والفتيات. ويحدد الآثار المدمرة للحصار الإسرائيلي على غزة الذي دام منذ 11 عاماً على ما يقرب من مليوني فلسطيني حُرموا من حرية الوصول إلى بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة وإلى العالم الخارجي. كما يسلّط الضوء أيضاً على الآثار على النساء والفتيات التي توقعها السياسات المتعلقة بالاحتلال، من مثل زيادة النشاط الاستيطاني والتهديد بالإخلاء القسري وهدم المنازل، وخاصة في القدس الشرقية والمنطقة "ج" من الضفة الغربية. كما يعرض الفصل تطورات رئيسية في الوضع الأمني والسياسي في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك اعتراف إدارة الولايات المتحدة بالقدس عاصمة لإسرائيل، الذي يمثّل انتهاكاً للقانون الدولي، وتظاهرة مسيرة العودة الكبرى في غزة التي يقوم بها اللاجئون الفلسطينيون على طول السياج الحدودي لإسرائيل مطالبين بحقهم في العودة إلى أراضيهم ومنازلهم وبرفع الحصار الإسرائيلي.

ويعرض الفصل الثاني المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية التي تحدد حياة النساء والفتيات في دولة فلسطين. ويقدم معلومات عن الفجوة المتزايدة في مستويات المعيشة فيما بين المجتمعات المحلية في الضفة الغربية وبين الضفة الغربية وغزة، حيث أدى الحصار، إلى جانب التصعيد الدوري للعنف والهوة السياسية القائمة منذ أمد طويل بين حكومة فلسطين والسلطة القائمة بحكم الواقع في غزة، إلى مزيد من التدهور في ظروف معيشة النساء والفتيات وفاقم تعرضهن للمخاطر. ويوضح الفصل أيضاً الصورة المختلطة لحقوق المرأة، حيث تتعارض مستويات التحصيل العلمي العالية بين النساء تعارضاً حاداً مع مستويات البطالة المتصاعدة. وعلاوة على ذلك، وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر الحصار المفروض على غزة واستمرت سياسات ترخيص البناء التمييزية في المنطقة "ج" في الضفة الغربية والقدس الشرقية في تقويض الحقوق الصحية للنساء والفتيات. وبرغم عدد من التدابير الجديرة بالثناء التي اتخذتها حكومة فلسطين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر العنف ضد النساء والفتيات بلا هوادة، ما يشكّل تحدياً كبيراً أمام تحقيقهن لحقوقهن الاقتصادية والاجتماعية والمدنية والسياسية.

ويقيّم الفصل الثالث مدى التقدم الذي أحرزته دولة فلسطين في مواءمة التشريعات والسياسات الوطنية مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، كما يقيّم جدول أعمال حكومة فلسطين في الضفة الغربية المتعلق بالمرأة والسلام والأمن. ويشير الفصل إلى أنه بالرغم من اتخاذ عدد من الخطوات الإيجابية، بما في ذلك إطلاق خطة العمل الوطنية بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 لدولة فلسطين للفترة 2017-2019، هناك حاجة ملحة إلى التعجيل في إجراء إصلاحات تشريعية لتحسين حماية النساء والفتيات وتعزيز حقوقهن. كما يؤكد الفصل الدور الحاسم الذي تواصل منظمات المجتمع المدني في دولة فلسطين القيام به في الدعوة

للنهوض بحقوق النساء والفتيات. وأخيراً، يتفحص الفصل التمثيل السياسي للمرأة ويشير إلى أنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين عمله لزيادة عدد من يشغلن مناصب سياسية ويتولين مناصب صنع قرار.

ويختتم التقرير بمجموعة من توصيات تشمل طيفاً عريضاً من الإصلاحات القانونية والمؤسسية المراعية لمسائل الفروق بين الجنسين، إلى جانب التدابير الاقتصادية والاجتماعية الرامية إلى تعزيز حقوق ورفاه النساء والفتيات.

المحتويات

الصفحة

موجز تنفيذي iii

الفصل

أولاً- الوضع السياسي والجوانب المتعلقة بنوع الجنس في الأراضي الفلسطينية تحت الاحتلال 1

ألف- التطورات السياسية 1
باء- الحياة تحت الاحتلال 9

ثانياً- اتجاهات ديمغرافية واجتماعية-اقتصادية بين النساء الفلسطينيات 15

ألف- السكان والخصائص السكانية 15
باء- الأمن الغذائي والفقر 18
جيم- التعليم ومحو الأمية 19
دال- التشغيل 22
هاء- الصحة 25
واو- البيئة والمياه والصرف الصحي 28
زاي- العنف ضد المرأة والفتاة 29
حاء- الإعلام 32
طاء- الطفلة 32

ثالثاً- المشاركة السياسية والاجتماعية والأطر القانونية وحقوق النساء الفلسطينيات 33

ألف- المشاركة السياسية والعملية السياسية 33
باء- مواءمة التشريعات الوطنية مع الأطر الوطنية الأخرى 35
جيم- آليات المرأة الوطنية وغيرها من المؤسسات 40
دال- منظمات المجتمع المدني 41

رابعاً- الاستنتاجات والتوصيات 42

المراجع 46

قائمة الجداول

1- مؤشرات ديمغرافية، حسب المنطقة، 2017 16
2- المؤشرات الاجتماعية-الاقتصادية 18
3- بيانات عن البطالة بين الإناث، حسب المنطقة 24
4- مشاركة المرأة في الحياة العامة، 2016 33

المحتويات (تابع)

الصفحة

قائمة الأشكال

1- الوفيات والإصابات الناجمة عن التظاهرات وغيرها من الأحداث التي شهدها قطاع غزة، 30 آذار/مارس - 30 حزيران/يونيو 2018 6

2- عدد الطلاب، حسب مستوى التعليم والجنس والسنة الأكاديمية 2017-2018 20

3- معدل المشاركة في قوة العمل حسب الجنس، 2001-2007 22

4- معدل البطالة حسب الجنس، 2001-2007 22

قائمة الأطر

1- الحياة اليومية للنساء والفتيات في غزة 3

2- رزان نجار، المتطوعة الصحية 7

3- الحصار وتعطيل الحياة الأسرية 10

4- أثر هدم البيوت على النساء 12

5- شهادة أم 15

6- شهادات نساء في غزة - حقوق صحية يقوضها الحصار 27

7- زيارة المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه 31

8- مقابلة مع منال تميمي 35

9- إلغاء قانون "الزواج من المُغتصِب" وإجراء إصلاحات رئيسية أخرى 37

أولاً- الوضع السياسي والجوانب المتعلقة بنوع الجنس في الأراضي الفلسطينية تحت الاحتلال

وفقاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2003/42 عن حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها، وتمشياً مع قرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) 330 (د -30) الذي يطلب إلى الأمانة التنفيذية "رصد وتحليل وتوثيق التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي والانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الشعب الفلسطيني وللقانون الدولي، وتقديم التقارير الدورية للجنة في هذا الخصوص"، تُصْدِر الإسكوا تقارير دورية عن وضع النساء والفتيات في دولة فلسطين[1]. وتستند المعلومات الواردة في هذا التقرير إلى البيانات التي نشرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والتقارير التي نشرتها هيئات الأمم المتحدة، بما في ذلك مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومنظمة الصحة العالمية. كما استُكْمِلت البيانات والتحليلات بمعلومات قدمتها الوزارات الفلسطينية لشؤون المرأة والصحة والتعليم، فضلاً عن منظمات المجتمع المدني ووكالات التنمية الدولية.

يشمل هذا التقرير الفترة من 1 تموز/يوليو 2016 إلى 30 حزيران/يونيو 2018، وهو إطار زمني تميّز بتطورات رئيسية في الوضع الأمني والسياسي في الأراضي الفلسطينية المحتلة[2]. ففي شهر حزيران/يونيو 2017، كانت الذكرى الخمسون للاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية وغزة. كما كان عام 2017 العام العاشر للحصار البحري والجوي على غزة وللتدهور المتواصل في مستويات معيشة النساء والفتيات. ورغم مرور أكثر من 100 عام على وعد بلفور و70 عاماً على النكبة[3] و30 عاماً على الانتفاضة الأولى، لا تلوح في الأفق نهاية للأزمة الإنسانية التي طال أمدها والانتهاكات المتكررة لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ألف- التطورات السياسية

استمر الاحتلال الإسرائيلي المديد، وما ينطوي عليه من عنف متكرر وانتهاكات متكررة للقانون الدولي، في التأثير سلباً على التقدم في تحقيق حقوق المرأة الفلسطينية السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

---

1 يسبق هذا التقرير ثمانية تقارير آخرى. يرجى النظر الى https://www.unescwa.org/publications/publications-list.

2 يستخدم هذا التقرير المصطلحات التالية: يستخدم مصطلح حكومة فلسطين لوصف الكيان القانوني الذي يحكم دولة فلسطين؛ ويستخدم مصطلح دولة فلسطين لوصف انخراط الحكومة في المجال الدولي كدولة تعترف بها الأمم المتحدة؛ ويستخدم مصطلح الأراضي الفلسطينية المحتلة لوصف المساحة الجغرافية وتقسيم الأراضي الخاضعة للاحتلال الإسرائيلي.

3 النكبة، مصطلح مستخدم لوصف التشريد الجماعي للفلسطينيين من منازلهم وقراهم في عام 1948.

1- السياق السياسي

ينطبق القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي على الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية وغزة[4]. فبموجب اتفاقيات أوسلو لعام 1993 بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل، أُنشئت السلطة الفلسطينية في عام 1994 كسلطة حاكمة معترف بها للضفة الغربية وقطاع غزة. وقسَّم اتفاق أوسلو الثاني الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق إدارية: المنطقة "أ" (تخضع أمنياً وإدارياً بالكامل للسلطة الفلسطينية) والمنطقة "ب" (تخضع إدارياً للسلطة الفلسطينية وأمنياً لإسرائيل) والمنطقة "ج" (تخضع أمنياً وإدارياً بالكامل للسيطرة الإسرائيلية فقط). ولم يحرز خلال السنوات الخمس والعشرين التي انقضت منذ التوقيع على الاتفاق الأول أي تقدم سياسي بشأن نقل السيطرة على المنطقة "ج"، التي تضم أكثر من 60 في المائة من الضفة الغربية، إلى حكومة فلسطين، بل إن السيطرة الإسرائيلية على المنطقة "ج" أصبحت في الواقع أكثر استحكاماً، وأحبط هذا الوضع الجغرافي-السياسي قدرات الحكومة الفلسطينية على إنفاذ قوانينها في المنطقة "ج" وعلى توفير الاحتياجات الماسة من الخدمات العامة، بما فيها خدمات الصحة والتعليم وتوفير الحماية للنساء والفتيات في المجتمعات المعرضة للمخاطر (وهذه الخدمات لا توفرها حكومة إسرائيل رغم أن القانون الدولي يشترط أن تقدمها). ويتوقع أن يؤدي الافتقار إلى التقدم إلى استمرار مؤشرات التنمية السلبية، لا سيما تلك التي تتعلق بالنساء والفتيات في المناطق الأكثر تهميشاً.

وفي عام 1980، ضمت إسرائيل رسمياً ومن طرف واحد القدس الشرقية، التي احتلتها في عام 1967، بإقرار" قانون أساس القدس عاصمة إسرائيل"، وهو إجراء ينتهك القانون الدولي وقد أدانه المجتمع الدولي واعتبره مجلس الأمن لاغياً وباطلاً[5]. ورغم أن القدس الشرقية لازالت بموجب القانون الدولي أرضاً محتلة، مضت إسرائيل في تطبيق قانونها المدني فيها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت حكومة إسرائيل انتهاج سياسة فصل القدس الشرقية مادياً وسياسياً واقتصادياً عن الضفة الغربية وضم المناطق المحيطة بالمدينة بحكم الأمر الواقع[6].

وفي عام 2005، فككت إسرائيل المستوطنات في غزة وسحبت قواتها كجزء من خطة أحادية الجانب للانسحاب من هذا الجزء من الأراضي المحتلة. ولكن رغم فك الارتباط، تواصل إسرائيل السيطرة على جميع المعابر الحدودية لقطاع غزة براً، باستثناء معبر رفح الخاضع لسيطرة مصر، وبحراً وجواً، وتظل في الواقع السلطة المحتلة[7]. ومنذ عام 2007، فرضت إسرائيل حصاراً على غزة أسفر عن حرمان مليوني نسمة من إمكانية الوصول بحرية إلى بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة وإلى العالم الخارجي. كما عانت غزة منذ فرض الحصار سلسلة من الهجمات العسكرية الإسرائيلية، كان آخرها في تموز/يوليو - آب/أغسطس 2014. وقد ولّدت هذه العوامل ظروفاً معيشية كارثية، بما في ذلك ارتفاع معدلات الفقر والبطالة والانقطاع المستمر للكهرباء وتردي حالة المياه والصرف الصحي. ويشير فريق الأمم المتحدة القطري في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى أنه إذا ما استمرت وتيرة التدهور الراهنة فإن غزة لن تكون بحلول عام 2020 "مكاناً يصلح العيش

---

4 A/RES/72/85.

5 S/RES/478.

6 United Nations, 2018b; A/73/45717; E/ESCWA/30/5.

7 International Criminal Court, 2014; A/HRC/37/75.

فيه[8]. وقد أدى هذا السياق إلى تدهور واضح في الظروف المعيشية للنساء والفتيات في غزة وعمّق تعرضهن للمخاطر (الإطار 1).

الإطار 1- الحياة اليومية للنساء والفتيات في غزة

في عام 2017، كان قد مضت عشر سنوات على الحصار الإسرائيلي البري والبحري والجوي على غزة. وعلى مدى العقد، فرضت القيود الصارمة على حركة الأشخاص والبضائع والهجمات العسكرية الثلاث المتتالية في الأعوام 2009/2008 و2012 و2014 والانقسام السياسي الداخلي بين حكومة فلسطين والسلطة القائمة بحكم الأمر الواقع في غزة عبئاً ثقيلاً على الحياة اليومية للنساء والفتيات.

ولقد دُمّر اقتصاد غزة على مدى العقد الماضي. فقد قفز معدل الفقر من 38.9 في المائة في عام 2011 إلى 53 في المائة في عام 2017. عانى القطاع الخاص من ركود، ما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة، خاصة بين الشابات المتعلمات. وارتفع معدل البطالة بين الربع الأول من عام 2007 والربع الثاني من عام 2018 بين النساء في غزة من نسبة مرتفعة أصلاً بلغت 29.8 في المائة إلى مستوى مذهل بلغ 78.3 في المائة. وخلال الفترة نفسها، ازدادت الفجوة بين معدلات بطالة الإناث والذكور باطراد (من 0.7 إلى 33.8 في المائة). كما تدهورت البنية التحتية وتدهور تقديم الخدمات تدهوراً سريعاً وفاقم هذا التدهور النقص المزمن في الطاقة. ووفقاً لصندوق الأمم المتحدة للسكان والمجموعة الفرعية المعنية بالعنف على أساس الجنس، "فاقمت أزمة الكهرباء والوقود الوضع، ما أدى إلى تدهور الأوضاع المعيشية للنساء وتعطيل جميع جوانب الحياة اليومية تقريباً، لا سيما المهام المنزلية، التي يعتبرها المجتمع وظيفة نسائية". وبالتزامن مع تزايد الفقر وتدهور مستويات المعيشة، استمر نمو الكثافة السكانية في غزة بما يقدر بنحو 4140 شخصاً لكل كيلومتر مربع في عام 2007 إلى 5204 أشخاص لكل كيلومتر مربع في عام 2017، ما يفاقم النقص في المساكن والحيّز المعيشي، ما يؤدي على نحو كبير إلى عواقب وخيمة على نوعية الحياة التي تعيشها النساء، نظراً للعلاقة بين الاكتظاظ وفقدان الخصوصية وزيادة التعرض للعنف الأسري. وبينما لا يزال صعباً الحصول على بيانات دقيقة، تشير تقارير مختلفة إلى أن الوضع الإنساني الرهيب والعنف المستمر الذي ترتكبه القوات الإسرائيلية أديا إلى زيادة حوادث العنف على أساس الجنس وانتهاكات الحماية.

المصادر: State of Palestine, Central Bureau of Statistics, 2007, 2009; United Nations Population Fund and Gender-Based Violence Sub-Cluster Palestine, 2018؛ دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018أ، 2018ه، 2018ك.

في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2012، وعملاً بقرار الجمعية العامة 67/19، مُنحت دولة فلسطين مركز دولة غير عضو لها صفة المراقب في الأمم المتحدة. وبعد أن قدمت فلسطين صكوك تصديق، أصبحت الآن دولة طرفاً وتحمل التزامات قانونية فيما يتعلق بالمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان. ومنذ عام 2014، انضمت دولة فلسطين إلى أكثر من 55 اتفاقية ومعاهدة دولية، توطّد مكانتها الدولية وتؤكد التزامها بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان[9]. ولا شك أن الانضمام إلى المعاهدات الدولية، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، خطوة إيجابية نحو تعزيز حقوق المرأة وحمايتها في دولة فلسطين، نظراً إلى أنها تفرض واجبات قانونية على الدول الأطراف فيما يتعلق بالأفراد الذين يعيشون تحت الولاية القضائية للدولة.

وعلى الرغم من التقدم الذي تحقق في الاعتراف الدولي بدولة فلسطين واستمرار الجهود الدولية لإحياء المفاوضات الإسرائيلية-الفلسطينية، فإن آفاق حل الدولتين العادل والدائم والسلمي وانتهاء الاحتلال قد تآكلت. وعلى مدار الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت حكومة إسرائيل انتهاج سياسة مصادرة الأراضي والاستيطان في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، في انتهاك واضح لقرار مجلس الأمن 2334،

8 United Nations Country Team in the Occupied Palestinian Territory, 2017.

9 CEDAW/C/PSE/1، الفقرة 11.

الذي اعتُمد في 23 كانون الأول/ديسمبر 2016، والذي يؤكد "أن إنشاء إسرائيل للمستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، بما فيها القدس الشرقية، ليس له أي شرعية قانونية ويشكل انتهاكاً صارخاً بموجب القانون الدولي". وكرر الأمين العام التأكيد في شباط/فبراير 2018 على أن البناء الاستيطاني المستمر والتوسع في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، غير قانوني بموجب قرارات الأمم المتحدة[10] والقانون الدولي، وأصدر توبيخاً، داعياً الأطراف إلى جعل حل الدولتين حقيقة واقع[11].

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تواصَل التوسع الاستيطاني دون هوادة. ويكشف تقرير منظمة "السلام الآن" السنوي عن بناء المستوطنات في عام 2017 في الضفة الغربية (باستثناء القدس الشرقية) عن أن معدل نشاط البناء بلغ 17 في المائة أكثر من المعدل السنوي خلال الجزء الأكبر من العقد الماضي[12]. وعلاوة على ذلك، في آذار/مارس 2017، أعلنت الحكومة الإسرائيلية "عن انطلاق أعمال البناء في أول مستوطنة جديدة تقام في الضفة الغربية منذ 25 عاماً (أميحاي)، وقد "أقيمت المستوطنة لصالح الأسر التي أجليت من بؤرة عامونا الاستيطانية [وسط الضفة الغربية] بعد أن خلصت محكمة العدل العليا إلى عدم شرعيتها"[13].

وترافق التوسع الاستيطاني مع عدد من الإجراءات التشريعية والسياساتية الجديدة المثيرة للقلق الهادفة إلى توسيع نطاق السلطة القضائية والسيطرة الإسرائيلية على المنطقة "ج". ففي 6 شباط/فبراير 2017، سنّ البرلمان الإسرائيليّ، الكنيست، قانون تنظيم الاستيطان في يهودا والسامرة [الضفة الغربية] 2017-5777، الذي يسمح بأثر رجعي بـ "شرعنة " المستوطنات التي بُنيت بشكل غير قانوني (من وجهة إسرائيلية) على أراض فلسطينية خاصة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عُرضت أو وُضعت أو اعتُمدت قوانين تهدف إلى تشديد السيطرة الإسرائيلية على القدس. وبالإضافة إلى ذلك، أصدرت إسرائيل في 31 آب/أغسطس 2017 الأمر العسكري رقم 1789 الذي يقضي بإنشاء "سلطة لإدارة الشؤون البلدية" للمستوطنات في منطقة الخليل الواقعة تحت سيطرة إسرائيل (H2)، و"يشكّل هذا إجراءً يهدف إلى تدعيم وجود المستوطنين في الخليل، انتهاكاً لأحكام القانون الدولي الإنساني"[14]. ووفقاً للمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، "تمثل القوانين الجديدة والتحولات في السياسة العامة، التي اقترنت بمساعٍ متواصلة لاقتراح تدابير تشريعية متنوعة تهدف إلى ضم مستوطنات وبلديات محددة في الضفة الغربية، ما سُمي بتحول نموذجي في الطريقة التي تدير بها الحكومة الإسرائيلية الاحتلال"[15]. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعلن مشروع ما يسمى قانون الدولة القومية لليهود أن حكومة إسرائيل تعتبر "...تطوير الاستيطان اليهودي قيمة

---

10 يتناول قرار مجلس الأمن 2334 (2016) إنشاء إسرائيل للمستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة ويشير إلى افتقارها "الشرعية القانونية". ويؤكد القرار أيضاً أن المستوطنات " تشكل انتهاكا صارخا بموجب القانون الدولي وعقبة كبرى أمام تحقيق حل الدولتين وإحلال السلام العادل والدائم والشامل".

11 United Nations, 2018a.

12 Peace Now, 2018b.

13 A/HRC/37/75، الفقرة 9.

14 A/HRC/37/43، الفقرة 12.

15 A/HRC/37/75، الفقرة 20.

قومية، وتعمل على تشجيعه ودعم إقامته وتثبيته". كما أن قانون الدولة القومية اليهودية يثير أيضاً الجزع بشأن تعزيز البناء غير المقيّد للمستوطنات في الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية[16].

وأشارت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن "مؤسسات الأعمال تؤدي دوراً رئيسياً في تيسير مشروع المستوطنات بشكل عام، فتساهم عن طريق التنمية التجارية في مصادرة إسرائيل للأراضي وفي نقل سكانها"[17]. ويقر القانون الدولي بأن الجهات الفاعلة من غير الدول، بما فيها المؤسسات التجارية، تتحمل أيضاً مسؤولية احترام حقوق الإنسان وأن القانون الإنساني الدولي ينطبق أيضاً على المؤسسات التجارية في المناطق المتأثرة بالنزاع[18].

وقد أدانت أغلبية ساحقة من الدول الأعضاء قرار الولايات المتحدة في 6 كانون الأول/ديسمبر 2017 الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية في إسرائيل من تل أبيب إلى القدس على أنه يتعارض مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة[19]. وفي أعقاب ذلك، أصدرت الجمعية العامة قراراً بأن إعلان القدس عاصمة لإسرائيل "لاغ وباطل"[20]. كما نظر إلى القرار على أنه ضربة قوية لعملية أوسلو للسلام، إذ أدى إلى تخلي الولايات المتحدة عن دورها كوسيط. كما أدت هذه الخطوة إلى تفاقم إحساس إسرائيل بأنها عصية تتمتع بحصانة وعزز الاعتقاد بأنها لن تخضع للمساءلة حقاً عن انتهاكاتها لصكوك القانون الدولي المختلفة؛ تلك الانتهاكات التي تشمل المستوطنات المتكاثرة والعنف ضد المدنيين وإصدار قوانين تقوض آفاق حل الدولتين.

لهذه الأسباب، تظل الأراضي الفلسطينية المحتلة ضحية خروق وانتهاكات. ويتجلى الاحتلال المستمر في أنحاء الأراضي الفلسطينية بطرق مختلفة: بالإغلاق الطويل الأمد والحصار المتواصل لغزة والضربات المتكررة التي تتلقاها؛ وبالجدار ونقاط التفتيش والمستوطنات والغارات المتكررة في الضفة الغربية؛ وبالضم الشامل والمستوطنات في القدس الشرقية. وقد يكون لمثل هذه الحصانة التي تتمتع بها إسرائيل أثر غير متناسب على النساء والفتيات الفلسطينيات.

2- الوضع الأمني

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر الوضع الأمني في الأراضي الفلسطينية المحتلة في التدهور. فقد واجه المدنيون الفلسطينيون مخاطر مختلفة تهدد حياتهم وأمنهم. وساد العنف المتصل بالنزاعات، بما في ذلك العمليات العسكرية الإسرائيلية وحملات التفتيش والاعتقال والاستخدام المفرط للقوة من جانب قوات الأمن والقوات العسكرية الإسرائيلية ضد المتظاهرين الفلسطينيين والتخويف وهجمات المستوطنين الإسرائيليين، وكان لذلك آثار متمايزة على النساء والرجال والفتيات والفتيان.

وقد ارتفعت الخسائر المرتبطة بالنزاع بشدة في عام 2018. وأدى اعتراف الإدارة الأمريكية بالقدس عاصمة لإسرائيل إلى زيادة التوتر في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة. ففي غزة، أطلقت في 30 آذار/مارس 2018 وعلى طول السياج الحدودي سلسلة من الاحتجاجات الجماهيرية تُعرف بـ"مسيرة العودة الكبرى"

16 أقر القانون في 19 تموز/يوليو 2018.

17 A/HRC/37/39، الفقرة 46.

18 A/HRC/17/31; International Committee of the Red Cross, 2006.

19 A/RES/ES-10/19.

20 A/ES-10/L.22.

يطالب فيها اللاجئون الفلسطينيون بحقهم في العودة إلى بيوتهم وأراضيهم ورفع الحصار الذي فرضته إسرائيل منذ 11 عاماً. وأدى "استخدام القوات الإسرائيلية للقوة بشكل مفرط وغير متناسب وعشوائي، بما في ذلك استخدامها الذخيرة الحية ضد المتظاهرين المدنيين، بمن فيهم الأطفال، وضد الأفراد الطبيين والصحافيين" إلى عدد كبير من الإصابات والقتلى بين المتظاهرين الفلسطينيين غير المسلحين[21]. فخلال الفترة من 30 آذار/مارس إلى 12 حزيران/يونيو 2018، قُتل 140 فلسطينياً (من بينهم امرأة وفتاة) وجرح أكثر من 15501 (الشكل 1)[22]. ووفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أصيب حتى يوم 26 حزيران/يونيو أكثر من 1400 شخص بجروح جسيمة تعرضهم إلى خطر الإعاقة الجسدية طويلة الأمد. فقد خضع 53 جريحاً لعمليات بتر في أطرافهم السفلية وثمانية آخرون في أطرافهم العلوية كما أصيب 10 آخرين على الأقل بالشلل بسبب الجروح التي أصابتهم في العمود الفقري[23]. أما القطاع الصحي في غزة، الذي كان يعاني بشدة من تأثير الحصار والانقسام الداخلي المستمر في الخدمات المدنية الفلسطينية (يمكن الاطلاع على المزيد أدناه) واستنزاف الإمدادات الطبية وأزمة الطاقة المزمنة، فلم يكن إلا بالكاد قادراً على العمل لمواجهة التدفق الجماعي للإصابات. وقد يؤثر موت و/أو إصابة الرجال بإعاقة على النساء على مستوى الأسرة المعيشية. وقد يتجلى ذلك في زيادة مستويات العنف ضد المرأة من جانب أفراد الأسرة الممتدة، كما قد يؤدي أيضاً إلى زيادة العبء على النساء الفلسطينيات (والفتيات) لاضطرارهن إلى تحمُّل مسؤوليات أكبر في الأسرة، لا سيما إذا كان الذكر الذي قُتل أو أصيب بإعاقة هو المعيل.

وتمثل أحداثٌ كمقتل رزان النجار من غزة، البالغة من العمر 21 عاماً، بعيار ناري في 1 حزيران/يونيو 2018 أثناء قيامها بواجبات إنسانية كمسعفة متطوعة (الإطار 2) مدى خطورة تصاعد العنف منذ الهجوم العسكري ضد غزة عام 2014. وقد أثارت هذه الأحداث مخاوف جدية من اندلاع هجمات جديدة وانهيار النظام في غزة انهياراً كاملاً.

الشكل 1- الوفيات والإصابات الناجمة عن التظاهرات وغيرها من الأحداث التي شهدها قطاع غزة، 30 آذار/مارس - 30 حزيران/يونيو 2018

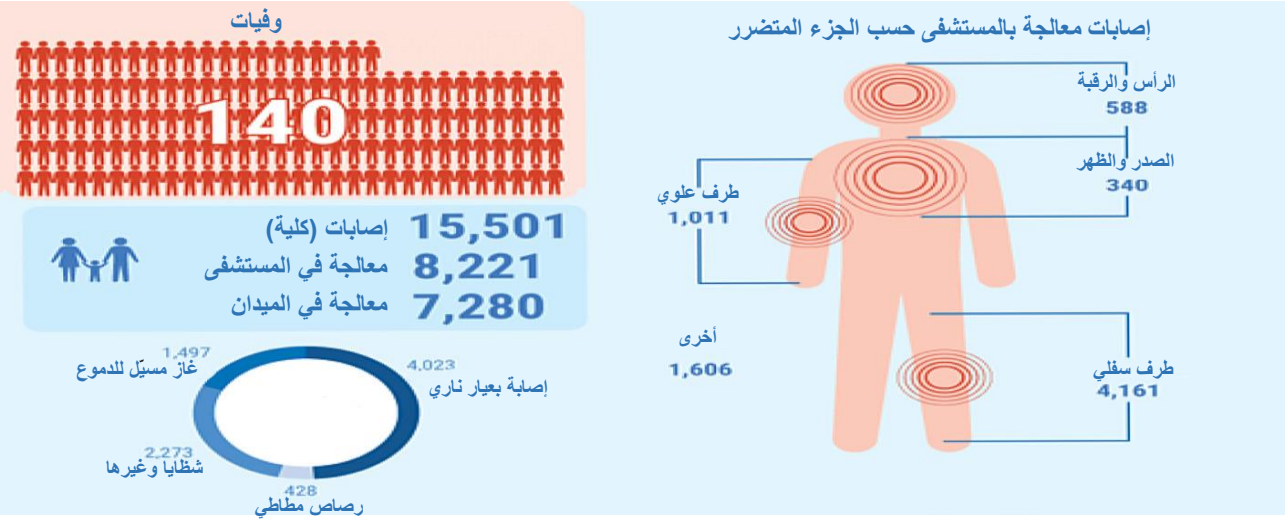

المصدر: United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, 2018a.

21 A/ES-10/L.23، الفقرة 2.

22 OCHA, 2018a.

23 المرجع نفسه.

وفيما يتعلق بتدهور الوضع الأمني في غزة، دعت المدعية العام للمحكمة الجنائية الدولية، فاتو بنسودة Fatou Bensouda، إلى وضع حد للعنف وقالت: "العنف ضد المدنيين في ظل وضع كالسائد في غزة قد يشكل جرائم بموجب نظام روما الأساسي الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية، وهو ما ينطبق أيضا على استغلال وجود المدنيين كدرع للأنشطة العسكرية"[24].

الإطار 2- رزان نجار، المتطوعة الصحية

أعرب موظفو الأمم المتحدة ووكالاتها عن غضبهم إزاء مقتل المتطوعة كمسعفة أولية، رزان النجار، البالغة من العمر 21 عاماً، أثناء قيامها بواجباتها الإنسانية مع جمعية الإغاثة الطبية الفلسطينية. وقد أصيبت رزان بعيار ناري أطلقته القوات الإسرائيلية أثناء محاولتها، مع عدد من المسعفين الأوائل، الوصول إلى المصابين خلال تظاهرات "مسيرة العودة الكبرى" بالقرب من السياج المحيط بإسرائيل حوالي الساعة 6:30 مساءً. وقد نُقلت على الفور إلى نقطة إسعاف ثم إلى مستشفى غزة الأوروبي، حيث توفيت بعد الساعة السابعة مساءً. وأصيب من فريقها ثلاثة آخرون.

وقال جيمس هينان، رئيس مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة: "تشير التقارير إلى أن رزان كانت تساعد بعض المتظاهرين الجرحى، وكانت ترتدي زي الإسعاف المميز، الذي يميزها بوضوح كعامل صحي حتى من على بعد". وأضاف أنه "بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، الذي ينطبق في هذا السياق إلى جانب القانون الإنساني الدولي، لا يجوز استخدام القوة المميتة إلا كملاذ أخير عند خطر وشيك بالتهديد بالموت أو الإصابة الخطيرة. ومن الصعب جداً التحقق من أن رزان كانت تشكّل مثل هذا التهديد لقوات إسرائيلية مسلحة تسليحاً ثقيلاً ومحمية جيداً وفي وضع الدفاع على الجهة الأخرى من السياج الفاصل".

وقد دعت منظمة الصحة العالمية إلى حماية العاملين الصحيين والمرضى في جميع الأوقات. وقال الدكتور جيرالد روكينشوب، رئيس مكتب منظمة الصحة العالمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، "... أفكارنا مع عائلة رزان ومع زملائنا في جمعية الإغاثة الطبية الفلسطينية. يجب ألا تحدث مثل هذه الهجمات على الرعاية الصحية ونحتاج إلى تعزيز جهودنا لضمان حماية العاملين الصحيين في الخطوط الأمامية".

المصدر: WHO, 2018c.

وقد أدى العنف المرتبط بالاحتلال إلى تفاقم اللامساواة بين الجنسين الموجودة أصلاً. وعلى وجه الخصوص، هناك مؤشرات متزايدة على أن التظاهرات الجماهيرية تؤثر على الإجهاد النفسي للمرأة وتزيد من مخاطر العنف على أساس الجنس، من بين أضرار أخرى. وقد أبلغت أمهات عن ازدياد العنف النفسي والعاطفي عندما ألقى الأزواج وأفراد الأسرة الآخرون اللوم عليهن "لسماحهن" لأطفالهن بالمشاركة في الاحتجاجات التي أدت إلى إصاباتهم. وتتعرض الأرامل لمزيد من خطر العنف النفسي والاقتصادي من جانب أفراد الأسرة، إذ يتوقع منهن الزواج، أحياناً من أخ الزوج الراحل[25].

كما شهدت الفترة المشمولة بالتقرير تصعيدات متعددة في أعمال العنف في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. وبعد أن انخفض عنف المستوطنين الإسرائيليين ضد الفلسطينيين، بمن فيهم النساء والفتيات، مدة ثلاث سنوات، أخذ منذ بداية عام 2017 يواصل الارتفاع: فقد وثّق مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية 84 حادثة عنف ارتكبها مستوطنون بين كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل 2018، ما يمثل

24 المحكمة الجنائية الدولية، 2018.

25 Gender-Based Violence Sub-Cluster, Palestine, 2018.

زيادة تبلغ 50 في المائة مقارنة بعام 2017 وزيادة تبلغ 162في المائة مقارنة بعام 2016[26]. وتراوحت أعمال العنف التي قام بها المستوطنون في المنطقة "ج" والقدس الشرقية بين الاعتداءات الجسدية وإلقاء الحجارة وتخريب أراضٍ زراعية وحقول وبساتين زيتون وإلحاق ضرر بالسيارات والممتلكات. ولم تصدر لائحة اتهام إلاّ على 8.1 في المائة فقط من ملفات التحقيق الخاصة بالمخالفات التي يرتكبها مدنيون إسرائيليون ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية، والتي ترصدها "يش دين"، وهي منظمة إسرائيلية لحقوق الإنسان، ما يدل على استمرار الحصانة والافتقار إلى المساءلة[27].

وذكرت المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه في تقريرها أن عنف المستوطنين، الذي يتعرض له ما يقدر بـ 000 70 فلسطيني يعيشون في المنطقة "ج" "له أثر نفسي على النساء، إذ أنهن يخفن على أنفسهن وأطفالهن، ما يزيد من الضغوط على الأسرة وداخل الأسرة ويفضي إلى العنف الأسري"[28]. وتبين الشهادات التي جمعها "مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي"، وهي منظمة فلسطينية لحقوق المرأة، أن العديد ممن يسكنّ قرب المستوطنات يعشن حالة تأهب مستمر ويخشين مغادرة منازلهن بمفردهن بعد أن سبق وتعرضن لهجمات المستوطنين[29]. وتفسر نجوى، البالغة من العمر 52 عاماً وتعيش في سلوان في القدس الشرقية مع حفيدين إثنين بعد أن تعرضت لهجومين عنيفين من حراس مستوطنة ومستوطن في 12 تموز/يوليو 2017 "كانت تجربة صعبة ومتعبة، ومقدار الخوف والعجز وانعدام الأمن عصي على الوصف"[30].

3- الانقسام السياسي الداخلي

أعاق الانقسام السياسي والإداري المستمر بين الضفة الغربية وغزة، لا سيما بين حركتي فتح وحماس، وتعليق المجلس التشريعي الفلسطيني منذ عام 2007، صنع السياسات الوطنية والقيام بإصلاحات تشريعية وبالتنمية الاقتصادية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي أيلول/سبتمبر 2017، شرعت الأطراف الفلسطينية في جولة أخرى من جولات عملية المصالحة. وفي تشرين الأول/أكتوبر عام 2017 توصل الجانبان بوساطة مصر إلى اتفاق حول إجراءات لتخفيف الأزمة الإنسانية وتحقيق الوحدة الفلسطينية. مع ذلك، لا يزال التقدم الفعلي محدوداً حتى الآن. وفي الواقع، مع اتساع الفجوة السياسية، استحدثت حكومة فلسطين عدداً من التدابير المالية لإنهاء تقديم إعانات الدعم إلى سلطة الأمر الواقع في غزة، بما في ذلك تخفيض مرتبات الموظفين العموميين ومدفوعات الكهرباء. وقد فاقمت أزمة الحوكمة الفلسطينية بشكل عام والتدابير ذات الصلة التي اتخذت خلال الفترة المشمولة بالتقرير الأزمة الإنسانية في غزة[31].

وكنتيجة مباشرة لهذا الانقسام السياسي وعدم القدرة على التوصل إلى توافق في الآراء بين الأطراف الفلسطينية، لم تجر في غزة الانتخابات البلدية التي أجريت في أيار/مايو 2017 في الضفة الغربية (باستثناء

---

26 OCHA, 2018c.

27 Yesh Din, 2018.

28 A/HRC/35/30/Add.1.

29 رابطة النساء الدولية للسلام والحرية، 2017، ص 15.

30 Women's Centre for Legal Aid and Counselling, 2017.

31 Office of the United Nations Special Coordinator for the Middle East Peace Process, 2018.

القدس الشرقية). كما استثنت غزة أيضا آخر انتخابات فلسطينية محلية جرت قبل ذلك في عام 2012 (سيبحث الفصل الثالث المرأة وتمثيلها السياسي بمزيد من التفصيل).

باء- الحياة تحت الاحتلال

1- القيود على الحركة والتنقل

خلال الفترة من تموز/يوليو 2016 إلى حزيران/يونيو 2018، واصلت السلطات الإسرائيلية فرض قيود واسعة النطاق ومنهجية على حركة وتنقل الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فمن خلال نظام معقد من التصاريح والإجراءات الإدارية والعقبات المادية، ظل مقيداً تنقل الفلسطينيين بين المدن والقرى في الضفة الغربية، وبين القدس الشرقية وبقية الضفة الغربية، وبين الضفة الغربية وغزة، وبين غزة وبين العالم الخارجي. وقد فصلت السياسات الإسرائيلية القدس الشرقية المحتلة، التي كانت في الماضي مركز الحياة السياسية والتجارية والروحية والثقافية الفلسطينية، عن بقية الضفة الغربية وغزة. وفاقمت القيود المفروضة على التنقل، بما في ذلك الجدار في الضفة الغربية ونقاط التفتيش ونظام أذون الدخول إلى القدس، والحصار على غزة، التجزئة الجغرافية للأرض الفلسطينية المحتلة. وقوض ذلك كله النمو الاقتصادي وقيّد حصول النساء والفتيات على الخدمات والفرص الأساسية وانتهك حقوقهن الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وفي الضفة الغربية، الحياة اليومية للعديد من النساء والفتيات الفلسطينيات مقيّدة بصورة خاصة في "مناطق التماس" (المناطق الواقعة بين الجدار والخط الأخضر، التي يقيّد الدخول إليها نظام تصاريح وبوابات)، وفي وادي الأردن (خاصة في المناطق القريبة من المناطق العسكرية المغلقة ومناطق التدريب العسكري) وفي القرى المجاورة للمستوطنات الإسرائيلية وضمن منطقة H2 في الخليل. وتنطوي القيود الإسرائيلية على التنقل على انتهاكات لمجموعة واسعة من حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، كما أن "لها تأثيراً خاصاً على المرأة وتشكل خطراً كبيراً بخاصة على الأمهات (الحوامل) والطالبات والعاملات، وينجم عنها حرمان منهجي لحقوقهن الاجتماعية والاقتصادية"[32].

وفي القدس الشرقية، كان الجدار أحد عوامل تعرض النساء للمخاطر في الضفة الغربية. وقد نجم عن انحرافه عن خط الهدنة لعام 1948، المعروف أيضا باسم الخط الأخضر، حشْر عشرات الألوف من الفلسطينيين المقدسيين، لا سيما من قرية كفر عقب ومخيم شعفاط للاجئين، خارج الجدار المحيط بالمدينة. ورغم أن القدس لا زالت مركز الإقامة الدائمة للأسر المقدسية التي تعيش في مجتمعات محلية خارج الجدار ورغم أن هذه الأسر تواصل دفع الضرائب البلدية، إلا أن حصولها على الخدمات الصحية والتعليمية والبلدية أصبح أكثر تقييداً. وتعاني هذه الأحياء والمناطق من قصور البنية التحتية والخدمات الأساسية، كما أن القيود المفروضة على التنقل، بما في ذلك نقاط الحواجز، جعلت إمكانية الحصول على الخدمات التي لا تتوفر إلا على الجانب الآخر من الجدار أمراً صعباً.

وفي غزة، أدى الحصار إلى تطويق قرابة مليوني نسمة. وتفاقمت هذه العزلة بسبب القيود التي فرضتها السلطات المصرية منذ حزيران/يونيو 2013 على معبر رفح. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت إمكانية انتقال الأشخاص والبضائع من غزة إلى إسرائيل مقيّدةً بشدة. وكان عام 2017 هو الأسوأ من حيث

32 A/HRC/36/NGO/106.

الخروج عبر معبر أيرتز، وهو المعبر الرئيسي للناس منذ عام 2014[33]. كما قيّد الخروج إلى خارج غزة عبر معبر رفح بشكل كبير خلال الفترة نفسها. فقد فتح معبر رفح 36 يوماً فقط في عام 2017، مقارنةً بـ 263 يوماً في 2013 قبل فرض القيود. وفي النصف الأول من عام 2018، كان هناك تخفيف طفيف، إذ ارتفع عدد أيام فتح معبر رفح إلى 65[34].

وأثّر حصار غزة تأثيراً سلبياً على جميع جوانب الحياة اليومية للفلسطينيين وأدى إلى حالة إنسانية وخيمة، لا سيما للنساء والفتيات. فقد أدت هذه القيود إلى الحد من فرص حصول النساء والفتيات على سُبُل كسب الرزق وإلى تعطيل الحياة الأسرية (الإطار 3).

الإطار 3- الحصار وتعطيل الحياة الأسرية

في آذار/مارس 2017، قررت ريما شقفة-محمد زيارة والدها المصاب بالسرطان في مسقط رأسها في رفح، التي كانت قد غادرتها قبل عقد من الزمن لدى انتقالها مع زوجها إلى مصر:

"عندما وصلت إلى القطاع لزيارة أهلي كنت حاملاً في شهري التاسع وبعد وصولي بعشرة أيّام وُلدت ابنتي سلمى في عمليّة قيصريّة. كانت نيّتي أن أبقى عند أهلي في رفح مدّة شهر بعد أن ألد ابنتي وأعود إلى مصر. لذلك توجّهت بعد وصولي بثلاثة أيام إلى مكتب وزارة الداخلية وسجّلت في كشف المغادرين عن طريق معبر رفح. منذ ذلك الحين مضت عشرة أشهر وما زلت عالقة هنا مع بناتي الثلاث. خلال هذه الأشهر فُتح المعبر نحو خمس مرّات ولم أتمكّن من السفر في أيّ منها علماً أنّني أحمل إقامة مصريّة وبناتي يحملن جوازات سفر مصريّة. كلّما فتحوا المعبر كنت أذهب إلى هناك يوميّاً. ابنتي الكبيرة حبيبة كان ينبغي أن تدخل الصفّ الأوّل ولكنّ هذا لم يحدث للأسف. زوجي يتّصل باستمرار لكي يطمئنّ علينا ويستفسر عن الوضع في معبر رفح - متى سيفتحونه. يقول لي إنّه مشتاق كثيراً لرؤيتي ورؤية البنات. هو لم يحظ بعد برؤية سلمى مولودتنا الجديدة. وحتّى ابنتي سنيورة لا تعرفه حقّ المعرفة فهي تبلغ من العمر سنتين ونصف ولكنّها قضت سنتها الأخيرة عالقة هنا معي. أنا يائسة تماماً وحزينة ومنهكة. من الصعب عليّ كثيراً أن أعتني وحدي ببناتنا الثلاث.... أشارك أحياناً في اعتصامات تنظّمها النساء في القطاع وفي معبر رفح. نرفع يافطات كُتبت عليها مطالب وشعارات احتجاج: "افتحوا معبر رفح!" و"عائلاتنا تنهار وأولادنا مشتّتون!" وكلّ ذلك كان بلا فائدة.... من جهة ثانية لا يمكن الخروج عبر معبر أيرتز أيضاً لأنّ السّلطات الإسرائيلية لا تسمح بذلك. لم يبق لي إذن سوى مواصلة الانتظار على أمل أن يُفتح معبر رفح ونتمكّن من العودة بسلام إلى زوجي وبيتي".

المصدر: بتسيلم، مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، 2018أ.

2- الإقامة ولمّ شمل الأسر

يُعتبر الفلسطينيون الذين يعيشون في القدس الشرقية مقيمين دائمين في إسرائيل، ويحق لهم بذلك الحصول على خدمات من مثل المساعدة الاجتماعية والتأمين الوطني والصحة والتعليم، إلا أنه ليس لهم وضع الإقامة القانونية المضمونة. وبين عامي 1967 و2017، ألغت السلطات الإسرائيلية وضع الإقامة لـ 14595 فلسطينياً في القدس الشرقية؛ وفي عام 2016 وحده ألغي وضع الإقامة لـ 95 فلسطينياً، بما في ذلك 41 امرأة و11 طفلاً[35]. وقد وسّعت إسرائيل باستمرار معايير وقواعد إلغاء وضع الإقامة للفلسطينيين، فأصبحت الأسباب المعلنة للإلغاء تشمل: الحصول على إقامة أو جنسية في بلد آخر؛ والعيش في الخارج (بما في ذلك في باقي

33 جيشاه – مسلك، مركز للدفاع عن حريّة التنقل، 2018.

34 OCHA, 2018g.

35 جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، 2017.

الضفة الغربية أو في غزة) لأكثر من سبع سنوات؛ وعدم القدرة على إثبات أن القدس هي "مركز حياة" الشخص المعني[36]. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شُدّدت القيود التي تفرضها إسرائيل على الفلسطينيين للحفاظ على إقامتهم في القدس الشرقية مع إقرار تعديلٍ على قانون الدخول إلى إسرائيل، أقره الكنيست في آذار/مارس 2018، يسمح لوزير الداخلية الإسرائيلي بإلغاء وضع الإقامة الدائمة في القدس الشرقية للفلسطينيين الذين يعتبرهم الوزير قد " ارتكبوا أفعالاً تشكّل خيانة أمانة دولة إسرائيل"[37].

واستمر خلال الفترة المشمولة بالتقرير تقويض حق المرأة في الحياة الأسرية وحماية وحدة الأسرة، ذلك الحق المكرّس في مختلف الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. ففي حزيران/يونيو 2017، جدد الكنيست، وللمرة الرابعة عشرة، "قانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل (أمر مؤقّت - 2003)"، الذي يمنع منح الجنسية أو وضع الإقامة لفلسطينيين متزوجين من مواطنين إسرائيليين أو من مقيمين في القدس الشرقية. وفي حين يسري هذا الحظر قطعياً على السكان من قطاع غزة، أصبح منذ عام 2005 يمكن للفلسطينيين من الضفة الغربية الحصول على تصاريح إقامة مؤقتة محدودة. ويفرض هذا التشريع قيوداً خطيرة على الفلسطينيات من الضفة الغربية أو غزة المتزوجات من مواطنين إسرائيليين أو مقيمين دائمين في القدس الشرقية أو يعتزمن الزواج من هؤلاء[38]. ويتحتم على الزوجين "الاختيار بين العيش في حالة انفصال، مع حرمان أحد الزوجين من التمتع بنشأة الأطفال؛ أو العيش معاً مع اعتبار الطرف الذي من الأرض الفلسطينية المحتلة غير قانوني ومحروماً من الحقوق الأساسية ومعرضاً للترحيل إذا تبين أنه يعيش في القدس الشرقية؛ أو العيش في الضفة الغربية وعندها يصبح الطرف الذي يحمل الجنسية الإسرائيلية مهدداً بتجريده منها، فيما يصبح المقيمون الدائمون معرضين لتجريدهم من وضع الإقامة"[39].

3- هدم المنازل والترحيل القسري

تجعل مصادرة الأراضي لبناء المستوطنات والسياسات التمييزية في مجال التخطيط المكاني وتقسيم الأراضي إلى مناطق من المستحيل على الفلسطينيين في المنطقة "ج" والقدس الشرقية الحصول على رخص بناء منازل أو مدارس أو مستوصفات أو شركات. وسياسات حكومة إسرائيل هذه، وهي انتهاك للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، هي من العوامل الرئيسية للتشريد القسري للفلسطينيين. والسكان الفلسطينيون في القدس الشرقية ومجتمعات البدو والرعي في المنطقة "ج" من الضفة الغربية هم الأكثر عرضة لهذا الخطر. وهناك أكثر من 10,000 شخص يعيشون في 63 مجتمعاً محلياً في المنطقة "ج" معرضين لخطر الترحيل القسري و62 في المائة منهم من اللاجئين[40]. ونتيجة لنظام التخطيط، يفتقر ما لا يقل عن ثلث المنازل الفلسطينية في القدس الشرقية إلى تراخيص البناء التي تصدرها إسرائيل، ما يعرض أكثر من 100,000 فلسطيني من سكان المدينة لخطر التهجير الناجم عن هدم المنازل[41].

---

36 Al-Shabaka, the Palestinian Policy Network, 2017.

37 The Knesset, 2018.

38 Al-Haq, 2017.

39 CEDAW/C/ISR/CO/6، الفقرة 40 (ب).

40 OCHA, 2017a.

41 OCHA, 2017d.

وخلال الفترة من كانون الثاني/يناير 2016 حتى كانون الثاني/يناير 2018، هُدمت في القدس الشرقية وحدها 172 وحدة سكنية دون ترخيص ما أثر على 594 شخصاً[42]. وطوال الفترة المشمولة بالتقرير استمرت سياسة "عمليات الهدم العقابي للمنازل" (التي تستهدف منازل مرتكبي الهجمات ضد الإسرائيليين) التي عادت الحكومة الإسرائيلية إلى ممارستها في عام 2014، وأدت إلى تشريد 184 شخصاً[43]. وتعد عمليات الهدم العقابي للمنازل، والغرض منها "إيذاء أفراد أسرة شخص مشتبه في ارتكابه جريمة ما، انتهاكاً واضحاً للمبادئ الأساسية للقانون الدولي" وترقى إلى أحد أشكال العقاب الجماعي المحظورة[44]. كما استمرت خلال الفترة المشمولة بالتقرير الإجراءات القانونية التي تتخذها مجموعات المستوطنين لطرد الفلسطينيين في القدس الشرقية من منازلهم[45]. كما تقوم جماعات استيطانية بشكل متزايد بتقديم إلتماسات إلى المحكمة العليا الإسرائيلية تطالب الدولة تنفيذ أوامر الهدم العالقة في المنطقة "ج"[46].

ويؤثر هدم الممتلكات والإخلاء والترحيل القسريين سلباً على حق المرأة في السكن اللائق وعلى نوعية حياتها الأسرية، وله تأثير خطير على الرفاه النفسي للنساء والفتيات الفلسطينيات. وعموماً، تؤثر عمليات هدم البيوت بشكل غير متناسب على النساء بسبب أدوارهن في تقديم الرعاية الأولية لأسرهن وإدارة سُبُل عيش الأسرة[47]. كما أشارت اللجنة الإسرائيلية ضد هدم البيوت إلى أن النساء يعانين مأساة مضاعفة: فهن لا يفقدن فضاءهن المنزلي، بل يجبرن في كثير من الأحيان على الانتقال إلى منازل نساء أخريات، عادةً حموتهن أو إخوة أزواجهن (الإطار 4).

الإطار 4- أثر هدم البيوت على النساء

"تؤدي عمليات الهدم إلى تغيير، بل تدمير، شخصية المرأة كلها ودورها في الأسرة. فعلى العموم، ليست لدى الفلسطينيات مهن خارج المنزل. وهويتهن كأفراد ومركزهن كزوجات وأمهات مرتبطة بحياتهن المنزلية. وعندما تهدم منازلهن، يصبحن في أحيان كثيرة مشوشات وغير قادرات على العمل دون مجالهن المنزلي الذي يلعب دور المنظّم. ويغرق بعضهن في نوع من الحداد، رغم أنهن في بعض الحالات، خاصة إذا ابتعد الزوج، يتولين في الأسرة أدواراً أكثر حزماً. ويمثل الهدم مأساة مزدوجة للنساء. فهن لا يفقدن مجالهن المنزلي فحسب، بل في كثير من الأحيان يجبرن على الانتقال إلى منازل نساء أخريات، عادةً حموتهن أو إخوة أزواجهن. ويفاقم كون المرأة "ضيفة" لا تملك سيطرةً على المجال المنزلي وعلى رعاية زوجها وأطفالها الضيق والتوتر الناجمين عن ذلك الانتقال، ما يؤدي إلى مفاقمة إضعاف دورها ومركزها. وفي العديد من الحالات، يؤدي ذلك بدوره إلى توترات شديدة داخل الأسر، بما في ذلك العنف الأسري الناتج عن مطالبة الزوجة (حتى وإن لم تعلن) بمنزل خاص بها وعجز الزوج عن توفيره. وفي نهاية المطاف، قد تنتقل العائلات إلى مساكن مستأجرة خاصة بها - ما يعني زيادة النفقات - أو حتى إعادة بناء المنزل والمخاطرة بهدمه ثانية. ومهما يكن من أمر، لكثير من النساء، لا يمكن أبداً استبدال المنزل المهدم، مثله في ذلك كمثل شخص عزيز، ولا يلتئم الجرح أبدا".

المصدر: The Israeli Committee Against House Demolition, 2017.

42 بتسيلم، 2018ب.

43 بتسيلم، 2018ج.

44 A/71/554، الفقرة 27.

45 OCHA, 2017a.

46 فريق الأمم المتحدة القطري، الأرض الفلسطينية المحتلة، 2016.

47 UN Women, 2016.

وقد شهدت الفترة المشمولة بالتقرير أيضاً الحكم النهائي للمحكمة العليا الإسرائيلية بشأن القضية المثقلة بالرمزية العالقة منذ أمد، قضية تجمع الخان الأحمر – أبو الحلو البدوي الذي يقع على مشارف القدس الشرقية. فقد رُحّل سكان هذا التجمع قسراً من قرية تل عراد في صحراء النقب في إسرائيل عام 1951، ورحلّوا ثانية في عام 1975، عندما صودرت الأرض التي استأجروها وأعلنتها إسرائيل أراضي دولة خُصصت كمنطقة لإقامة منطقة صناعية وفيما بعد لإنشاء مستوطنة معاليه أدوميم. وفي 24 أيار/مايو 2018، رفضت المحكمة الالتماس الذي رفعه سكان التجمع لمنع عمليات هدم جميع المباني القائمة. ووضع قرار المحكمة نهاية للمساعي القانونية التي استمرت قرابة عقد من الزمن لحماية التجمع. ويمهد هذا الحكم الطريق أمام ترحيله قسراً وتوسيع مستوطنة كفار أدوميم المجاورة. وقد قدمت هذه المستوطنة التماساً إلى المحكمة لتنفيذ أوامر الهدم المعلقة ضد التجمع الفلسطيني. ويعتبر هذا الحكم سابقة خطيرة، فتجمع الخان الأحمر - أبو الحلو واحد من 18 تجمعاً تقع في منطقة مخصصة كجزء من "مخطط إي ون E1 الاستيطاني" أو بجواره، ويهدف هذا المخطط إلى تشكيل منطقة مبنية تصل مستوطنة معالي أدوميم بالقدس الشرقية. ويثير هذا الحكم مخاوف كبيرة بشأن الترحيل القسري لنحو 2000 نسمة آخرين من سكان المنطقة E1 البدو[48]. وسيسبب الترحيل القسري لسكان الخان الأحمر - أبو الحلو "مشاكل اجتماعية واقتصادية بعيدة المدى خاصة لنساء التجمع، كما تبيّن من حالات التشريد القسري للمجتمعات البدوية السابقة"[49].

4- مداهمات ليلية وتوغلات نهارية

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت في الضفة الغربية الغارات العسكرية الإسرائيلية الليلية وعمليات التوغل النهارية التي تؤدي إلى اعتقالات جماعية. وكان انعدام الأمن حاداً بشكل خاص في 19 مخيماً للاجئين. ففي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر 2017 وحدها، جرت عمليات عسكرية إسرائيلية في مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية بمعدل 14 مرة في الأسبوع، وبلغ مجموعها 581 عملية مداهمة، استمر بعضها مدة أربع ساعات[50]. ويصاحب التوغلات العسكرية في مخيمات اللاجئين استخدام الغاز المسيل للدموع بشكل متواصل، ولذلك تأثير مدمر على الصحة العقلية والبدنية للسكان، بما في ذلك الحوامل، وخاصة للأكثر تعرضاً للمخاطر منهم كالأطفال والمسنين[51]. وتؤكد منظمات حقوق المرأة أن المداهمات الليلية تحرم النساء الفلسطينيات من خصوصيتهن وتخضعهن بانتظام إلى العنف في أسرهن، مع ما يرافق ذلك من آثار طويلة الأمد، كالاكتئاب والأرق اللذين يؤثران سلباً على التطور الشخصي للفتيات الصغيرات السن[52].

5- الاعتقالات والاحتجاز والسجن السياسي

منذ بداية الاحتلال قبل أكثر من 50 عاماً، اعتقل الجيش الإسرائيلي وقوات الأمن الإسرائيلية أكثر من 10,000 امرأة فلسطينية[53]. ومن حزيران/يونيو 2018، كانت هناك 60 امرأة من بين 5900 سجين فلسطيني

48 OCHA, 2018h.

49 Peace Now, 2018a.

50 OCHA, 2017a.

51 Haar and Ghannam, 2018.

52 WCLAC and the General Union of Palestinian Women, 2017.

53 مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، 2018ب.

محتجزين في السجون الإسرائيلية[54]. ويشكل تزايد استهداف نشطاء حقوق الإنسان، بما في ذلك المراهقات والنساء، وتجريم الاحتجاجات وانتقاد الاحتلال الإسرائيلي مصدر قلق عميق. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تعرضت ناشطات وصحفيات فلسطينيات لاعتقالات بحجة "التحريض" أو بعد انتقادهن ممارسات الاحتلال أو نشرها بما في ذلك على قنوات التواصل الاجتماعي مثل الفيسبوك وغيره من وسائل التواصل الاجتماعي[55].

وقد أثار القبض على المراهقة عهد التميمي واحتجازها اهتمام العالم. فقد اعتقلت قوات الأمن الإسرائيلية المسلحة عهد البالغة من العمر 16 عاماً في منتصف الليل في 19 كانون الأول/ديسمبر 2017 واستجوبها مسؤولو الأمن الإسرائيليين دون وجود محامٍ أو أحد أفراد أسرتها. وفي 1 كانون الثاني/يناير 2018، وجهت لها محكمة عسكرية عدة تهم تتعلق بجرائم أمنية، بما في ذلك الاعتداء الجسيم على جندي في قرية النبي صالح في الضفة الغربية، وأمضت عهد ثمانية أشهر في السجن، بالإضافة إلى تغريمها. وقد أبرزت هذه القضية مدى تعرض الفتيات للانتهاكات الحقوقية في ظل الاحتلال العسكري. وكما أكدت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، إن اتفاقية حقوق الطفل، التي وقعت عليها إسرائيل، تنص بوضوح على "ألاّ يُحرم أي طفل من حريته بصورة غير قانونية أو تعسفية. وينبغي ألاّ يُعتقل الطفل أو يُحتجز أو يُسجّن إلاّ وفقاً للقانون ولا تجوز ممارسة ذلك إلا كملاذ أخير ولأقصر فترة زمنية مناسبة"[56].

وتكشف تقارير مختلفة من منظمات حقوق الإنسان أن النساء والفتيات يتعرضن لأشكال متعددة من سوء المعاملة أثناء اعتقالهن واستجوابهن من القوات الإسرائيلية، بما في ذلك التحرش الجنسي والإساءة اللفظية والاعتداء الجسدي. وقد ذكرت المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه في تقريرها أن المعتقلات السابقات ذكرن أن الضرب والإهانة والتهديد والتحرش الجنسي "ممارسات شائعة، بالإضافة إلى عمليات تفتيش جسدي متطفل يحدث في كثير من الأحيان قبل جلسات المحكمة وبعدها أو أثناء الليل كإجراء عقابي"[57]. وعلاوة على ذلك، "تسجن النساء في سجون قديمة، مرافقها مصممة للرجال ونادراً ما تلبي احتياجات السجينات، ولا تقدم خدمات اجتماعية تراعي الفوارق بين الجنسين"[58]، بما في ذلك مثلاً توفير عاملين في المجال الطبي يتكلمون العربية. وتعاني النساء والفتيات أيضاً من ارتفاع الاضطرابات النفسية الاجتماعية عند مشاهدتهن اعتقال واحتجاز أفراد أسرهن الذكور (الإطار 5). وتعتبر السلطات الإسرائيلية السجينات السياسيات الفلسطينيات "سجينات أمنيات"، ما يعني أنهن يوضعن في الزنازين نفسها مع الإسرائيليات اللاتي ارتكبن جرائم جنائية. وفي آذار/مارس 2017، كانت هناك 42 سجينة محتجزة في سجن هاشارون و13 في سجن دامون. ويقع هذان السجنان في إسرائيل، في خرق لاتفاقية جنيف الرابعة، التي تقضي بأنه يجب ألا يحتجز المدنيون إلا في ظروف معينة، ومن الأفضل ألا يحتجز السجناء على أرض القوة المحتلة[59].

54 مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، 2018أ.

55 رابطة النساء الدولية للسلام والحرية، 2017.

56 Office of the High Commissioner for Human Rights, 2018.

57 A/HRC/35/30/Add.1.

58 Palestinian Working Women Society for Development, 2017.

59 المرجع نفسه.

الإطار 5- شهادة أم

كان قد مضى على زواج أم عبد الناصر، وهي مقدسية، 25 عاماً عندما اعتقل ابنها البالغ من العمر 14 عاماً. وقد أفادت في مقابلة أجريت معها أنه عندما داهم الجنود الإسرائيليون منزلهم لاعتقاله، "كانت الساعة الثالثة صباحاً. ومنذ ذلك الوقت، استيقظ مرعوبة كل ليلة في الوقت نفسه. إنه مجرد طفل... مجرد النظر إلى فراشه الفارغ تعذيب يومي؛ وزيارته [في السجن] نوع آخر من التعذيب". وأثر اعتقال الابن تأثيراً سلبياً على والدته وفاقم الصعوبات التي لا تزال تعاني الأسرة منها بسبب وضع الإقامة غير الآمن لزوجها. فهي تحمل بطاقة هوية القدس بينما يحمل زوجها بطاقة هوية الضفة الغربية. وقد استمرت منذ تزوجا في تقديم طلب للم شمل الأسرة كي يصبح زوجها مقيماً دائماً في القدس الشرقية معها ومع أطفالهما. لكنه "لم يُمنح إلا تصريح إقامة... وبعد سجن ابننا، ألغت السلطات الإسرائيلية تصريح إقامته؛ هكذا لم يعد بوسع زوجي العيش معنا في بيتنا في القدس بعد الآن".

المصدر: Dhaher, 2017.

كما تؤدي الاعتقالات الجماعية للرجال الفلسطينيين إلى زيادة مسؤوليات المرأة في إعالة أسرتها. وللعبء الاقتصادي الأثقل الناجم عن سجن الرجال تداعيات مختلفة على وضع المرأة. فقد يؤدي في حالة بعض الأسر إلى مزيد من التعرض للمخاطر الاقتصادية بل وإلى الإفقار بسبب محدودية إمكان حصول المرأة على فرص اقتصادية، لكنه في حالة أُسر أخرى قد يؤدي إلى تحسين العلاقات بين الجنسين ومركز المرأة في الأسرة. وتجدر الإشارة إلى أن دراسة أجريت عام 2017 عن فهم الذكورة في المنطقة العربية وجدت أن السجن السياسي للرجال الفلسطينيين قد يؤدي أحياناً إلى تكافؤ بين الجنسين في تقديم الرعاية. وقد أشار العديد من السجناء السياسيين الفلسطينيين السابقين الذين أجريت معهم مقابلات إلى أن "القدرة الاستثنائية للمرأة" على تحمل هذه الأعباء الثقيلة جعلتهم يشعرون بمزيد من الاحترام والتقدير للمرأة. وتشير الدراسة إلى أن هذا ربما كان الدافع إلى بدء بعض الرجال "القيام بمهام منزلية نسويّة بعد إطلاق سراحهم، مثل إطعام الأطفال وتحميمهم أو تغيير حفاضاتهم"[60].

ثانياً- اتجاهات ديمغرافية واجتماعية-اقتصادية بين النساء الفلسطينيات

تؤكد المؤشرات الديمغرافية والاجتماعية-الاقتصادية طوال الفترة المشمولة بالتقرير استمرار التمييز واللامساواة بين الجنسين في إعاقة تمتع النساء والفتيات الفلسطينيات بحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

ألف- السكان والخصائص السكانية

بحلول عام 2017، قُدر مجموع سكان دولة فلسطين بـ 4.78 مليون نسمة، 2.88 مليون في الضفة الغربية و1.9 مليون في غزة[61]. ويشمل ذلك عدداً كبيراً من اللاجئين، لا سيما في غزة. وهناك ما يقرب من 775,000 لاجئ في الضفة الغربية[62] و1.4 مليون لاجئ في غزة، مسجلون لدى الأونروا[63].

60 Kuttab and Heilman, 2017.

61 دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018أ.

62 https://www.unrwa.org/where-we-work/west-bank.

63 https://www.unrwa.org/where-we-work/gaza-strip.

الجدول 1- مؤشرات ديمغرافية، حسب المنطقة، 2017

المؤشر	فلسطين	غزة	الضفة الغربية
عدد السكان (ملايين)	4.78	1.9	2.88
نسبة الرجال إلى النساء	103.3	---	---
العمر المتوقع للإناث	75.4	74.9	75.7
العمر المتوقع للذكور	72.3	71.7	72.6
الخصوبة	4.4	4.5	4.3
الكثافة السكانية (فرد/كيلومتر مربع)	794	5,204	510
حجم الأسرة المعيشية	5.1	5.6	4.8
الأسر المعيشية التي ترأسها أنثى	%11	%9	%**12**

المصدر: دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017ب، 2018أ.

غالبية السكان الفلسطينيين من الشباب: تقدر نسبة من هم في الفئة العمرية 0-14 بنحو 39 في المائة من مجموع السكان[64]. وفي عام 2017، بلغ "تضخم الشباب" (نسبة من تتراوح أعمارهم من 15 إلى 29 إلى مجموع السكان) ما يقرب من 30 في المائة[65]. ونسبة كبار السن من السكان (60 سنة فما فوق) منخفضة نسبياً تبلغ 4.6 في المائة من مجموع السكان: وبما أن العمر المتوقع للمرأة أطول من العمر المتوقع للرجل (75.4 مقارنة مع 72.3 سنة)، فإن عدد المسنين أقل من عدد المسنّات (86 من الذكور إلى 100 من الإناث)[66].

والمسنّات أكثر عرضة للفقر من الرجال المسنين ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى تدني مستوى تعليمهن ومواجهتهن قيوداً في فرص الحصول على موارد إنتاجية وعلى دخل. كما أنهن أكثر عرضة للإصابة بأمراض وفرص حصولهن على الخدمات محدودة بالمقارنة مع المسنين ومع بقية السكان[67].

ويُعزى معدل الخصوبة الذي لا يزال مرتفعاً ويبلغ 4.4[68] إلى حد كبير إلى الزواج المبكر وانخفاض معدل الطلاق والانخفاض النسبي لمعدل استخدام وسائل منع الحمل. وتتزوج الفلسطينيات وهن صغيرات السن: يبلغ متوسط العمر عند الزواج الأول بين الإناث في دولة فلسطين 20 سنة (مقابل 24 للذكور)[69]. ولا يزال زواج الأطفال مصدر قلق. ووفقاً لتعداد السكان والمساكن والمنشآت لعام 2017، فإن ما يقرب من 11 في المائة من "النساء ممن تتراوح أعمارهن بين 20 و24 سنة تزوجن دون سن الثامنة عشرة (8.5 في المائة في الضفة الغربية و13.8 في المائة في غزة)"[70]. ومعظم حالات زواج الأطفال تتعلق بفتيات تتراوح

64 دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018أ.

65 دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018ج.

66 دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017أ.

67 OCHA, 2017a.

68 دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018أ.

69 تواصل شخصي مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تشرين الأول/أكتوبر 2018.

70 دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018ب.

أعمارهن بين 15 و17 سنة؛ مع أنه لا تزال هناك حالات عديدة تتزوج فيها فتيات في سن الرابعة عشرة. ففي عام 2017، سُجّلت 761 من هذه الزيجات[71]. وتؤكد المنظمة غير الحكومية "الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فرع فلسطين" أن انتشار زواج الأطفال قد يكون أعلى من ذلك لأن بعض حالات زواج الفتيات دون السن القانوني قد لا تسجل أو يؤخر تسجيلها الرسمي إلى أن تصل الفتيات السن القانوني[72].

تحافظ الثقافة الفلسطينية على التزام قوي بمؤسسة الزواج. مع ذلك، وفي حين تتضاءل كثيراً نسبة من لم يتزوجن أبداً في بعض الدول العربية بعد سن 30-35، ترتفع هذه النسبة نسبياً في الأراضي الفلسطينية المحتلة بين من تتراوح أعمارهن بين 45 و54، إذ تبلغ 8.5 في المائة (خاصة في الضفة الغربية، حيث تبلغ أكثر من ضعفها في غزة: 10.7 في المائة مقارنة بـ 5 في المائة)[73]. غير أن سبب هذه الظاهرة غير واضح، رغم أن بعض الدارسين لاحظ في وقت سابق أن نسبة من لم يتزوجن أبداً أكبر بين النساء الأكثر تعليماً وبين النساء الأقل تعليماً[74].

وفي المجمل، تشكل الأسر المعيشية التي تعيلها امرأة نسبة 11 في المائة، والمعدلات متشابهة بين الضفة الغربية (12 في المائة) وغزة (9 في المائة)[75]. وتعدد الزوجات آخذ بالانخفاض. ووفقاً لدراسة أجريت في عام 2017، قال 1 في المائة من الرجال أن لديهم أكثر من زوجة، في حين قالت أقل من 1 في المائة من النساء أن أزواجهن لديهم أكثر من زوجة، ويتفق ذلك مع نتائج المسوح الوطنية[76].

ولا تزال معدلات الطلاق في الأراضي الفلسطينية المحتلة منخفضة. ومعدل الطلاق أعلى بشكل ملحوظ بين الإناث (1.8 في المائة) منه بين الذكور (0.3 في المائة)[77]. وعلى نحو مشابه، نسبة الانفصال والترمل أيضاً أعلى بين الإناث (5.9 في المائة) منها بين الذكور (0.6 في المائة)[78]. وهكذا فإن معدلات الطلاق والانفصال والترمل بين النساء أعلى منها بين الرجال. وقد تكون نسبة الترمل أعلى بين النساء بسبب عوامل من مثل ارتفاع العمر المتوقع للمرأة، ولأن الرجال في أحيان كثيرة يتزوجون نساء أصغر سناً، كما يميل الرجال أكثر للزواج مرة أخرى بعد وفاة الزوجة مما تفعل الزوجات بعد وفاة الزوج. وفي غزة أثار ارتفاع معدل العنف السياسي المخاوف حول تزايد عدد الأرامل النساء. وهناك أيضاً تقارير تفيد أن المطلقات والمنفصلات يعانين أكثر من نظرائهن من الرجال قيوداً اجتماعية تحول دون قدرتهن "على التنقل بحرية والانخراط في أنشطة إنتاجية خارج المنزل وعموماً ممارسة حقهن في اختيار مسار حياتهن وحياة أطفالهن"[79].

---

71 دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018ح.

72 Defense for Children International Palestine, 2016.

73 State of Palestine, Prime Minister's Office and United Nations Population Fund, 2016.

74 Johnson, 2010.

75 دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018أ.

76 Kuttab and Heilman, 2017.

77 دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017ب.

78 المرجع نفسه.

79 State of Palestine, Prime Minister's Office and United Nations Population Fund, 2016.

وتبلغ نسبة المتزوجات المسنات 54 في المائة فقط مقارنة بـ 93.5 في المائة بين المسنين. كما تبلغ نسبة الأرامل المسنات 37 في المائة مقابل 5.2 للأرامل بين المسنين الرجال[80].

باء- الأمن الغذائي والفقر

تباطأ النمو الاقتصادي بسبب الهجمات العسكرية المتكررة التي يشنها الاحتلال وعدم التقدم في تحقيق المصالحة الوطنية. وقد تباطأ أكثر مع الانخفاض المستمر في معونات الجهات المانحة وما تلاه من انكماش أنشطة إعادة الإعمار في غزة، ليصل إلى 2.4 في المائة في عام 2017، وحتى هذا النمو البطيء كانت تقوده في الأساس الضفة الغربية. فقد بلغ النمو الاقتصادي في قطاع غزة 0.5 في المائة فقط مقارنة بـ 8 في المائة في عام 2016[81]. وفي سياق هذا الأداء الاقتصادي البطيء، استمر انخفاض مستويات المعيشة، وخاصة في غزة. ففي عام 2018، تقدم حوالي 2.5 مليون فلسطيني أي نصف السكان بطلب الحصول على مساعدة إنسانية[82].

وتعود جذور الحالة الاجتماعية-الاقتصادية الهشة للغاية في غزة إلى الهجمات العسكرية المتتالية والحصار الممتد وأزمة الكهرباء المستمرة، وقد تفاقمت هذه الحالة بسبب الانقسام السياسي الداخلي. وقد ازداد الفقر وانعدام الأمن الغذائي والبطالة في غزة، ما وسع التفاوت بينها وبين الضفة الغربية (الجدول 2). فليس الفقر أكثر انتشاراً في غزة فحسب، بل هو أعمق أيضاً، مع وجود نسبة أعلى بكثير من الفقراء الذين لا يستطيعون حتى تلبية احتياجاتهم الدنيا من الغذاء والملبس والمسكن[83]. ويحصل حوالي 80 في المائة من الفلسطينيين في غزة على مساعدات، بما في ذلك مساعدات غذائية تمكنهم من إنفاق الموارد النقدية الشحيحة على ضروريات أخرى، ما يحول دون مزيد من تدهور الأمن الغذائي ووضع سُبُل العيش ويخفض وقع آليات التكيُّف السلبي[84].

الجدول 2- المؤشرات الاجتماعية-الاقتصادية

المؤشر	الضفة الغربية (%)	غزة (%)	السنة
الفقر	13.9	53	2017
الفقر المدقع	5.8	33.7	2017
انعدام الأمن الغذائي	13	39	2016

المصدر: بيانات من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وبرنامج الأغذية العالمي.

وتتعرض المرأة لمخاطر اقتصادية أعلى بسبب اندماجها المحدود في أسواق الوظائف ومواجهتها قيوداً في إمكانية الحصول على الأصول الإنتاجية وعلى الأراضي، وتفاقِم ذلك كله قوانين الميراث التمييزية.

80 دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018و.

81 World Bank, 2018.

82 OCHA, 2017a.

83 دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018ك.

84 OCHA, 2017a.

وعلاوة على ذلك، فإن النساء من ذوات الإعاقة أكثر تهميشاً اقتصادياً ويعانين من تمييز في العمل، ويتفاقم ذلك في كثير من الأحيان بسبب القيود على إمكانية الحصول على الأصول[85].

وكما أفاد برنامج الأغذية العالمي، "انتشار انعدام الأمن الغذائي بين الأسر المعيشية التي ترأسها النساء أعلى بـ 15 نقطة مئوية مما بين الأسر المعيشية التي يرأسها رجال - 36 مقابل 21 في المائة"[86]. وكانت معدلات الفقر بين الأسر المعيشية التي ترأسها إناث ويرأسها ذكور متشابهة نسبياً في عام 2017: 30.6 في المائة و29.2 في المائة على التوالي[87]. ومع ذلك، فإن الأسر المعيشية التي تعولها نساء هي بين الأسر الأكثر تلقياً للمساعدة من القطاع العام في كل من غزة والضفة الغربية. ومن المرجح أنه بدون هذه الحماية والمساعدة الاجتماعية، سيقع في الفقر عدد أكبر من الأسر التي تعولها نساء. يرتبط انعدام الأمن الغذائي والفقر ببعض الخصائص الأسرية؛ أسر ترأسها نساء وأسر معيلها لا يعمل وأسر لاجئة وأسر فقيرة تعيش في الريف أو في المدن وأسر صغار المزارعين أو الرعاة وأسر تعيش في مخيمات اللاجئين وأسر يرتفع فيها معدل المعالين أو أحد أفراد الأسرة لديه إعاقة أو مرض مزمن[88]. والمجتمعات البدوية في المنطقة "ج" معرضة بشكل خاص لانعدام الأمن الغذائي. ففي حين يبلغ معدل انعدام الأمن الغذائي العام في الضفة الغربية 13 في المائة، يبلغ معدله بين البدو في المنطقة "ج" 61 في المائة[89]. والحوامل والمرضعات عرضة بشكل خاص لمخاطر سوء التغذية بسبب انعدام الأمن الغذائي.

كما تواجه الفلسطينيات في القدس الشرقية قيوداً عامة أدت إلى انخفاض مستويات معيشة السكان جميعهم. وساهم الجدار الفاصل في الضفة الغربية والسياسات التمييزية التي تنفذها إسرائيل، بما في ذلك تلك المتعلقة بتقديم الخدمات الأساسية وتقسيم الأراضي والتخطيط، في إفقار المرأة الفلسطينية وأسرتها. ويعيش 76 في المائة من البالغين الفلسطينيين و83.4 في المائة من الأطفال في القدس الشرقية تحت خط الفقر، مقارنة بمتوسط معدل الفقر في إسرائيل البالغ 21.7 في المائة بين البالغين و30 في المائة بين الأطفال[90].

جيم - التعليم ومحو الأمية

يكاد التعليم الأساسي يكون شاملاً في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويضمن قانون التعليم لعام 2017 الذي صدر مؤخراً حداً أدنى من التعليم الإلزامي مدته عشر سنوات. وقد تحقق التكافؤ بين الجنسين في التعليم، والآن يفوق عدد الإناث الملتحقات بالتعليم الأساسي والثانوي والعالي عدد الذكور. وعلى المستوى الجامعي، تتسع الفجوة بين الإناث والذكور، إذ يتجاوز عدد الإناث عدد الذكور بشكل كبير (الرسم البياني 1)[91].

85 The Non-Governmental Women Coalition for the Implementation of CEDAW in the Occupied State of Palestine, 2017.

86 WFP, 2017a.

87 دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018ك.

88 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، 2017.

89 WFP, 2017b.

90 جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، 2017.

91 دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018ط.

الشكل 2- عدد الطلاب، حسب مستوى التعليم والجنس والسنة الأكاديمية 2017-2018

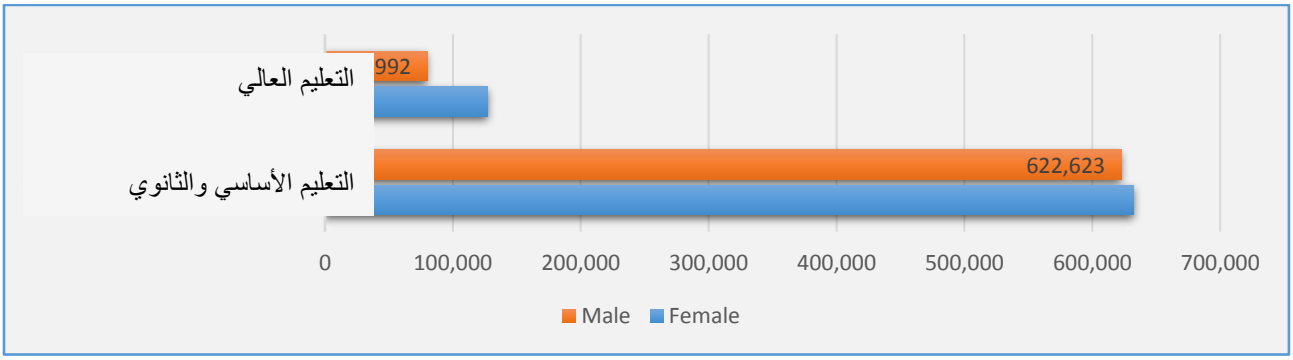

المصدر: دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018ط.

ومعدل التحاق الفتيات بالمدارس أعلى باتساق من معدل التحاق الفتيان في جميع الفئات العمرية، وخاصة في الفئة العمرية 15-17 سنة، فخلال الفترة 2018/2017، كان يلتحق بالمدرسة من بين هذه الفئة العمرية 89.3 في المائة من الفتيات و73.3 في المائة فقط من الفتيان[92]. ومن المرجح أن يتسرب الفتيان من المدرسة الثانوية بسبب تدني إنجازهم الدراسي أو بسبب الضغوط الأسرية التي تشجع المراهقين من الفتيان على دخول قوة العمل لدعم أسرهم. وعموماً، وفقاً لتقرير صدر عام 2017، "يتناقض ارتفاع معدل التحاق الفتيات بالمدارس خاصة في المرحلة الثانوية، نسبياً مع العديد من التقارير التي تفيد أن العائلات الفلسطينية تعتبر تعليم الفتيان أكثر قيمة وتعطيه أولوية"[93].

وفي حين أحرز تقدم كبير في تحسين معدلات الالتحاق بالتعليم والانتظام فيه وتحقيق تكافؤ بين الجنسين، لا تزال الفتيات من ذوات الإعاقة، وخاصة من يعانين إعاقات متعددة أو ذهنية، يواجهن مخاطر عالية للغاية تتعلق بالإقصاء، إذ أنهن لا يُستبعدن فحسب من النُظُم التعليمية مقارنة بغيرهن من الفتيات من غير ذوات الإعاقة ولكن أيضاً مقارنة بأقرانهن من الفتيان من ذوي الإعاقة. ففي عام 2018، كشف "التقرير القُطري حول الأطفال خارج المدرسة: دولة فلسطين" لليونسيف أن "معدلات من هن خارج المدرسة من الفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 10 و15 سنة من ذوات الإعاقة أعلى (36.6 في المائة) مقارنة بنظرائهن من الفتيان (26.3 في المائة). وينجم الفرق بين الجنسين في الغالب نتيجة كون معدلات الفتيات من ذوات الإعاقة اللاتي لا يلتحقن بالمدرسة أبداً أعلى (28.5 في المائة) مقارنة بالفتيان ذوي الإعاقة (18.3 في المائة)"[94].

وقد تعرض حق الفتيات في التعليم للخرق بسبب الاحتلال العسكري والسياسات والممارسات الإسرائيلية، التي يشكل الكثير منها انتهاكاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وتواجه الفتيات في القدس الشرقية قيوداً محددة تحد من حصولهن على التعليم. ويبين مسح حديث العهد للنساء في القدس الشرقية، أن نصف المجيبات فقط أنهين دراستهن الثانوية. وأفادت من قوبلن عن عدة عوامل أدت بهن إلى ترك المدرسة، بما في ذلك انعدام الأمن في الطريق إلى المدرسة (نقاط التفتيش والمواجهة مع الجنود)

92 المرجع نفسه.

93 Pettit and others, 2017.

94 اليونيسف، 2018.

وزيادة معدلات الزواج المبكر[95]. وتبين أن النتائج متشابهة في الضفة الغربية، إذ يظل يشكّل تحدياً حاسماً وطويل الأمد تحقيق جودة التعليم في بيئة تعليمية آمنة. ويصدق هذا خصوصاً في المنطقة "ج"، حيث يفتقر أكثر من ثلث التجمعات السكنية إلى مدارس ابتدائية وتضطر الفتيات إلى السفر مسافات طويلة، أحياناً سيراً على الأقدام، للوصول إلى أقرب مدرسة، وفي أحيان كثيرة يعبرن نقطة تفتيش أو اثنتين. ويتعين على بعض الأطفال في المنطقة H2 في الخليل عبور نقطة تفتيش عسكرية و/أو يتعرضوا لمضايقات من المستوطنين الإسرائيليين وهم في طريقهم إلى المدرسة[96].

بين شهري تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر 2016، سُجّلت في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، 103 حوادث تتعلق بالتعليم، بما في ذلك الهجمات على المدارس وإغلاقها القسري والتأخير على نقاط التفتيش في الطريق إلى المدارس والعودة منها وتعطّل الدراسة، وفي بعض الحالات إصابة الأطفال. وقد أثرت هذه الحوادث على ما مجموعه 8992 طفلاً، ومثّلت زيادة حادة مقارنةً بعام 2015[97]. وفي مواجهة تزايد الانتهاكات المتصلة بالتعليم، "كثيراً ما تتبنى الأسر آليات مواجهة سلبية، بما في ذلك سحب الأطفال من المدارس، وهي ممارسة تؤثر بشكل خاص على الفتيات الفلسطينيات"[98]. وعلى الرغم من ارتفاع معدلات التسرب من المدارس لدى الذكور، تشير الأدلة إلى أنه "عندما تكون هناك عقبات أمنية مرتبطة بالوصول إلى المدارس، تكون الفتيات المراهقات أكثر تأثراً من الفتيان"[99].

وفي غزة، أدى الحصار الطويل الأمد والاعتداءات العسكرية المتكررة إلى تدهور البنية التحتية للمدارس، كما أثر نقص الطاقة المزمن على قدرة الطلاب على الدراسة في المدرسة وفي المنزل، ما أثر سلباً على جودة التعليم بشكل عام وحق الفتيات في التعليم وإمكانات آفاق العمل للشابات. ويعمل 70 في المائة من مدارس الأونروا وأكثر من 63 في المائة من المدارس الحكومية في غزة دورتين أو ثلاثاً في اليوم. وقد أدى ذلك إلى تقليل مدة التدريس إلى أربع ساعات في اليوم، ما أدى بدوره إلى تقييد الوقت المتاح للتعليم التقويمي ولتقديم الدعم لمن يعانون بطء التعلّم وللنشاطات اللامنهجية[100]. ويمكن أن تزداد هذه الأوضاع سوءاً إذا ما ظلت أزمة تمويل الأونروا دون حل.

أما من حيث جودة التعليم بشكل عام، فتسلط وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية الضوء في خطتها الاستراتيجية لقطاع التعليم للفترة 2017-2022 على أهمية ضمان خلو أنشطة تدريب المعلمين والإشراف عليهم من الأفكار النمطية عن الجنسين وعلى مراجعة المناهج الدراسية والكتب المدرسية لتكون مراعية لقضايا الجنسين[101]. كما أشارت اللجنة المستقلة لحقوق الإنسان إلى أنه لا يزال هناك رغم إصلاحات التعليم الكثير مما يتعين القيام به "لتغيير الصور النمطية تجاه النساء والأشخاص من ذوي الإعاقة"[102].

---

95 Juzoor for Health and Social Development, 2018.

96 OCHA, 2017c.

97 UNICEF, 2017.

98 OCHA, 2017c.

99 فريق الأمم المتحدة القطري، الأرض الفلسطينية المحتلة، 2016.

100 OCHA, 2017a.

101 دولة فلسطين، وزارة التربية والتعليم العالي، 2017.

102 Independent Commission for Human Rights, 2017.

دال- التشغيل

رغم ارتفاع معدلات التحصيل التعليمي لدى المرأة، ما زالت إمكانية حصولها على عمل مقيدة للغاية. وبما أن معدل البطالة في أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة أحد أعلى المعدلات في العالم، تظل مشاركة المرأة في القوى العاملة من بين أدنى المستويات في العالم. وفي الربع الأخير (كانون الثاني/يناير – آذار/مارس) من عام 2018، بقيت الغالبية العظمى من النساء (81.1 في المائة) خارج قوة العمل، ما يعني أنها لم تكن تبحث عن عمل أو أنها لم تكن منخرطة في أي عمل[103]. ومعدلات مشاركة النساء في القوى العاملة منخفضة خصوصاً في القدس الشرقية: ففي عام 2017، بلغت نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة 6.7 في المائة فقط، مقارنة بنسبة مشاركة الرجال التي بلغت 56.4 في المائة[104]. أما من حيث مشاركتها الاقتصادية، فقد ارتفعت، رغم أنها منخفضة بالمعايير الإقليمية والعالمية، ارتفاعاً ملحوظاً وإن من نقطة انطلاق منخفضة للغاية (الرسم البياني 2)[105]. وعلى غرار دول أخرى، نسبة المشاركة الاقتصادية بين الأكثر تعليماً أعلى منها بين الأقل تعليماً.

الشكل 3- معدل المشاركة في قوة العمل حسب الجنس، 2001-2007

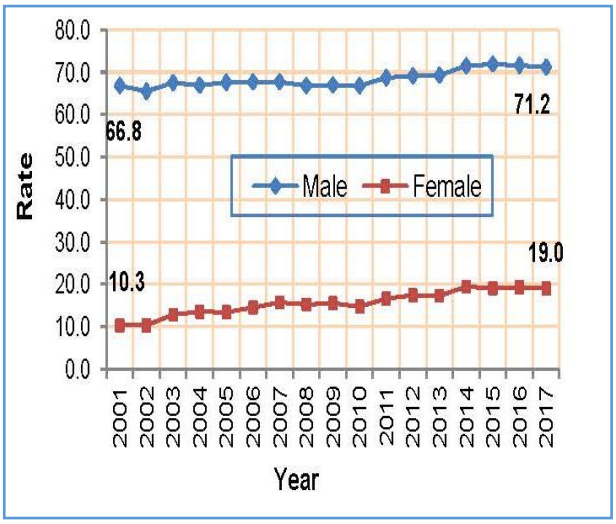

المصدر: دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018ز.

الشكل 4- معدل البطالة حسب الجنس، 2001-2007

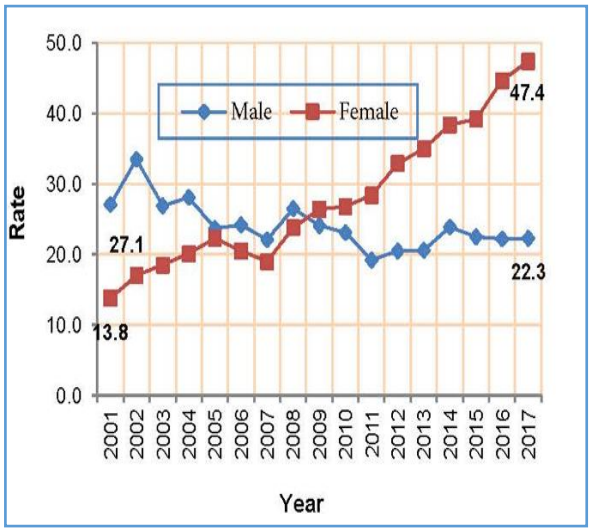

المصدر: دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018ز.

وتشير إحصاءات التشغيل إلى أن تقسيم العمل التقليدي بين الجنسين، حيث تُعتبر المرأة مقدمة رعاية أساسية ويعتبر الرجل معيلاً، لا يزال قائماً. وعند تفسير أسباب البقاء خارج القوى العاملة، ذكر 63 في المائة من النساء اللاتي شملهن مسح في الأرض الفلسطينية المحتلة مسؤوليات التدبير المنزلي (بينما كانت هذه النسبة للرجال صفراً في المائة)[106]. ويفيد البنك الدولي أن سوق العمل الفلسطيني يعاني مشاكل بنيوية من

103 دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018د.

104 دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018ي.

105 دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018ز.

106 دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018ي.

حيث الاشتمال خاصة للنساء، وأن الأعراف الاجتماعية والقيود المفروضة على التنقل تلعب دوراً أساسياً في إبقاء النساء خارج سوق العمل[107]. وكشفت دراسة أجريت عام 2017 عن مواقف الرجال الفلسطينيين تجاه المساواة بين الجنسين - وهي الأولى من نوعها - أن التصورات عن أدوار الجنسين تلعب دوراً هاماً في تحديد دخول المرأة إلى القوى العاملة. فقد ذكر 52 في المائة فقط من المستجيبين الذكور أنه ينبغي أن يكون للمرأة نفس الحق في العمل خارج المنزل كزوجها (مقارنة بنسبة 73 في المائة من النساء المستجيبات)، وذكر 83 في المائة من الذكور المجيبين أن أولوية الحصول على العمل ينبغي أن تكون للرجل عندما تكون فرص العمل نادرة – كما هو الحال في الأرض الفلسطينية المحتلة، وخاصة في غزة. ووافقت أغلبية (70 في المائة) من الإناث على ذلك[108]. وتقيّد محدودية فرص حصول المرأة على العمل وجني الدخل، واعتمادها تبعاً لذلك على الأقارب من الذكور، الاستقلالية الشخصية للمرأة، وقد يؤدي ذلك إلى وقوعها أسيرة لأوضاع خطرة، كسوء المعاملة الزوجية أو الأسرية[109].

وعندما تدخل النساء سوق العمل، فأنهن يواجهن صعوبات أكثر بكثير من نظرائهن الذكور في العثور على عمل. وقد أدى ذلك إلى أزمة بطالة الإناث خلال العقد الماضي. وزادت البطالة بين النساء زيادة كبيرة من 19 في المائة في عام 2007 إلى أكثر من 53.7 في المائة في النصف الأول من عام 2018. وعلى النقيض من ذلك، على مدى العقد الماضي، كان معدل بطالة الذكور في حدود 22-27 في المائة. كما أن النساء أكثر عرضة من الرجال للمعاناة من بطالة طويلة الأمد. ويضر ذلك بوجه خاص بقدرة المرأة على العمل، لأن معظم أصحاب العمل لن يفكروا في توظيف الباحثين عن العمل الذين كانوا غير نشطين أو عاطلين عن العمل فترات طويلة بسبب التكاليف المرتفعة المتصورة لإعادة الإدماج والتدريب[110]. ومن الناحية السياسية، يؤثر الاحتلال على فرص حصول المرأة على عمل من خلال فرض القيود على التنقل واستمرار القيود على الاقتصاد المحلي الفلسطيني الذي يمكن أن توظف فيه النساء. وبالإضافة إلى ذلك، أدى انخفاض عدد الرجال الفلسطينيين العاملين داخل إسرائيل إلى زيادة التنافس على أسواق العمل المحلية[111].

أما في غزة التي تعاني بشكل عام بطالة مفرطة، ترتفع البطالة بين النساء بشكل ملحوظ (الجدول 3). ففي الربع الثاني من عام 2018، بلغت نسبة البطالة بين الإناث في غزة 78.3 في المائة مقارنة بنسبة 44.5 في المائة بين الذكور،[112] وارتفعت بين الشابات (29-15) ارتفاعاً مذهلاً، إذ بلغت 92.6 في المائة (مقابل 62.4 في المائة بين نظرائهن من الذكور)[113]. وفي حين أن البطالة في غزة مدفوعة بالتأثير الاقتصادي للسياق السياسي (الحصار والعنف السياسي والانقسام السياسي الداخلي)، فإن التباين الكبير بين معدلات البطالة بين النساء والرجال يشير إلى عوامل هيكلية متأثرة بالمواقف الاجتماعية-الثقافية، بما في ذلك أشكال التمييز المتعددة، الخفي منها والصريح، التي تواجهها النساء في بحثهن عن عمل لائق.

---

107 World Bank, 2017.

108 Kuttab and Heilman, 2017.

109 Chawla, 2017.

110 منظمة العمل الدولية، 2018أ.

111 Al-Botmeh, 2016.

112 دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018هـ.

113 المرجع نفسه.

الجدول 3- بيانات عن البطالة بين الإناث، حسب المنطقة

مؤشرات البطالة	2017 (%)			الربع الثاني من عام 2018 (%)		
	فلسطين	الضفة الغربية	غزة	فلسطين	الضفة الغربية	غزة
البطالة	28.4	18.7	44.4	32.4	19.1	53.7
البطالة بين الإناث	48.2	32.1	69.1	53.7	31.8	78.3
البطالة بين الشابات [أ]	70.8	55.1	87.9	71	48.4	92.6

المصدر: دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018هـ، 2018ي.

أ لعام 2017 عرّفت بطالة الشباب للفئة العمرية 15-24؛ وللربع الثاني من عام 2018، استخدم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تعريفاً أوسع للشباب (15-29 سنة).

وفي القطاع الخاص على وجه الخصوص، يمكن أن يعود التباين في معدلات البطالة بين النساء والرجال في الأرض الفلسطينية المحتلة إلى أن أصحاب العمل يفضلون الرجال على النساء. وقد يفسر ذلك أيضاً كون البطالة بين الخريجات أعلى بشكل منتظم مما بين نظرائهن الذكور حتى في التخصصات التي يُنظر إليها اجتماعياً على أنها "نسائية". فمثلاً، في عام 2017، بلغ معدل البطالة بين الخريجين الذكور في التعليم 20.1 في المائة مقارنة بمعدل بطالة مرتفع للغاية للإناث بلغ 58.6 في المائة[114]. كما أنه "في غياب نظام شامل للضمان الاجتماعي، يتحمل أصحاب العمل تكاليف إجازة الأمومة بكليتها، ما يجعلهم يحبذون تشغيل رجالاً بدلاً من النساء"[115]. ولعل الأهم من ذلك، لا سيما في سياق غزة، هو المشاعر المشار إليها أعلاه والتي تذهب إلى أنه ينبغي أن تكون الأولوية لحصول الرجال على العمل عندما تكون الوظائف المتوفرة شحيحة. كذلك فإن احتمال عمل الرجال داخل إسرائيل أو المستوطنات أكبر، ففي عام 2018، بلغت نسبة النساء بين من يعملون هناك أقل من 2 في المائة[116].

وفي القطاع الخاص أيضا، يُشار أحياناً كثيرة إلى عدم التوافق بين المهارات لدى المتعلّمات ومتطلبات سوق العمل كأحد الأسباب الرئيسية لارتفاع معدلات البطالة بين الخريجات، خاصة في الضفة الغربية حيث معدل البطالة بين الأفضل تعليماً أعلى مما بين من لديهن مستويات من التحصيل العلمي أدنى. وبشكل عام، في السياق الفلسطيني، "لم يتم إيلاء سوى القليل من الاهتمام على مستوى السياسات لمعالجة مسألة الروابط المتبادلة بين العرض والطلب في سوق العمل لإتاحة توسيع الطلب على اليد العاملة من النساء"[117]. وبالإضافة إلى الثغرات في السياسات، لوحظ وجود فجوات في التشريعات أيضاً. فمثلاً، يتناول قانون العمل الفلسطيني حقوق العمال لكنه "لا يحظر التمييز في الأجر أو الترقية ولا يتطرق إلى التحرش في مكان العمل"[118].

114 دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018ي.

115 فريق الأمم المتحدة القُطري، الأرض الفلسطينية المحتلة، 2016.

116 منظمة العمل الدولية، 2017.

117 منظمة العمل الدولية، 2018أ.

118 فريق الأمم المتحدة القُطري، الأرض الفلسطينية المحتلة، 2016.

ولمكامن الضعف في الاقتصاد الفلسطيني القدر نفسه من الأهمية في تقرير مشاركة النساء في القوى العاملة ومعدلات البطالة بينهن. فمثلاً، كان القطاعان اللذان يتركز فيهما عمل المرأة تقليدياً، الخدمات وبدرجة أقل الزراعة، هما القطاعين اللذين عانا ركوداً خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد استمر القطاع الزراعي في معاناة القيود التي فرضتها حكومة إسرائيل على التجارة والتنقل فانكمش بنسبة 11 في المائة في عام 2017[119]. وكانت الخدمات ثاني أسوأ قطاع من ناحية الأداء في العام نفسه، فانخفضت الوظائف في هذا القطاع بنحو 2000 وظيفة[120].

وعموماً، خنقت العوائق الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة قدرات القطاع الخاص على توليد النمو. وفي الضفة الغربية، أثّر التجزؤ المادي والجغرافي والاجتماعي الذي تسببت فيه القيود الإسرائيلية المفروضة على حرية التنقل تأثيراً سلبياً على قدرة المرأة على الحركة والتنقل وقلل إمكانية حصولها على فرص العمل والدخل. وفي غزة يؤثر الحصار على السكان جميعهم، لكن تأثيره على تشغيل النساء شديد بصفة خاصة، ويعود ذلك إلى حد كبير إلى تجزئة سوق العمل على أساس الجنس. فلا يمكن للمرأة تطوير ميزة تنافسية لتأمين وظيفة أو التقدم في سوق العمل دون أن يكون باستطاعتها الدراسة أو السفر إلى الخارج للحصول على مهارات مهنية حاسمة غير متوفرة في غزة. ونادراً ما تستوفي النساء في غزة المعايير الإسرائيلية للحصول على تصاريح خروج من غزة أو تصاريح نقل المنتجات منها: بما أن عمل المرأة في غزة يتركّز في القطاع العام أو غير الربحي أو الأعمال التجارية الصغيرة جداً والصغيرة، فإن قلة من النساء تستطيع الحصول على التصاريح التي تقصرها إسرائيل على التجار. وفي عام 2016، كان 2 في المائة فقط من مجمل حاملي التصاريح التجارية من النساء[121].

ولا تتوفر إحصاءات أو دراسات متينة عن تشغيل المرأة في القطاع غير النظامي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولكن يفترض أن احتمال عمل النساء في القطاع غير النظامي أكبر، وخاصة فيما يتعلق بالعمل العائلي غير مدفوع الأجر.

هاء- الصحة

1- توفر الرعاية الصحية وإمكان الحصول عليها

تقوّض القيود العديدة التي تفرضها إسرائيل على تنقل الأشخاص والسلع، بما في ذلك المرضى والعاملين الطبيين والإمدادات الطبية، حق المرأة في الرعاية الصحية، وخاصة في غزة والمجتمعات المحلية "خارج الجدار" في القدس الشرقية والمنطقة "ج" من الضفة الغربية. كما أن الانقسام السياسي الداخلي الفلسطيني أدى إلى تفاقم هذه الأوضاع، لا سيما في غزة. وبالتزامن مع الضغط المتزايد على نظام الصحة العامة بسبب النمو السكاني السريع، استمر تدهور الرعاية الصحية في غزة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد انخفض عدد الأطباء والممرضات وأسرّة المستشفيات، نسبةً إلى السكان، بـ 15 و12 و5 في المائة على التوالي بين عامي 2010 و2017[122]. واستمر السكان في التضرر من النقص الذي طال أمده في الأدوية

---

119 World Bank, 2018.

120 منظمة العمل الدولية، 2018ب.

121 جيشاه – مسلك، مركز للدفاع عن حريّة التنقل، 2017.

122 United Nations Country Team in the Occupied Palestinian Territory, 2017.

الأساسية، فضلاً عن النقص في الكراسي المتحركة والوسائل والأجهزة المُعِينة على التنقل وغيرها من الأجهزة المساعدة الأخرى التي تحتاجها النساء والفتيات من ذوات الإعاقة في أنشطتهن اليومية.

كما أدى الحصار والانقسام السياسي الداخلي إلى تفاقم النقص المزمن في الكهرباء والوقود اللازمين لتشغيل المراكز الصحية، ما يؤثر سلباً على صحة النساء والفتيات. فقد أدى انقطاع التيار الكهربائي من 18 إلى 20 ساعة في اليوم إلى قيام مراكز الصحة وإعادة التأهيل بتخفيض ساعات عملها، ما أدى إلى تأخير العمليات الجراحية، بما في ذلك التدخل الجراحي لإنقاذ الحياة، وإلى تعليق الخدمات التشخيصية[123]. ومع نفاد إمدادات المولدات الاحتياطية، تأثر أداء 70 مرفقاً من مرافق الرعاية الصحية الأولية بشدة: يواجه خطر الإغلاق الجزئي ما لا يقل عن 30 مستشفى، كما تعطل في المستشفيات العامة أكثر من 300 من المعدات الطبية الضرورية لإنقاذ الحياة[124].

وأدى حصار غزة إلى تفاقم الصعوبات التي تواجه النساء والفتيات اللاتي يحتجن خدمات طبية وإعادة تأهيل غير متوفرة فيها. فقد أجّلت أو رفضت تصاريح للمرضى الذين يحتاجون خدمات طبية متخصصة للذهاب إلى القدس الشرقية أو إسرائيل أو الدول المجاورة دون تقديم أي تفسير. وتشير تقارير منظمة الصحة العالمية إلى أن معدل الموافقات على التصاريح لأغراض العلاج في عام 2017 كان الأقل منذ أن بدأت المنظمة مراقبة نشطة للإحالات الطبية. ففي عام 2017، لم يحصل 46 في المائة من المرضى في غزة على تصاريح من السلطات الإسرائيلية - وهو ما يتناقض بشدة مع عام 2012 عندما تمت الموافقة على ما يقرب من 93 في المائة من الطلبات التي تقدم بها مرضى للحصول على تصاريح[125]. وقد تحسّن الاتجاه في عام 2018، إذ تمت الموافقة في حزيران/يونيو 2018 على 63 في المائة من طلبات الحصول على تصاريح من السلطات الإسرائيلية للخروج من معبر أيرتز[126].

ومن بين 1072 حالة وفاة بسرطان الثدي في عام 2016 في الأرض الفلسطينية المحتلة، توفيت 643 امرأة قبل الأوان؛ وكان من الممكن الحيلولة دون هذه الوفيات لو كانت هناك مسالك للفحص الفعّال والكشف المبكر والإحالة[127]. ولايزال رفض السلطات الإسرائيلية منح تصاريح للمصابات بسرطان الثدي في غزة ومرافقيهن أو تأخيرها يمثل التحدي الأكبر الذي تواجهه النساء في الوصول إلى خدمات طبية منقذة للحياة خارج غزة. وقد استنتجت منظمات حقوق المرأة، استناداً إلى الشهادات التي جُمعت، أن "المعابر الحدودية (وحتى طلبات التصاريح) تتضمن بانتظام استجواباً شرساً للمريضات حتى عندما يكن من الواضح أنهن ضعيفات أو معرضات للخطر طبياً"[128] (الإطار 6).

وفي المنطقة "ج"، جعل نظام التخطيط وتقسيم المناطق الذي تطبقه إسرائيل من المستحيل عملياً على الفلسطينيين الحصول على تصاريح بناء، ما يعوق تطوير البنية الصحية. ويفتقر ما يقدر بنحو 220,000 فلسطيني، وخاصة من يعيشون في المنطقة "ج" والمنطقة H2 في الخليل وفي المناطق المغلقة خلف الجدار (منطقة التماس) إلى عيادات دائمة ويواجهون صعوبات شديدة في الحصول على الخدمات

123 OCHA, 2017a.

124 WHO and Health Cluster, occupied Palestinian Territory, 2017.

125 WHO, 2017.

126 WHO, 2018a.

127 UNFPA, 2018.

128 WCLAC, 2018.

الصحية الأساسية[129]. والعديد من هذه المجتمعات المحلية المعرضة للمخاطر متناثرة في أنحاء الضفة الغربية، وتضطر النساء والفتيات بسبب قيود التنقل التي تفرضها إسرائيل إلى سلوك طرق التفافية للوصول إلى أقرب العيادات ومراكز إعادة التأهيل. وفي القدس الشرقية، يواجه ما يقدر بـ 10000 امرأة صعوبات كبيرة في الحصول على خدمات الرعاية الصحية، وذلك بسبب سياسات إسرائيلية، من مثل إلغاء الإقامة وإلغاء لم شمل الأسر، حالت دون حصول النساء على التأمين الصحي الإسرائيلي وحتى على خدمات الرعاية الصحية الأساسية[130].

الإطار 6- شهادات نساء في غزة - حقوق صحية يقوضها الحصار

كانت نداء، وهي أم لثلاثة أطفال تبلغ من العمر 32 عاماً، تعاني تضخم الأوعية الدموية، وهي حالة تُهدد الحياة بالخطر. ولم تتمكن المستشفيات في غزة من توفير العلاج الطبي الذي تحتاجه. تقدّمت نداء عشر مرات منذ عام 2015 بطلب تصريح للسفر للحصول على خدمات صحية غير متوفرة في غزة. لكن طلباتها رُفضت دائماً. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2017، استُدعيت أخيراً إلى مقابلة أمنية [من أجهزة الأمن العام في معبر أيرتز]. فُتشت تفتيشاً معمقاً وتُركت ساعات في غرفة باردة جداً، ثم استُجوبت. وفي شباط/فبراير 2018، كان طلب التصريح الذي تقدمت به ما زال معلقاً.

أصيبت صبحية، وهي أم لستة أطفال تبلغ من العمر 50 عاماً، بالسرطان واحتاجت معالجة متخصصة منقذة للحياة خارج غزة. أوقفها مسؤولو الأمن الإسرائيليون عند المعبر الحدودي واستجوبوها وطلبوا منها الانتظار أكثر من ساعة في مقصورة صغيرة جداً، ثم حققوا معها أكثر من ساعتين عن أبنائها. وبعد التحقيق الأمني، رفضوا منحها تصريح خروج. كانت صحتها تتدهور بسرعة، وكانت أورامها الخبيثة تنمو وهي تنتظر مغادرة غزة.

المصدر: مكيّف من WCLAC, 2018.

كما أفادت منظمات حقوق المرأة أن وزارة الصحة الفلسطينية تركز على الحوامل لدى تقديم الخدمات الصحية للفتيات والنساء، ولا تُولي سوى اهتمام قليل لاحتياجات صحة النساء على مدى دورة الحياة. ويركز معظم الخدمات الصحية للنساء على توفير خدمات تنظيم الأسرة وخدمات الأمومة والرعاية ما قبل الولادة وبعدها، مع تركيز أقل على العناصر الأخرى في خدمات الصحة الجنسية والإنجابية الشاملة، بما في ذلك الخدمات الصديقة للمراهقين والشباب[131]. كذلك نظراً للتركيز القوي على خدمات رعاية الأمومة، يتدنى أيضاً مستوى اهتمام النظام الصحي بالعازبات؛ ويتفاقم ذلك بافتراضات العاملين الصحيين عن سلوكيات العازبات المتعلقة بالصحة[132]. وعلاوة على ذلك، في حين تشكّل الخدمات الصحية الشاملة للجميع ركناً أساسياً من أركان الاستراتيجية الصحية الوطنية للفترة 2017-2022، إلا أن هذه لا تتناول احتياجات وأولويات النساء والفتيات من ذوات الإعاقة تناولاً صريحاً.

2- الوضع الصحي للمرأة

تأثر الوضع الصحي العام للمرأة في غزة، بما في ذلك صحة الأم والصحة الإنجابية بكون النُظُم الصحية تقف على شفا الانهيار. ويقدر القطاع الصحي أن 150,000 امرأة من بين 500,000 امرأة بحاجة إلى

129 OCHA, 2018f.

130 OCHA, 2017a.

131 The Non-Governmental Women Coalition for the Implementation of CEDAW in the Occupied State of Palestine, 2017.

132 Bates and others, 2017.

خدمات صحة إنجابية معرضات بشدة للخطر بسبب الصعوبات الشديدة في تقديم الخدمات[133]. وتهدّد البيئة السياسية غير المستقرة بتبديد المكاسب التي تحققت خلال العقود الماضية في تحسين الوضع الصحي للنساء والفتيات وبتوسيع الفجوات في النواتج الصحية بين الضفة الغربية وغزة. فمثلاً، وفقاً لوزارة الصحة، في عام 2016، بلغ معدل وفيات الأمهات في قطاع غزة 15.5 حالة وفاة لكل 100,000 حالة ولادة، بالمقارنة مع 12.4 في الضفة الغربية[134].

وقد استمر في الارتفاع في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة عبء الأمراض غير المعدية كأمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان والأمراض الدماغية الوعائية[135]. وفي عام 2016، صُنّف سرطان الثدي على أنه الأكثر انتشاراً في الضفة الغربية من بين أنواع السرطان كافة[136].

وقد أشارت دراسات صحية حديثة العهد إلى أنه كان للوضع السياسي وانعدام الأمن، بما في ذلك خطر هدم المنازل والاعتقالات والمداهمات الليلية في الضفة الغربية والآثار الناجمة عن الهجمات العسكرية المتتالية على غزة، تأثير سلبي على الصحة العقلية والرفاه النفسي للسكان. وتعاني الأرض الفلسطينية المحتلة من أثقل أعباء الاضطرابات العقلية في منطقة شرق البحر المتوسط، إذ يبدي 47 في المائة من الفتيات الفلسطينيات ممن تتراوح أعمارهن بين 6 و12 سنة (مقارنة بـ 54 في المائة من الفتيان) اضطرابات عاطفية و/أو سلوكية[137]. وعلاوة على ذلك، ترتفع معدلات الشعور بالقلق والاكتئاب بين النساء، خاصة في غزة.

واو- البيئة والمياه والصرف الصحي

واصلت غزة خلال الفترة المشمولة بالتقرير مواجهة تحديات هائلة تتعلق بالبيئة والمياه والصرف الصحي، مع ما لذلك من تأثير سلبي على رفاه النساء والفتيات وتحقيق حقوقهن، بما في ذلك الحق في الحصول على مياه الشرب المأمونة. وأدت العمليات العسكرية المتكررة والحصار الطويل الأمد وأزمة الكهرباء المستمرة إلى تعطيل توصيل خدمات المياه والصرف الصحي وأثرت على الظروف المعيشية غير المستقرة أصلاً في غزة. وقد أثرت أزمة الطاقة سلباً على توفير خدمات المياه والصرف الصحي، ما عرّض السكان لمجموعة من الأمراض وإلى تلوث التربة ومياه البحر وصعوبة الحصول على المياه الصالحة للشرب. وفي عام 2018، احتاج حوالي 1.8 مليون فلسطيني إلى مساعدات إنسانية للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية[138].

ووفقاً لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، يُصرّف يومياً أكثر من 108 ملايين لتر من مياه المجاري غير المعالجة بالكامل في البحر الأبيض المتوسط وتتزايد مخاطر تفشي الأمراض المنقولة بواسطة المياه. ويتلقى معظم الأسر المعيشية مياهاً منقولة بالأنابيب من 6-8 ساعات فقط مرة واحدة كل أربعة أيام،

---

133 OCHA, 2017a.

134 دولة فلسطين، وزارة الصحة، 2017.

135 WHO, 2018b.

136 دولة فلسطين، وزارة الصحة، 2017.

137 Charara and others, 2017.

138 OCHA, 2017a.

بسبب عدم كفاية إمدادات الطاقة ومحطات التحلية التي تعمل بنسبة 15 في المائة فقط من قدرتها[139]. وقد أدت هذه الحالة الحرجة إلى انخفاض استهلاك المياه وتدني معايير النظافة الصحية، ما أثّر بشكل غير متناسب على النساء والفتيات، لأن إدارة إمدادات المياه المنزلية والنظافة الصحية والصرف الصحي هي في العادة جزءٌ من المسؤوليات التي تقوم بها المرأة الفلسطينية في الأسرة المعيشية.

وبسبب سياسات التخطيط وتقسيم المناطق التقييدية والقيود المفروضة على قدرة الفلسطينيين على تطوير أو إصلاح أو بناء البنية الأساسية للمياه والصرف الصحي، واجهت حكومة فلسطين ووكالات التنمية تحديات مستمرة في تقديم خدمات المياه والصرف الصحي، لا سيما في المنطقة "ج". وقد أثر عدم كفاية المياه الصالحة للشرب والاستهلاك المحلي والثروة الحيوانية على الرفاه العام لهذه المجتمعات المحلية وعلى قدرتها على الصمود، ما جعلها أكثر عرضة للأمراض. وفي القدس الشرقية، لا يرتبط أكثر من 40 في المائة من السكان بشكل قانوني بشبكة المياه. وهكذا يعاني الفلسطينيون من تدني مستوى توصيلات المياه والمجاري بسبب النقص المستمر في التخطيط السليم للأحياء السكنية[140].

وفي الضفة الغربية، تطبّق إسرائيل لوائح تنظيمية أقلّ تشدداً في المناطق الصناعية الواقعة ضمن المستوطنات المقامة في الأراضي المحتلة، بل هي عرضت في تلك المناطق محفّزات اقتصاديّة، كالامتيازات الضريبيّة ومعونات الدعم الحكومية. وبسبب هذه السياسة أصبح إنشاء معامل معالجة النفايات في الأراضي المحتلّة أكثر ربحية من إقامتها في إسرائيل داخل الخطّ الأخضر. ووفقاً لمنظمة بتسيلم، اعتمدت إسرائيل ممارسة نقل أنواع مختلفة من النفايات إلى الضفة الغربية، بما في ذلك المنتجات الثانوية الصناعية والعمرانية المتولدة داخل إسرائيل، ويشكّل ذلك خرقاً للأحكام القانونية الدولية. وتخضع المصانع المنتجة للملوّثات، والتي تقع ضمن حدود إسرائيل لتشريعات متقدّمة في مجال منع تلويث الجوّ، فيما تكاد المصانع التي في المستوطنات تعمل بلا قيود على الإطلاق[141].

زاي- العنف ضد المرأة والفتاة

رغم العديد من التدابير الجديرة بالثناء التي وضعتها حكومة فلسطين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر العنف ضد النساء والفتيات بلا هوادة، ما يشكل تحدياً كبيراً أمام إحقاق حقوقهن الاقتصادية والاجتماعية والمدنية والسياسية.

وتعاني النساء الفلسطينيات عبء عنفٍ مزدوج، عنف الاحتلال الإسرائيلي وعنف مجتمعاتهن المحلية. وتؤدي عقود من معاناة المرأة من العنف المرتبط بالاحتلال والهياكل الأبوية للمجتمع الفلسطيني إلى تعريضها لأشكال مختلفة من الأذى في المجالين العام والخاص، ما يهدد حقها في الحياة وسلامتها الجسدية. وعلاوة على ذلك، فإن منع النساء من تقرير مصيرهن يعتبر شكلاً جوهرياً من أشكال العنف السياسي ضدهن. وتتعرض النساء والفتيات الفلسطينيات ضمن مجتمعاتهن المحلية لخطر كافة أشكال العنف، لا سيما العنف الأسري والتحرش الجنسي وما يسمى جرائم الشرف والإيذاء البدني والنفسي واللفظي والحرمان من الموارد والزواج القسري وزواج الأطفال. وقد وثّقت الروابط المعقدة بين الانكشاف على العنف المتعلق بالاحتلال وزيادة تعرض النساء للعنف على أساس الجنس. فمثلاً، كشفت دراسة أُجريت في عام 2017 أن الرجال الذين

---

139 OCHA, 2017b.

140 جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، 2017.

141 B'Tselem, 2017.

أفادوا أنهم "تعرضوا للعنف المرتبط بالاحتلال كانوا أكثر ميلاً- على مستوى ذي دلالة إحصائية - للإبلاغ عن أعراض الاكتئاب وارتكاب العنف الجسدي أو الجنسي مع الشريك الحميم (في أي وقت سابق) وارتكاب التحرش الجنسي (في الأشهر الثلاثة السابقة)"[142].

وفي عام 2016-2017، سجلت منظمات المجتمع المدني ومقدمو الخدمات 22,222 حالة من العنف على أساس الجنس[143]. ويُبلّغ إلى وحدات حماية الأسرة والأحداث التابعة للشرطة المدنية الفلسطينية ما يقرب من 3000 حالة عنف ضد النساء سنويا[144]. ويرجح أن يكون معدل الانتشار الفعلي للعنف على أساس الجنس أعلى من معدل عدد الحالات المسجّلة أو المبلّغ عنها، نظراً إلى أن النساء والفتيات يُثنين بشدة عن الإبلاغ أو التماس الانتصاف. وفي مثال حديث العهد، أشار 87 في المائة من المجيبين (132 امرأة و18 رجلاً) في مسح في وادي الأردن إلى أنه ينبغي على المرأة ألا تبلغ عن العنف الأسري؛ والأهم أن الغالبية العظمى من المجيبات (أكثر من 90 في المائة) ذكرن أنهن لا يعرفن إلى أين يتوجهن للإبلاغ عن العنف الأسري[145]. وعلاوة على ذلك، تمتنع النساء في القدس الشرقية "عن التوجه إلى الشرطة الإسرائيلية خوفاً من أن يُعرّض ذلك الأسرة بأكملها إلى الخطر"[146] أو السعي للحصول على دعم مؤسسات الشؤون الاجتماعية الإسرائيلية. وتواجه النساء والفتيات من ذوات الإعاقة مجموعة إضافية من التحديات في الإبلاغ عن العنف والوصول إلى العدالة، بسبب تعرضهن المتزايد للمخاطر الناجمة عن ضعف قدرتهن على الإبلاغ عن الجرائم، بالإضافة إلى وصم الإعاقة و/أو صعوبة الوصول إلى خدمات الحماية.

ويذكر مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي أنه على خلفية تزايد الحرمان الاقتصادي والعنف السياسي، "تنتشر جرائم قتل الإناث وهي في ازدياد"، إضافة إلى العديد من حالات قتل الإناث على أساس "الشرف"[147]. وتؤكد التقارير السنوية لمكتب النيابة العامة في الضفة الغربية أن جرائم قتل النساء والفتيات تُرتكب في الغالب من الأقارب المقربين. وقد وثّق مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي 23 جريمة قتل للنساء والفتيات الفلسطينيات في أنحاء البلاد في عام 2016 و28 من هذه الجرائم في عام 2017[148]. وأكدت المنظمة غير الحكومية الفلسطينية، "تنمية وإعلام المرأة"، في تقرير لها أن العديد من جرائم القتل هذه تُرتكب في الواقع بناءً على خلفيات أخرى مثل الميراث أو السيطرة على الموارد أو الانتقام أو تسوية الخلافات. ويدّعي مرتكبو الجريمة أن أفعالهم نُفّذت للحفاظ على شرف العائلة، ذلك لعلمهم بأنهم سيحصلون على عقوبة أخف[149].

وفي العادة، تعاني الفتيات والنساء في المجتمعات المتأثرة بالنزاع والنزوح من ارتفاع حوادث العنف على أساس الجنس بأشكاله المختلفة، بما في ذلك ارتفاع حالات عنف الشريك الحميم والاعتداء الجنسي والزواج القسري. وعادة تتميز هذه المجتمعات المحلية، كما في غزة والمنطقة "ج" والقدس الشرقية، بأن

142 Kuttab and Heilman, 2017.

143 OCHA, 2017a.

144 Mousa and Lukatela, 2017.

145 OCHA, 2018e.

146 فريق الأمم المتحدة القُطري، الأرض الفلسطينية المحتلة، 2016.

147 WCLAC, Equality Now and Al Muntada, 2017.

148 هيومن رايتس ووتش، مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي والمساواة الآن، 2018.

149 شركة كيمونكس الدولية وجمعية تنمية وإعلام المرأة، 2016.

خدمات الحماية المتعددة القطاعات محدودة ويصعُب الحصول عليها[150]. وقد كشف تقرير أصدرته "هيئة الأمم المتحدة للمرأة" في كانون الأول/ديسمبر 2017 عن الخدمات المرتبطة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي في غزة أن الفقر وغياب الفرص الاقتصادية المتاحة لأرباب الأسر وأسرهم وكذلك الازدحام المفرط تشكّل عوامل مركزية في استشراء العنف في غزة. ووجد التقرير أيضاً أن النساء أكثر تعرضاً لخطر هذا العنف إذا كن من أسر منخفضة الدخل وكان مستوى تعليمهن أدنى من التعليم الجامعي ولم يكن يشاركن في سوق العمل و/أو كن ضحايا زواج الأطفال أو الزواج القسري. ووجد التقرير أن عدداً كبيراً من مرتكبي هذا العنف هم ممن يسيئون استخدام مادة الترامادول الأفيونية المفعول والمسببة للإدمان العسير وأن أقلية منهم يعانون مشاكل صحة عقلية[151].

ولا يزال عدد المراكز المتخصصة التي توفر الحماية والخدمات المكرّسة للناجيات من العنف محدوداً بسبب الوضع المالي غير المستقر لحكومة فلسطين، والذي يعزى في جانب منه إلى احتجاز إسرائيل أموال الضرائب التي تجمعها ويتعين عليها تحويلها إلى حكومة فلسطين. كما أن الحكومة غير قادرة على توفير الخدمات باستمرار في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة بسبب سيطرة إسرائيل على المنطقة "ج". وقد أنشئ خلال الفترة المشمولة بالتقرير (نيسان/أبريل 2017) مركز جديد موحّد في رام الله، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسف، لتوفير خدمات الحماية للنساء والأطفال. ويوجد في الضفة الغربية مركز محور في بيت لحم تديره وزارة التنمية الاجتماعية؛ ومأوى جمعية الدفاع عن الأسرة في نابلس؛ والبيت الآمن في أريحا، الذي يديره مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي. وفي غزة، يوفر مركز حياة، الذي يديره مركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبيت الأمان، الذي تديره سلطات الأمر الواقع في غزة، مأوىً طارئاً لمن يتعرضن لخطر العنف على أساس الجنس.

وتواجه حماية النساء والفتيات من العنف على أساس الجنس تحدياً يتمثل في المعايير الجنسانية الأبوية وفي الافتقار إلى إحراز تقدم في ضمان الإصلاحات التشريعية، بما في ذلك الافتقار إلى قوانين أو أحكام محددة تتعلق بالعنف في الأسرة والعنف الجنسي، وفي التقلبات السياسية العامة (الإطار 7).

الإطار 7- زيارة المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه

أبرز تقرير المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه، في مهمتها في الفترة من 17 إلى 22 أيلول/سبتمبر 2016 إلى دولة فلسطين، أن "الاحتلال يشكل عقبة حقيقية أمام التزام الدولة ببذل العناية الواجبة لمنع العنف ضد المرأة في المناطق التي لا تتمتع فيها بالولاية القضائية الكاملة، بسبب تجزئة البلاد إلى مناطق تخضع لسلطات مختلفة (تجري المقاضاة بموجب نظام العدالة الفلسطيني فقط في المنطقتين "أ" و"ب") والفجوة السياسية بين سلطة الأمر الواقع في غزة وحكومة دولة فلسطين". وعلاوة على ذلك، لاحظت المقررة الخاصة أن "الاحتلال لا يعفي دولة فلسطين من التزامها بموجب حقوق الإنسان بمنع الأفعال على أساس الجنس التي ترتكب في المناطق الخاضعة وضد الأشخاص الخاضعين لولايتها القضائية أو سيطرتها الفعلية والتحقيق فيها ومعاقبتها واتخاذ الإجراءات المناسبة والفعالة بشأنها، وتوفير سُبُل الانتصاف في هذه الحالات".

المصدر: A/HRC/35/30/Add.2.

150 UNFPA and GBV Sub-Cluster Palestine, 2018.

151 UN Women, 2017.

حاء- الإعلام

استمر تمثيل المرأة ناقصاً إلى حد كبير في المحتوى الإعلامي الفلسطيني خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد أفادت دولة فلسطين في تقريرها الأولي إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (سيداو) أن الإعلام الفلسطيني مستمر في "تكريس مساحة لطرح مواضيع شؤون المرأة، إلاّ أن معظمها يركّز على الدور التقليدي للمرأة، مثل أمور الطهي وصحة الأسرة والأطفال والأزياء". وعلاوة على ذلك، عندما تمنح وسائل الإعلام الفلسطينية الاهتمام للنساء، فإنها تركز على "فئات محددة من النساء، دون النساء الأكثر عرضة للانكشاف، كالمرأة الريفية والمرأة في المخيمات والقرى البدوية، إذ غالباً ما ينصب الاهتمام الإعلامي على النساء اللواتي يعملن في وظائف ومهن نخبوية"[152].

وتميل وسائل الإعلام الفلسطينية إلى تمثيل النساء كضحايا لانتهاكات حقوق الإنسان، في حين يُمثّل الرجال كخبراء ومتحدثين رسميين. واستناداً إلى رصد لوسائل الإعلام أجري في عام 2017، خلُصت المنظمة غير الحكومية الفلسطينية، "تنمية وإعلام المرأة"، إلى أن تمثيل المرأة الفلسطينية لا يزال ناقصاً في الأخبار المتعلقة بالسلام والأمن، رغم دورها النشط في هذا المجال. وأشار رصد للمنافذ الإخبارية الفلسطينية إلى أن النساء يشكلن فقط 12 في المائة ممن جرت مقابلتهم أو ممن تحدثت عنهم الأخبار المتعلقة بعمليات صنع القرار وتحقيق السلام والأمن و/أو التفكير في الانتهاكات المتعلقة بالاحتلال العسكري الإسرائيلي[153].

طاء- الطفلة

يسهم عدد من العوامل في استمرار زواج الأطفال في الأرض الفلسطينية المحتلة: ارتفاع معدلات الفقر التي تدفع الأسر إلى تزويج بناتها لخفض نفقات الأسرة؛ والافتقار إلى تشريعات تحظر زواج الأطفال صراحة؛ والبيئة الإكراهية الناشئة عن سياسات وممارسات الاحتلال، مثل الحصار المفروض على قطاع غزة والتهجير القسري والقيود المفروضة على التنقل والقيود المفروضة على فرص الحصول على التعليم والعنف السياسي في أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، وخاصة في المنطقة "ج" والقدس الشرقية.[154] ولا زالت الأطر التشريعية التي تحكم زواج الأطفال مجزأة وغير متسقة. ويحدد قانون الطفل رقم 7 لسنة 2004 وتعديلاته الحد الأدنى لسن الزواج في دولة فلسطين بـ 18 عاماً، لكن هذا القانون لا ينفّذ. ويسمح قانون الأحوال الشخصية الأردني لعام 1976 (معمول به في الضفة الغربية) بزواج الأنثى في سن 15 عاماً، ويحدد القانون المصري لحقوق الأسرة لعام 1954 (معمول به في غزة) الحد الأدنى لسن الزواج بـ 17 عاماً، لكنه يجيز للقاضي أن يأذن بتزويج الفتاة التي تتجاوز سن التاسعة من عمرها "وتدعي بلوغها وكانت هيئتها تحتمل ذلك". وتسمح قوانين الكنائس المسيحية الشرقية واللاتينية بزواج الفتاة في سن الرابعة عشرة والكنيسة السريانية الأرثوذكسية في سن السادسة عشرة[155].

إن زواج الأطفال انتهاك لحقوق الطفل وحقوق الإنسان وله آثار مدمرة طويلة الأجل على رفاه الفتيات وتطورهن الشخصي. وفي كثير من الأحيان يرتبط ذلك بعلاقات جنسية قسرية وحمل مبكر وتعرض لعنف

---

152 CEDAW/C/PSE/1، الفقرة 78.

153 Women Media and Development, 2017.

154 Protection Cluster, GBV Sub-Cluster Occupied Palestinian Territory, 2016.

155 CEDAW/C/PSE/1، الفقرات 328-329.

الشريك الحميم ولارتفاع مخاطر النواتج الصحية السيئة. وهذا يعني في أحيان كثيرة نهاية تعليم الفتيات والحد من آفاقهن الاقتصادية في المستقبل.

ثالثاً- المشاركة السياسية والاجتماعية والأطر القانونية وحقوق النساء الفلسطينيات

ألف- المشاركة السياسية والعملية السياسية

ضمان المشاركة وتكافؤ الفرص للمرأة الكاملة والفعالة للقيادة في جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة هو أحد الأهداف الرئيسية لخطة 2030 والهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة بشأن المساواة بين الجنسين، من بين أطر دولية أخرى. ويتفق القانون الفلسطيني إلى حد كبير مع المعايير الدولية المتعلقة بالمشاركة السياسية للمرأة. فهو يضمن الحقوق السياسية للمرأة في دولة فلسطين في التصويت والترشح للانتخابات بموجب قانون الانتخابات العامة رقم (9) لسنة 2005 الذي ينظم الانتخابات البرلمانية والرئاسية وبموجب قانون انتخابات مجالس الهيئات المحلية رقم 10 لسنة 2005. كما أن هذه الإجراءات التشريعية أدخلت نُظُم الحصص وكانت بمثابة خطوات كبيرة نحو تحسين التمثيل السياسي للمرأة على المستوى المحلي. غير أن نظام الحصص لا ينطبق على لجان المخيمات في مخيمات اللاجئين، التي لا تشارك في الانتخابات المحلية[156].

مع ذلك، لا تزال المشاركة الرسمية للمرأة في مجالات الحياة السياسية محدودة بشكل عام. وتؤكد المؤشرات الوطنية تدني المشاركة في الحياة العامة، وتمثيل المرأة الباهت في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية مقارنةً بالرجل (الجدول 4)[157].

الجدول 4- مشاركة المرأة في الحياة العامة، 2016
(أحدث البيانات المتاحة)

النساء (كنسبة مئوية)	فلسطين	الضفة الغربية	غزة
في المجلس التشريعي الفلسطيني	12.1	11.3	13.6
سفيرات	5.8	--	--
قاضيات	17.3	18.8	10
نائبات عامات	18	21.2	12.8
في الغرف التجارية	3.8	4.4	0
عضوات نقابات	21.5	25.2	17.9

المصدر: دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017ب.

156 UN Women, n.d.

157 دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017ب.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان تمثيل المرأة ناقصاً على جميع المستويات في هيئات صنع القرار، بما في ذلك في مجلس الوزراء والمجالس البلدية ولجان المخيمات والسلك الدبلوماسي والسلطة القضائية والشرطة. ففي حزيران/يونيو 2018، كانت النساء تشغلن ثلاثة مناصب وزارية من أصل 19 في الحكومة الفلسطينية. وبعد الانتخابات البلدية في عام 2017، بلغت نسبة النساء المنتخبات في المجالس المحلية 21 في المائة، وتلك حصة لا تتجاوز الحصة المخصصة للنساء، وهي 20 في المائة، إلا بالكاد. وعلى الرغم من الأعداد المنخفضة هذه، تولت ثلاث نساء رئاسة بلدية مجتمعات محلية في الضفة الغربية، من بينهم يسرى بدوان، البالغة من العمر 25 عاماً، من عزون في محافظة قلقيلية، وهي أصغر رئيسة بلدية منتخبة في دولة فلسطين. ورغم أن المرأة الفلسطينية كانت في طليعة الحركة الوطنية، إلاّ أن تمثيلها في الفصائل السياسية وفي منظمة التحرير الفلسطينية لا يزال محدوداً. فقد كانت هناك امرأة واحدة من بين الأعضاء الـ 19 الذين انتخبوا للمجلس المركزي لحركة فتح في كانون الأول/ديسمبر 2016. وكما تؤكد منظمات حقوق الإنسان، ينبغي أن تتضافر جهود جماعية لضمان التزام الفصائل السياسية و"ضمان تنفيذ إصلاح النظام الداخلي بهدف تعزيز المشاركة السياسية للنساء والشباب، خاصة على مستويات صنع القرار[158]. كذلك شكّلت النساء 3.8 في المائة فقط من قوة الشرطة في الضفة الغربية – وتلك نسبة أعلى بقليل من المعدل الإقليمي العربي البالغ 2-3 في المائة، لكنها أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ 10 في المائة – وكانت 6 في المائة فقط من الإناث ضابطات في مناصب قيادية[159]. وكما ذكرت منظمة حقوق الإنسان "الحق"، فإن النساء غير ممثلات في المحكمة الدستورية العليا التي تشكلت بقرار من الرئيس الفلسطيني في نيسان/أبريل 2016[160].

لكن المشاركة السياسية لا تقتصر على الانتخاب أو شغل مناصب عامة أو أداء وظائف عامة على جميع مستويات الحكومة، بل تشمل أيضاً النشاط السياسي والمشاركة المجتمعية. وهنا أيضاً، شكلت الشابات 12.4 في المائة فقط من أعضاء مجالس الطلبة في جامعات الضفة الغربية[161]. ووفقا لدراسة أجريت عام 2017 عن الشباب والسلام والأمن استناداً إلى قرار الأمم المتحدة رقم 2250 وشملت 63 شاباً وشابة، كانت القيود العائلية تعرقل المشاركة المجتمعية والمشاركة السياسية للمراهقات والشابات. وذكر عدد من المشاركات أن عائلاتهن منعتهن في بعض الحالات من المشاركة في احتجاجات سلمية ومبادرات مجتمعية شبابية متنوعة[162]. كما يؤثر انتشار العنف إلى حد كبير على تنقل الفتيات وقدرتهن على المشاركة في الشؤون المجتمعية[163]. وعلى الرغم من القيود المتعددة والإحباط المجتمعي العام لمشاركة المرأة السياسية، لعبت النساء، ولا سيما الشابات، دوراً فعّالاً في "مسيرة العودة الكبرى" في غزة، حتى أصبح يطلق على الاحتجاجات الأسبوعية "مسيرة المرأة في غزة"[164].

كذلك يشكّل تحدياً خطيراً لمشاركة المرأة السياسية ونشاطها السياسي تزايد حوادث اعتقال واحتجاز القوات الإسرائيلية لقياديات وناشطات سياسيات دون توجيه تهمة أو محاكمة، مثل خالدة جرار، وهي عضوة

158 Palestinian Initiative for the Promotion of Global Dialogue and Democracy, 2018.

159 State of Palestine, Ministry of Interior and Palestinian Civil Police, 2016.

160 Al-Haq, 2018.

161 دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017ب.

162 Interpeace and Mustakbalna, 2017.

163 المرجع نفسه.

164 ActionAid, 2018.

منتخبة في المجلس التشريعي الفلسطيني، وختام صافين، المنسق العام لاتحاد لجان المرأة الفلسطينية. ولا تفرق نساء فلسطينيات كثيرات بين المشاركة السياسية والنشاط السياسي (الإطار 8).

الإطار 8- مقابلة مع منال تميمي

"لن أتوقف أبداً عن مقاومة الاحتلال، ولن أفقد الأمل أبداً. الأمل هو أقوى سلاح لدينا"، هذا ما تؤكده منال تميمي، وهي مدافعة فلسطينية بارزة عن حقوق الإنسان وعضوة نشطة في مجلس إدارة لجنة تنسيق الكفاح الشعبي. وتقول منال: من خلال اللجنة، "ننخرط في المقاومة الشعبية اللاعنفية. فنحن نحتج على الانتهاكات المنهجية لحقوقنا". وتوضح أن النساء الفلسطينيات كن في طليعة الكفاح الوطني. "لقد شاركت المرأة بنشاط في الانتفاضة الأولى ونشطت سياسياً منذ عام 1936 [خلال الثورة الكبرى، الانتفاضة الوطنية التي قام بها الفلسطينيون ضد الانتداب البريطاني]".

منال من النبي صالح، وهي قرية في الضفة الغربية محاطة بمستوطنة حلميش الإسرائيلية. ومثلها مثل معظم أفراد عائلتها، بما في ذلك ابنة أختها عهد التميمي (التي اعتقلت عندما كان عمرها 16 سنة فقط)، سُجنت منال بسبب نشاطها السياسي. "قُبض علي عدة مرات. المرة الأولى كانت في أوائل عام 2010، بعد أن بدأنا في كانون الأول/ديسمبر 2009 بوقت قليل في تنظيم مظاهرات أسبوعية للاحتجاج على الاستيلاء على أرضنا ومياهنا. وأُفرج عني بعد حوالي 10 أيام. وكانت المرة الثانية في عام 2016 عندما ألقي القبض علي في اليوم العالمي للمرأة. اقتحم جنود إسرائيليون منزلنا حوالي الساعة الثانية صباحاً. ومن المفارقة أن يعتقلني الإسرائيليون في اليوم العالمي للمرأة. ويوضح ذلك تماماً أنه بينما يحتفل العالم بهذا اليوم المهم، لا تزال حقوق المرأة الفلسطينية تُنتهك. قُبض عليَّ مرة أخرى في كانون الأول/ديسمبر 2017 وأُطلق سراحي بعد أسبوع". ويستخدم الجنود الإسرائيليون في أحيان كثيرة الذخيرة الحية أثناء الاحتجاجات. فقد أُطلقت النار على ساق منال خلال مظاهرات سلمية ضد الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان.

"منذ نعومة أظفاري، اعتبرت نفسي ناشطة سياسية. قُتل والدي بعد 27 يوماً من ولادتي. وأدركت ببساطة عندما كنت طفلة أن العديد من أفراد عائلتي ليسوا موجودين – إما أنهم قد نُفيوا أو قُتلوا أو أنهم في السجن. عندما كنت مراهقة، كنت ناشطة في الانتفاضة الأولى. شعرت بإحساس قوي بمسؤولية المضي قدماً في العمل الذي كان يقوم به الجيل السابق. أبنائي ناشطون سياسياً أيضاً، لذا أعتقد أن ذلك وراثي! لقد أُطلق سراح ابني البالغ من العمر 23 عاماً، ولا يزال ابني البالغ من العمر 19 عاماً في السجن ". وتضيف: "بصفتي ناشطة فلسطينية، أشعر أنني لا أمتلك رفاهية الوقوع في اليأس. هناك الكثير مما يستدعي النضال من أجله، ولكن هناك الكثير ما يستدعي للاستمتاع بالحياة أيضاً. أقضي أيامي في الاحتجاجات المليئة بالغاز المسيّل للدموع والإصابات وأشعر بالحزن العميق، لكنني أستمتع أيضاً برفقة عائلتي وأصدقائي وأشعر بالسعادة. أعيش حياتي لحظة بلحظة، وأعلم أن مقاومتنا يجب أن تستمر."

المصدر: تواصل شخصي، 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

باء- مواءمة التشريعات الوطنية مع الأطر الوطنية الأخرى

1- السياسات الوطنية والتطورات في مجال السياسات

خلال فترة التقرير، اعتمدت الحكومة الفلسطينية "أجندة السياسات الوطنية للأعوام 2017-2022: المواطن أولاً". تحدد الأجندة مساراً طموحاً لإقامة الدولة والحوكمة الفعّالة والتنمية المستدامة. وتبرز المساواة بين الجنسين في هذه الأجندة من خلال الدعوة إلى "تعزيز وتنفيذ استراتيجية دمج النوع الاجتماعي وتوفير الأدوات اللازمة للتأكد من دمج مبادئ المساواة بين الجنسين وإدراجها ضمن السياسات العامة ومشاريع القوانين والإجراءات المعتمَدة في إعداد الخطط والموازنات ذات الصلة" (السياسة الوطنية التاسعة: تعزيز المساءلة والشفافية)؛ وتوفير فرص عمل، بما في ذلك للنساء، وخاصة الخريجين الشباب (السياسة الوطنية 12: توفير فرص عمل لائقة للجميع)؛ وضمان وصول المرأة بشكل عادل إلى الخدمات

القضائية (السياسة الوطنية 17 : تعزيز وصول المواطنين للعدالة)؛ ومكافحة التمييز والعنف ضد النساء والفتيات وتعزيز مشاركتهن في جميع جوانب الحياة العامة (السياسة الوطنية :18 تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة)[165].

وقد أتاح تزامن إطلاق خطة 2030 مع عملية تحضير أجندة السياسات الوطنية للأعوام 2017-2022 الفرصة لحكومة فلسطين للعمل نحو إدماج أهداف التنمية المستدامة في خطة العمل الوطنية منذ البداية[166]. ففيما يتعلق بالهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة (تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات)، فإن التدخلات السياساتية ذات الأولوية الثلاثة هي: (1) إزالة كافة أشكال التمييز ضد النساء والفتيات والقضاء على كافة أشكال العنف ضدهن؛ (2) إزالة كافة العوائق التي تحول دون مشاركتهن الكاملة في التنمية المجتمعية والاقتصادية والحياة العامة؛ (3) إدماج النوع الاجتماعي في سياسات الحكومة وبرامجها وموازنتها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نشرت الحكومة الفلسطينية استعراضها الوطني الطوعي حول أهداف التنمية المستدامة. وخلُص الاستعراض فيما يتعلق بالإبلاغ عن التقدم المحرز في ضوء الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة، إلى أنه "على الرغم من قرار مجلس الوزراء بضرورة أخذ النوع الاجتماعي بالاعتبار في التخطيط والميزنة، إلا أن النظر في النوع الاجتماعي لا يزال محدوداً"[167]. هكذا رغم الالتزام بمعالجة الشواغل المتعلقة بالجنسين في السياسات، هناك عوائق قانونية وبنيوية تعرقل معالجة الشواغل التي تؤثر بشكل خاص على النساء والفتيات الفلسطينيات. وتؤكد الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان أن الموارد المالية المخصصة لتعزيز حقوق المرأة، في مجالات الصحة والعمل والتعليم لا تزال غير كافية، وتخلُص إلى أن هناك حاجة إلى تبني ميزنة أكثر استجابة للنوع الاجتماعي[168].

2- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)

يُنظر إلى انضمام دولة فلسطين إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة على أنه قوة دافعة هامة لحماية وتعزيز حقوق النساء والفتيات. وإسرائيل، بوصفها دولة احتلال، مسؤولة بموجب القانون الدولي عن تنفيذ هذه الاتفاقية في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية وغزة. وفي حين تم التأكيد على هذه الالتزامات بحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة باستمرار في قرارات وتقارير الأمين العام ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، دأبت إسرائيل على التمسك بموقفها الذي يعتبر أن تنفيذ الاتفاقيات الدولية، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، لا ينطبق على الأرض الفلسطينية المحتلة، مؤكدة أن الاتفاقيات "لا تنطبق خارج إقليمها" وعلى هذا فإنها لا تنطبق، ولا يُقصد لها أن تنطبق، على مناطق خارج أراضيها[169]. غير أن اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة تواصل تأكيد توصيتها بأن على إسرائيل "أن تقوم بالتنفيذ الكامل للالتزامات التي تقع على عاتقها بموجب الاتفاقية وتنفّذ التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني فيما يتعلق بجميع الأشخاص

---

165 State of Palestine, 2016b.

166 State of Palestine, 2018.

167 المرجع نفسه.

168 ICHR, 2018b.

169 CEDAW/C/ISR/6.

الخاضعين لولايتها القضائية أو سيطرتها الفعلية"[170]. كذلك دعا المجتمع المدني الفلسطيني لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة إلى ضمان وفاء إسرائيل بالتزاماتها[171].

وفي حين أن إسرائيل مسؤولة عن تطبيق الاتفاقية في الأرض الفلسطينية المحتلة، فإن دولة فلسطين مسؤولة أيضاً عن تطبيقها في إطار سعيها لبناء دولة أكثر إنصافاً للجنسين بوضع تشريعات وسياسات تتماشى مع المعايير الدولية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت دولة فلسطين تقريرها الأولي عن تنفيذ الاتفاقية إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التي انضمت إليها في نيسان/أبريل 2014 دون أي تحفظات. وقد عملت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عن كثب، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومع كافة أصحاب المصلحة لإعداد التقرير الأولي للدولة الطرف هذا[172]. وأكدت حكومة فلسطين في هذا التقرير الأولي عن تنفيذ الاتفاقية الذي قُدّم في آذار/مارس 2017 - بعد عامين من التاريخ المحدد – على أنها " تعلن التزامها الكامل بتعريف التمييز المدرج في هذه المواثيق وعن التزامها بحظر جميع أشكاله واتخاذ كافة التدابير اللازمة لذلك"[173].

ومنذ تصديق دولة فلسطين على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وضع بالفعل عدد من التدابير الجديرة بالثناء لتعزيز حقوق المرأة (الإطار 9).

الإطار 9- إلغاء قانون "الزواج من المُغتصِب" وإجراء إصلاحات رئيسية أخرى

بعد جهود دعاوة قانونية استمرت طويلاً قامت بها الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان ومنظمات حقوق المرأة، أُلغيت من خلال القانون رقم 5 لعام 2018 الذي صدر في 14 آذار/مارس 2018 المادة 308 من قانون العقوبات لعام 1960 النافذ في الضفة الغربية، وهو القانون الذي كان يسمح للمُغتصِب بالإفلات من الملاحقة القضائية والعقاب إن تزوج ضحيته. ورحبت منظمات حقوق الإنسان بقرار رئيس دولة فلسطين بتقييد استخدام هذه المادة التخفيفية. كما عدل القانون الجديد المادة 99 فأصبح محظوراً على القضاة تخفيف العقوبات على الجرائم الخطيرة، مثل قتل النساء والأطفال، بينما كان القضاة في السابق مخولين بتخفيض العقوبات في ظروف معينة، بما في ذلك حماية "شرف العائلة". وهناك إصلاح رئيسي آخر أعلن عنه رئيس الوزراء الفلسطيني في آذار/مارس 2018 هو السماح للاتي يمنحن حضانة أطفالهن بفتح حسابات مصرفية لصالحهن، وبنقل الأطفال إلى مدارس أخرى وبالاستحصال على جوازات سفر لهم.

المصدر: هيومن رايتس ووتش، 2018.

مع ذلك، لا يزال محدوداً التقدم الشامل في مساوقة الأطر التشريعية القديمة والمجزأة (المصرية، والأردنية، والعثمانية، والأطر التشريعية بموجب الانتداب البريطاني، والقانون الديني، والقانون العسكري الإسرائيلي) ومواءمة التشريعات الوطنية مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وعلى وجه الخصوص، لم يجر حتى الآن تعديل قانون الأحوال الشخصية الأردني لعام 1976، المعمول به في الضفة الغربية، والقانون المصري لحقوق الأسرة لعام 1954، المعمول به في غزة، للامتثال لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتنظم هذه القوانين القضايا المتعلقة بالزواج والعلاقات الأسرية وتشمل أحكاماً تمييزية

170 CEDAW/C/ISR/CO/6، الفقرة 15.

171 The Non-Governmental Women Coalition for the Implementation of CEDAW in the Occupied State of Palestine, 2017.

172 E/CN.6/2018/6، الفقرة 50.

173 CEDAW/C/PSE/1، الفقرة 6.

تتعلق على وجه الخصوص بسن الزواج والطلاق وتعدد الزوجات والوصاية والحضانة والتبني والميراث ودعم الطفل والممتلكات المشتركة وتقديم الشهادة. ولم يجرِ حتى الآن سن مشروع قانون العقوبات لعام 2011، ولا تتماشى القوانين الحالية (لا يزال يطبق قانون العقوبات الأردني رقم 16 لعام 1960 في الضفة الغربية؛ وقانون العقوبات رقم 74 لعام 1936 في غزة) مع التزامات دولة فلسطين بحقوق الإنسان كما هي محددة في الاتفاقيات التي انضمت إليها. فمثلاً، لا يعترف قانون العقوبات بالاغتصاب الزوجي ويجرّم الإجهاض[174]. وتبين الدراسات المحلية أن لقانون الأحوال الشخصية ولقانون العقوبات الأثر الأكبر على حياة النساء، إذ أنهما ينظمان العلاقات الاجتماعية بين الأفراد في المجال الخاص (الأسرة) والمجال العام (المجتمع والدولة)[175].

وكان قيد المراحل النهائية من المراجعة خلال الفترة المشمولة بالتقرير جزءٌ جديد هام من التشريعات المقترحة، وهو مشروع قانون حماية الأسرة من العنف، الذي أُعدّ بمشاركة المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق المرأة وحقوق الإنسان وبدعم من وزارة شؤون المرأة ووزارة التنمية الاجتماعية ووزارة العدل. ويتوقع أن يقدّم القانون إلى الرئيس لإصداره في المستقبل القريب. ولضمان المواءمة بين التشريعات الوطنية والأطر الدولية لحقوق الإنسان، وافق مجلس الوزراء في عام 2017 على إنشاء لجنة التنسيق التشريعية، التي تتألف أساساً من هياكل حكومية. وقد حثت منظمات المجتمع المدني دولة فلسطين على التبني الفوري للتعريف الشامل للتمييز ضد المرأة في التشريعات الوطنية، كجزء من عملية المواءمة[176].

وقد دعت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان ومنظمات حقوق الإنسان والمرأة دولة فلسطين إلى الإشارة إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في القانون الأساسي المعدّل (2005) ونشر اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في الجريدة الرسمية لفلسطين، لجعلها ملزمة قانوناً وضمان إنفاذ الهيئات القضائية (المحاكم والنيابات العامة) لها في القضايا المعروضة عليها[177]. كما دعت منظمات حقوق المرأة دولة فلسطين إلى التصديق على البروتوكول الاختياري للاتفاقية، الذي يعزز آلية إنفاذ الاتفاقية[178]. وفي حين أقرّت المنظمات النسائية بأثر الاحتلال على تنفيذ الاتفاقية في الأرض الفلسطينية المحتلة إلاّ أنها أشارت أيضاً إلى أن "ضعف ومحدودية التدابير القانونية والإجرائية المُتخذة من قِبَل دولة فلسطين لإحداث التغيير الاجتماعي والثقافي الذي يساهم في تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية للنساء أدى إلى إبقاء التهميش والتمييز ضد النساء قائماً على أرض الواقع"[179].

3- قرار مجلس الأمن رقم 1325 والمرأة والسلام والأمن

كما الحال في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، فإن إسرائيل، كقوة محتلة، ملزمة بتنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن في الأرض الفلسطينية المحتلة. وهذا يتفق مع المادة 25 من ميثاق الأمم المتحدة، التي تشترط أن تتعهد الدول "بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها". وبينما أكدت إسرائيل

174 Al-Haq, 2018.

175 The Non-Governmental Women Coalition for the Implementation of CEDAW in the Occupied State of Palestine, 2017.

176 Al-Haq, 2018.

177 ICHR, 2017.

178 هيومن رايتس ووتش، مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي والمساواة الآن، 2018.

179 The Non-Governmental Women Coalition for the Implementation of CEDAW in the Occupied State of Palestine, 2017.

دعمها جدول أعمال المرأة والسلام والأمن من خلال تقريرها عن الاتفاقية، لم تكن هناك من جانبها أي محاولة لتطبيق جدول الأعمال على وضع النساء والفتيات في الأرض الفلسطينية المحتلة. وحتى عام 2018 لم تكن لدى إسرائيل خطة عمل وطنية حول قرار مجلس الأمن 1325.

منذ فترة طويلة، لا زالت النساء الفلسطينيات يلعبن دوراً نشطاً في الكفاح ضد الاحتلال وتحقيق السلام والأمن. وتجلى التزام دولة فلسطين القوي بإشراك المرأة على جميع مستويات جهود بناء السلام والأمن في إطلاق الخطة الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 لدولة فلسطين للفترة 2017-2019. وقد طوّرت الخطة الوطنية من خلال عملية استشارية بقيادة وزارة شؤون المرأة وبدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والإسكوا والاتحاد الأوروبي وبالبناء على الإطار الوطني الاستراتيجي لتطبيق قرار مجلس الأمن 1325 الذي أقره مجلس الوزراء في حزيران/يونيو 2015، بعد حملة دعاوى واسعة النطاق من التحالف النسوي الفلسطيني لتنفيذ القرار 1325. ولا يزال التحالف، بالشراكة مع وزارة شؤون المرأة، يعمل بنشاط على ترويج جدول أعمال المرأة والسلام والأمن ويلعب دوراً حاسماً في ضمان تنفيذ الخطة الوطنية لتنفيذ القرار، بمشاركة واسعة من مجموعة من منظمات المجتمع المدني، لا سيما منظمات حقوق المرأة في الضفة الغربية وغزة، وبقيادة الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية[180].

هناك ثلاثة أهداف استراتيجية مترابطة للخطة الوطنية لتنفيذ القرار: (1) تعزيز حماية النساء والفتيات الفلسطينيات، وخاصة من انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي؛ و(2) مساءلة الاحتلال الإسرائيلي؛ و(3) تعزيز مشاركة النساء الفلسطينيات في عمليات صنع القرار على المستويين المحلي والدولي[181]. وتشير التجربة العالمية إلى أن لمشاركة النساء في عمليات السلام، كمفاوضات أو وسيطات أو شاهدات أو موقّعات، تأثير إيجابي كبير على مدة استمرار صفقات السلام. وعندما تُشمل النساء في عملية السلام، يبلغ احتمال أن تستمر اتفاقية السلام الناتجة مدة عامين على الأقل 20 في المائة، بينما يبلغ احتمال أن تستمر مدة 15 عاماً إذا شاركت المرأة في إنشائها 35 في المائة[182].

وكانت الخطوات التي اتخذتها حكومة فلسطين جديرة لأن الأطر الدولية، وخاصة اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة وجدول أعمال المرأة والسلام والأمن، توفر أساساً لحماية النساء والفتيات المتضررات من النزاعات وتمكينهن. غير أن تطبيقها لم يؤدِ إلى التقدم المنشود في الأرض الفلسطينية المحتلة. أولاً، أدى استمرار الاحتلال ورفض حكومة إسرائيل تطبيق هذه الأُطُر على الأرض الفلسطينية وحتى الإقرار بالتزامها بالقيام بذلك إلى تحييد أثرها محلياً. وأثّر ذلك بدوره على قدرة حكومة فلسطين على التنفيذ الكامل للأطر والشروع في إصلاح سياسي وقانوني ذي مغزى يراعي الجنسين، لا سيما في ضوء التجزئة الإقليمية وتعليق المجلس التشريعي الفلسطيني والعجز عن الوصول إلى النساء الأكثر تهميشاً، خاصة في غزة وفي المنطقة "ج" من الضفة الغربية والقدس الشرقية. وبالتوازي، هناك دور لحكومة فلسطين في تحدي المواقف المجتمعية

---

180 يتألف التحالف النسوي الفلسطيني لتنفيذ قرار الأمم المتحدة 1325 من: الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، واللجنة التقنية لشؤون المرأة، وجمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية، والمبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية (مبادرة مفتاح)، وفلسطينيات، وتنمية وإعلام المرأة، ومركز الدراسات النسوية، ومركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، جمعية الشابات المسيحيات لفلسطين، ومركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة، وجمعية الثقافة والفكر الحر، ومركز شؤون المرأة.

181 State of Palestine, 2016a.

182 O'Reilly and others, 2015.

التمييزية والحواجز المؤسسية التي تحول دون التنفيذ الكامل لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وجدول أعمال المرأة والسلام والأمن.

جيم- آليات المرأة الوطنية وغيرها من المؤسسات

1- وزارة شؤون المرأة الفلسطينية ووزارة التنمية الاجتماعية

أنشئت وزارة شؤون المرأة في عام 2003، وهي الآلية الوطنية الرئيسية لتنسيق وضع السياسات التي تتعلق بالمرأة ورصدها والإبلاغ عنها. وهي تعدّ وتضع استراتيجيات وخطط الحكومة المتعلقة بالمرأة استناداً إلى المبادئ المنصوص عليها في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ومنهاج عمل بيجين وأهداف التنمية المستدامة وغيرها من الصكوك الدولية ذات الصلة. كما تعمل الوزارة على مكافحة العنف ضد المرأة وفقاً للاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة للأعوام 2011-2019. وهي مسؤولة عن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وبصفتها رئيسة للجنة الوطنية العليا لتطبيق قرار مجلس الأمن رقم 1325، تصدرت أيضاً، إلى جانب منظمات حقوق المرأة، تطوير الخطة الوطنية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أطلقت الوزارة الاستراتيجية الوطنية الجنسانية الشاملة لعدة قطاعات والتي تغطي الفترة 2017-2022 كجزء لا يتجزأ من الخطة الوطنية التي أُعدت على أساس خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتحدد هذه الاستراتيجية عدداً من الأهداف الاستراتيجية، بما في ذلك زيادة المشاركة السياسية للمرأة ومناهضة العنف على أساس الجنس وضمان تعميم الاعتبارات الجنسانية في سياسات وبرامج الوزارات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نفذت وزارة شؤون المرأة عدداً من المبادرات الاستراتيجية بدعم من وكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف وبالتعاون مع منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك إطلاق برنامج رائد للقضاء على العنف ضد المرأة (2018-2022).

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت الجهود جارية لتقدير تكلفة العنف الزوجي في دولة فلسطين تحت قيادة وزارة شؤون المرأة. وبالشراكة مع الإسكوا وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، أُجريت مقابلات مع جميع أصحاب المصلحة الوطنيين تقريباً في محاولة لفهم حالة العنف ضد المرأة، بما في ذلك نطاقه وتوفر البيانات عنه، ما أدى إلى تحليل مفصّل للوضع. وأعقبت ذلك مشاورات وطنية شملت جميع الأطراف المعنية، أرشدت وضع خطة عملياتية مصممة خصيصاً لتقدير تكاليف العنف الزوجي من خلال مسح العنف في المجتمع الفلسطيني على المستوى الوطني الذي يقوم به جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني[183].

وفي إطار جهودها لتعزيز حقوق المرأة، تعمل وزارة شؤون المرأة بالتعاون الوثيق مع وزارة التنمية الاجتماعية، التي تدير ملاجئ للنساء ضحايا العنف وتقدم خدمات للنساء والفتيات من ذوات الإعاقة وكبار السن. ورغم هذه الجهود الجديرة بالثناء، لا تزال الوزارتان مقيدتين بمحدودية الموارد البشرية والتقنية والمالية. وعلاوة على ذلك، يخضع تقديم خدمات الحماية للنساء المعرضات للخطر لقيود إسرائيلية، لا سيما فيما يتعلق بالوصول والتنقل، وخاصة في المناطق الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية (المنطقة "ج" والمنطقة H2 في الخليل والقدس الشرقية). وقد أعاقت هذه القيود التنفيذ الفعال للبرامج والاستراتيجيات، بما في ذلك تلك المتعلقة بتعزيز حقوق النساء والفتيات من ذوات الإعاقة.

183 Duvvury and Ozonas Marcos, 2017.

2- الشرطة المدنية الفلسطينية

في شباط/فبراير 2017، أطلقت الشرطة المدنية الفلسطينية، بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة والبعثة الأوروبية لمساندة الشرطة الفلسطينية، استراتيجية النوع الاجتماعي في الشرطة الفلسطينية. وتعدّ هذه الاستراتيجية الخمسية الأولى من نوعها في المنطقة العربية بشكل عام وفي قطاع الأمن الفلسطيني بشكل خاص. وهي تتويج لجهود جهاز الشرطة في مجال تعزيز إدماج المساواة بين الجنسين فيه، بدءاً من إنشاء وحدة النوع الاجتماعي في عام 2011. وتشمل الأهداف الرئيسية للاستراتيجية إدماج النوع الاجتماعي واعتباراته في الشرطة وزيادة نسبة النساء بين منتسبي الشرطة وزيادة مشاركة المرأة على مستوى صنع القرار وتعزيز الشراكات مع المؤسسات الداعمة المعنية بقضايا النوع الاجتماعي. كما تدرك الاستراتيجية تماماً الحاجة إلى تطوير "تخصصات وقدرات الشرطة للتعامل مع الجرائم المرتكبة ضد المرأة"، وخاصة العنف على أساس الجنس[184].

دال- منظمات المجتمع المدني

استمرت منظمات المجتمع المدني في دولة فلسطين تلعب دوراً حاسماً في الدعوة إلى النهوض بحقوق النساء والفتيات. وقد قدمت منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية البارزة تقارير ظل كي تنظر اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة التابعة لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في تنفيذ الاتفاقية من جانب حكومة إسرائيل ودولة فلسطين.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت مؤسسة الحق وجمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية ومركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية تقارير تتعلق بالتقرير الدوري السادس لإسرائيل، مسلطة الضوء على الانتهاكات الإسرائيلية المنهجية التي تحرم النساء والفتيات الفلسطينيات كرامتهن وحقوقهن الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية. وقد بيّنت المنظمات في هذه التقارير التأثير الوخيم للسياسات الإسرائيلية كسياسات لم شمل الأسر وقوانين الجنسية وعمليات الهدم والترحيل القسري وإلغاء الإقامة والاعتقالات والاحتجازات.

وبقيادة الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، احتشدت 35 منظمة من منظمات المجتمع المدني في تحالف نسوي غير حكومي لتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في دولة فلسطين المحتلة. وأعد التحالف وقدم تقرير ظل إلى اللجنة مستعرضاً الإجراءات التي اتخذتها دولة فلسطين لإدراج الاتفاقية في تشريعاتها وفي غيرها من السياسات والتوجيهات والإجراءات. وأكد التحالف أن التقرير الأولي لدولة فلسطين لم يتناول التمييز ضد ذوات الإعاقة اللاتي يعانين تمييزاً مزدوجا[185]. وأثارت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، مخاوف في تقريريهما إلى اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة من أن "التقرير الأولي لدولة فلسطين لم يتضمن السياسات والتدابير المتخذة لضمان استفادة ذوات الإعاقة من مبدأ المساواة على النحو المذكور في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة"[186]. وفي عام 2017، أعدّ مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، مع "المساواة الآن" و"المنتدى"، تقرير

184 State of Palestine, Ministry of Interior and Palestinian Civil Police, 2016.

185 The Non-Governmental Women Coalition for the Implementation of CEDAW in the Occupied State of Palestine, 2017.

186 ICHR, 2018a.

ما قبل الدورة عن فلسطين لتنظر فيه اللجنة. وفي عام 2018، قدّم المركز أيضاً مع "هيومن رايتس ووتش" و"المساواة الآن"، تقريراً إلى اللجنة في دورتها السبعين، كما فعلت ذلك مؤسسة الحق والتحالف النسوي لتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وساهم المجتمع المدني أيضاً في التأثير على عملية الاستعراض الدوري الشامل. ففي آب/أغسطس 2017، قدّم مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي ومركز العمل المجتمعي والمركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية ورابطة النساء الدولية للسلم والحرية تقريراً مشتركاً للمساهمة في عملية الاستعراض الدوري الشامل لإسرائيل ويتناول التقرير أثر العنف الذي يمارسه الاحتلال على المرأة[187]. وفيما بعد، في كانون الأول/ديسمبر 2017، شارك مركز المرأة للإرشاد القانوني في الاجتماع السابق للدورة التاسعة والعشرين للاستعراض الدوري الشامل في مجلس حقوق الإنسان في جنيف لاطلاع الوفود الدائمة على انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها إسرائيل. ونتج عن عملية الاستعراض الدوري الشامل في كانون الثاني/يناير اللاحق العديد من التوصيات الموجهة إلى إسرائيل والمتعلقة بالانتهاكات ضد الفلسطينيين، بما في ذلك السجينات. غير أن إسرائيل أخذت علماً بمعظم التوصيات، لكنها لم تلتزم بتطبيقها[188].

وفي أيلول/سبتمبر 2017، قدمت دولة فلسطين، بقيادة أربع من منظمات المجتمع المدني، أربع مذكرات إلى مكتب المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية. ورصد التحالف النسوي الفلسطيني لتنفيذ القرار الأممي 1325 التقدم الذي أحرز إزاء هذه المذكرات، التي هي في مرحلة الفحص الأولي. وأصدر التحالف النسوي رداً على زيارة وفد من مكتب المدعي العام للقدس ورام الله في الفترة 9-10 تشرين الأول/أكتوبر 2016 بياناً ينتقد فيه قرار مكتب المدعي العام بعدم زيارة غزة، فضلاً عن استبعاد المنظمات النسائية من جدول أعمال الوفد، مسلطاً الضوء على الأثر غير المتناسب للنزاعات قيد الاستعراض على النساء في غزة[189].

رابعاً- الاستنتاجات والتوصيات

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت حياة النساء والفتيات الفلسطينيات اليومية تتأثر سلباً بالاحتلال العسكري الإسرائيلي، كما أثرت سياسات وممارسات الحكومة الإسرائيلية سلباً أيضاً على التقدم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للنساء والفتيات الفلسطينيات في الضفة الغربية، كما على من يعشن في القدس الشرقية وغزة. وقد قوضت هذه السياسات والممارسات أيضاً قدرات دولة فلسطين على تنفيذ سياسات متسقة لجميع الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة. مع ذلك، فإن الاحتلال لا يعفي دولة فلسطين من التزامها الواجب بحقوق الإنسان على نحو ما يرد في الاتفاقيات الدولية التي انضمت لها، كما أشارت المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة. وينبغي على حكومة فلسطين، بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني وبدعم من وكالات التنمية الدولية، بذل المزيد من الجهد للنهوض بوضع النساء والفتيات بما يتماشى مع المعايير والاتفاقيات الدولية، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ومنهاج عمل بيجين وأهداف التنمية المستدامة وقرار مجلس الأمن 1325 وجدول أعمال المرأة والسلام والأمن.

187 رابطة النساء الدولية للسلام والحرية، 2017.

188 A/HRC/38/2.

189 MIFTAH، 2016 .

وعلاوة على ذلك، يقع على عاتق المجتمع الدولي الالتزام بضمان إعمال الحق في تقرير المصير وحقوق الإنسان للنساء والفتيات الفلسطينيات، تماشياً مع الأطر والآليات القانونية الدولية. ويشمل ذلك توفير البرامج والخدمات الشاملة. ولذا فإن تخفيض الأموال أو حجبها عن برامج أو خدمات إنقاذ الحياة الضرورية للشعب الفلسطيني، ولا سيما النساء والفتيات، يمكن أن يؤدي إلى تفاقم حالة إنسانية رهيبة أصلاً وإلى بيئة تتقهقر فيها حقوق المرأة. وينطبق ذلك بشكل خاص على المنطقة "ج" من الضفة الغربية وعلى قطاع غزة، حيث يتأثر بالاحتلال إمكان حصول المرأة على الخدمات ذات الأهمية الحاسمة.

وأخيراً، يجب أن ينتهي الاحتلال. وإلى أن يتحقق ذلك، يتوجب على إسرائيل أن تتحمل، بصفتها القوة المحتلة، المسؤولية بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي عن التزاماتها تجاه النساء والفتيات الفلسطينيات، بما في ذلك من يعشن في القدس الشرقية، واللاتي تستحق حالتهن اهتماماً وتدخلاً خاصاً في ضوء تهميشهن المتزايد في المدينة. ويجب أن تلتزم سلطة الاحتلال بتقديم الخدمات ذات الصلة إلى النساء والفتيات الفلسطينيات اللاتي يعشن في أنحاء الأرض المحتلة وفقاً لمتطلبات اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وجدول أعمال المرأة والسلام والأمن.

تستند التوصيات التالية إلى تقارير الإسكوا السابقة، وتتوافق مع التوصيات الصادرة عن المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان الرائدة في دولة فلسطين وتتماشى مع التزامات حكومة فلسطين بصكوك واتفاقيات ومعاهدات حقوق الإنسان.

- **التشريعات الوطنية واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة**

ينبغي تسريع خطوات دمج أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في القانون المحلي، كما ينبغي الانتهاء من المراجعات التشريعية واعتماد مشاريع القوانين (مشروع قانون العقوبات لعام 2011 ومشروع حماية الأسرة من العنف) واعتماد تعريف شامل وصريح للتمييز. وينبغي تعديل قوانين الأحوال الشخصية لضمان تمتُّع المرأة بحقوق متساوية مع الرجل فيما يتعلق بالميراث والزواج والطلاق وحضانة الأطفال والوصاية عليهم. وينبغي أن تنشر دولة فلسطين على الفور اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في الجريدة الرسمية لجعلها ملزمة قانوناً، وضمان إنفاذ هذه الاتفاقية من الهيئات القضائية (المحاكم والنيابات العامة) في القضايا المعروضة عليها. وينبغي أن تصدّق دولة فلسطين أيضاً على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الذي سيعزز أيضاً آلية إنفاذ الاتفاقية.

- **زواج الأطفال**

ينبغي على حكومة فلسطين أن تضع لوائح تنظيمية للحد من زواج الأطفال وإنفاذها من خلال رفع الحد الأدنى لسن زواج الفتيات على الفور إلى 18 عاماً؛ وتوسيع نطاق مبادرات التوعية والحملات، معاً مع منظمات المجتمع المدني، حول الآثار السلبية لزواج الأطفال على حقوق الفتيات وصحتهن وتنمية شخصيتهن، والتصدي لقضايا الفقر التي تدفع إلى زواج الأطفال.

- **المساواة بين الجنسين والتشغيل**

ينبغي القيام بالمزيد لضمان المشاركة الاقتصادية وتمكين المرأة في دولة فلسطين. وهناك حاجة قوية إلى التركيز على الروابط بين جانبي العرض والطلب في سوق العمل، بما في ذلك تعزيز الطلب على عمل

المرأة، مثلاً، من خلال وضع سياسات هادفة، مع الاستمرار في معالجة العوائق المؤسسية والسوقية التي تحدّ من مشاركة المرأة في سوق العمل. ولتسهيل مشاركة النساء في القوة العاملة، ينبغي تعزيز توفير مرافق رعاية الأطفال وترتيبات العمل المرنة وينبغي إنفاذ مبدأ مساواة العمال والعاملات في الأجر لدى تساوي قيمة العمل، تماشياً مع اتفاقية منظمة العمل الدولية الخاصة بالمساواة في الأجور.

- **الرعاية الصحية**

ينبغي ألا تقتصر الرعاية الصحية العامة على صحة الأم والطفل، بل ينبغي أن تعالج أيضاً الاحتياجات الصحية المتعددة للمرأة، بصرف النظر عن العمر والحالة الزوجية. كما ينبغي بذل المزيد من الجهود لضمان تلبية الاحتياجات الصحية وإعادة التأهيل للنساء والفتيات ذوات الإعاقة وخاصة في المجتمعات المعرضة للخطر في المنطقة "ج" وغزة.

- **الإعلام**

هناك الكثير مما ينبغي عمله لتعزيز تمثيل ومشاركة المرأة في الإعلام، بما في ذلك النساء ذوات الإعاقة، من خلال بناء قدرات الصحافيات والمتخصصات في الإعلام وصانعات القرار في المنافذ الإعلامية فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وباتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبالقرار الأممي 1325، وزيادة مهارات وقدرات المرأة القيادية في وسائل الإعلام من خلال برامج التوجيه وتنمية القدرات.

- **العنف ضد المرأة**

ينبغي على حكومة فلسطين، تماشياً مع التزاماتها بموجب المراجعة الوطنية الفلسطينية الطوعية لتنفيذ خطة 2030، تطوير شبكات أمان للنساء المعتدى عليهن. وينبغي تقديم التمثيل القانوني وخدمات الصحة العقلية والنفسية الاجتماعية المتخصصة وبرامج إعادة التأهيل والإدماج وإجراءات تشغيلية موحدة ومنسقة ونُظُم إحالة منسّقة أو خدمات متخصصة أخرى للنساء والفتيات المنكشفات على خطر العنف على أساس الجنس أو من يتعرضن لمثل هذا العنف. وفيما يتعلق بالمقيمات في القدس الشرقية والمنطقة "ج" وغزة، حيث قد تكون الخدمات محدودة أو لا تستطيع الحكومة الوصول إليهن، ينبغي بذل المزيد من الجهود لإقامة شراكة مع منظمات المجتمع المدني وتقديم الدعم لها. وينبغي أن تكون هناك خدمات حماية مخصصة لاحتياجات النساء والفتيات ذوات الإعاقة لضمان حصولهن على الخدمات، كما ينبغي تشجيع برامج التوعية لضمان الحصول على المعلومات المتعلقة بهذه الخدمات. وسيساهم إكمال عملية تقدير تكلفة العنف الزوجي وتسليم نتائجها إلى أصحاب المصلحة في تطوير خطوات ملموسة لتنفيذ الإصلاحات. وينبغي على الحكومة أيضاً تكثيف جهودها لضمان محاكمة مرتكبي العنف ضد النساء والفتيات ذوات الإعاقة. وهناك حاجة إلى إصلاحات تشريعية تجرّم العنف الأسري والاغتصاب في إطار الزواج. ويلزم أيضاً بذل جهود لمعالجة المعتقدات السلوكية حول عنف الشريك الحميم، إلى جانب الجهود الرامية إلى تعزيز حصول المرأة على العدالة.

- **المشاركة السياسية للمرأة**

تواصل منظمات حقوق المرأة دعوة الفصائل والأحزاب السياسية لضمان أن تمثّل النساء ما لا يقل عن 30 في المائة من أي قائمة مرشحة للانتخابات المحلية. وهناك حاجة إلى التزام أقوى من أصحاب المصلحة المحليين والوطنيين بمشاركة المرأة السياسية، والتوجه إلى الزعماء والأحزاب السياسية ومنظمات

المجتمع المدني، والأهم من ذلك بكثير، إلى المنظمات المجتمعية والدينية. وهناك حاجة إلى برامج تمكين سياسي واجتماعي للشابات توفر لهن من المهارات والمعرفة ما يمكنهن من أن تصبحن قادة في مجتمعاتهن، خاصة في المنطقة "ج" والقدس الشرقية وغزة.

- **جدول أعمال المرأة والسلام والأمن**

جدير بالثناء إطلاق الخطة الوطنية لتنفيذ قرار الأمم المتحدة 1325 لدولة فلسطين للفترة 2017-2019. وينبغي على حكومة فلسطين أن تضمن تخصيص موارد كافية لتنفيذ الأهداف الاستراتيجية لهذه الخطة ولجدول أعمال المرأة والسلام والأمن. كما ينبغي لها بذل الجهود لتعزيز مشاركة المرأة الفلسطينية في عمليات المصالحة الوطنية الرسمية، وفي مساءلة الاحتلال الإسرائيلي على الصعيدين الوطني والدولي عن انتهاكاته ضد النساء والفتيات الفلسطينيات، وكذلك مشاركتها في المفاوضات.

المراجع

بالعربية

بتسيلم، مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة (2018أ). بلا مخرج: نساء عالقات في قطاع غزة بعيدًا عن بيوتهنّ وأزواجهنّ، 8 آذار/مارس.
https://www.btselem.org/arabic/gaza_strip/20180308_women_trapped_in_gaza.

_____ (2018ب). معطيات حول هدم البيوت غير المرخصة في القدس الشرقية، 7 شباط/فبراير.
https://www.btselem.org/arabic/planning_and_building/east_jerusalem_statistics.

_____ (2018ج). معطيات حول هدم البيوت كوسيلة عقاب، 7 شباط/فبراير.
https://www.btselem.org/arabic/punitive_demolitions/statistics.

جمعية حقوق المواطن في إسرائيل (2017). القدس الشرقية: حقائق ومعطيات 2017، 23 أيار/مايو.
https://law.acri.org.il//ar/wp-content/uploads/2017/05/jerusalen-information-23.5.2017.pdf.

جيشاه – مسلك، مركز للدفاع عن حريّة التنقل (2017). *سقف من الإسمنت: ريباديات في غزّة يشرحن كيف يؤثر الإغلاق على النساء ويحد من الفرص*. تل أبيب.
http://www.gisha.org/UserFiles/File/publications/women_gaza_17/women_gaza_17_ar.pdf.

_____ (2018). 2017: تشديد الإغلاق الإسرائيلي، 10 خطوات اتخذتها إسرائيل العام المنصرم بهدف تشديد التقييدات المفروضة على التنقل من والى قطاع غزّة، كانون الثاني/يناير.
http://www.gisha.org/UserFiles/File/2017_Tightening_of_the_closure_AR.pdf.

دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2017أ). الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع المسنين في المجتمع الفلسطيني بمناسبة اليوم العالمي للمسنين، 1 تشرين الأول/أكتوبر.
http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=2558.

_____ (2017ب). *المرأة والرجل في فلسطين: قضايا وإحصاءات*. رام الله.
http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2343.pdf.

_____ (2018أ). الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع السكان في فلسطين بمناسبة اليوم العالمي للسكان، 7 تشرين الثاني/نوفمبر. http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3182.

_____ (2018ب). الإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً بمناسبة يوم الطفل الفلسطيني، 5 نيسان/أبريل.
http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3109.

_____ (2018ج). الإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً يستعرض فيه أوضاع الشباب في المجتمع الفلسطيني، بمناسبة اليوم العالمي للشباب، 12 آب/أغسطس. http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3214.

_____ (2018د). الإحصاء الفلسطيني يعلن النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة للربع الأول، دورة (كانون الثاني/يناير – آذار/مارس، 2018). http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3134.

_____ (2018ه). الإحصاء الفلسطيني يعلن النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة للربع الثاني، دورة (نيسان/أبريل – حزيران/يونيو، 2018)، 8 تموز/يوليو. http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3211.

_____ (2018و). بمناسبة اليوم العالمي للمسنين، الاحصاء الفلسطيني: 5 في المائة من السكان في فلسطين في العمر 60 سنة فأكثر، 1 تشرين الأول/أكتوبر. http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3263.

_____ (2018ز). السيدة عوض، تستعرض أوضاع المرأة الفلسطينية عشية يوم المرأة العالمي، 8 آذار/مارس 2018. http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_7-3-20148-women-ar.pdf.

_____ (2018ح). عقود الزواج المسجلة في فلسطين حسب عمر الزوج والزوجة، 2017. http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/VS-2017-04a.htm.

_____ (2018ط). *فلسطين في أرقام 2017*. رام الله. http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2361.PDF.

_____ (2018ي). *مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي المنقح 2017*. رام الله. http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2367.pdf.

_____ (2018ك). معالم الفقر في فلسطين 2017، 16 نيسان/أبريل. http://www.pcbs.gov.ps/Document/pdf/txta_poverty2017.pdf?date=16_4_2018.

دولة فلسطين، وزارة التربية والتعليم العالي (2017). *الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم 2017-2022*. رام الله. https://bit.ly/2rvjZuC.

دولة فلسطين، وزارة الصحة (2017). *التقرير الصحي السنوي: فلسطين 2016*. رام الله. https://www.site.moh.ps/Content/Books/JBlO162pyN1fZ63sFeMWq1HIZxW5ELXaf6HIGF7bSdAIQZNZ8FlMw6_WhllLA1fuv3f7wHE1NMwXEAlWs6O7QSABeKmOzbLFt3Wvde1zf8pIq.pdf.

رابطة النساء الدولية للسلام والحرية (2017). *النساء الفلسطينيات تحت الاحتلال الإسرائيلي الطويل: أثر العنف الذي يمارسه الاحتلال على النساء*. جنيف. https://wilpf.org/wp-content/uploads/2017/11/PALESTINE-AR-WEB-2.pdf.

شركة كيمونكس الدولية، وجمعية تنمية وإعلام المرأة (2016). *دراسة تحليلية شاملة للعنف المبني على النوع الاجتماعي وواقع نظام التحويل الوطني للنساء المعنفات*. بيت لحم: مركز العالم العربي للبحوث والتنمية. http://www.awrad.org/files/server/3-20170115164756.pdf.

فريق الأمم المتحدة القُطري، الأرض الفلسطينية المحتلة (2016). *لكي لا يُترك أحد خلف الركب: نظرة إلى الضعف والحرمان الهيكلي في فلسطين*. القدس. https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/CCA_Report_Ar.pdf.

المحكمة الجنائية الدولية (2018). بيان المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، فاتو بنسودا، بشأن تدهور الوضع في غزة، 8 نيسان/أبريل. https://www.icc-cpi.int//Pages/item.aspx?name=180408-otp-stat&ln=Arabic.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (2017). *المراجعة الاستراتيجية للأمن الغذائي والتغذوي في فلسطين، 2017*. http://www.mas.ps/files/server/20171812120902-2.pdf.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة، اليونيسف (2018). *دولة فلسطين: تقرير قُطري حول الأطفال خارج المدرسة*. القدس الشرقية. https://www.unicef.org/mena/media/2576/file.

منظمة العمل الدولية (2017). *تقرير المدير العام عن وضع عمال الأراضي العربية المحتلة*، ملحق، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 106. ILC.106/DG/APP. جنيف.

_____ (2018أ). *الأرض الفلسطينية المحتلة: دراسة تشخيصية للعمالة*. بيروت: المكتب الإقليمي للدول العربية. https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_624857.pdf.

_____ (2018ب). *تقرير المدير العام عن وضع عمال الأراضي العربية المحتلة*، ملحق، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 107. ILC.107/DG/APP. جنيف.

مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان (2018أ). الأسرى، إحصائيات حزيران/يونيو 2018. http://www.addameer.org/ar/statistics/20180630. اسُترجعت في 10 شباط/فبراير 2019.

_____ (2018ب) الضمير: الاحتلال مستمر في انتهاك حقوق المرأة الفلسطينية، 7 آذار/مارس. https://bit.ly/2WYXZa2.

هيومن رايتس ووتش (2018). فلسطين: الغاء قانون "الزواج من المغتصب"، 10 أيار/مايو. https://www.hrw.org/ar/news/2018/05/10/317698.

هيومن رايتس ووتش، مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، والمساواة الآن (2018). تقرير مشترك إلى لجنة "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)" حول دولة فلسطين، الدورة السبعون، حزيران/يونيو. https://www.hrw.org/ar/news/2018/07/04/320101.

بالإنكليزية

ActionAid (2018). 3 things you may have missed this week: more women in Gaza protests, Puerto Rico Blackout, South Sudan's farmers innovate, 20 April. Available at https://www.actionaidusa.org/news/gaza-puerto-rico-south-sudan/.

Bates, Katie, and others (2017). Women's health in the occupied Palestinian territories: contextual influences on subjective and objective health measures. *PLoS ONE*, vol. 12, No. 10, pp. 1-15.

Al-Botmeh, Samia (2016). The political economy of Palestinian women's labour market participation. In *Development Challenges and Solutions after the Arab Spring*, Ali Kadri, ed. Berlin: Springer.

B'Tselem, The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories (2017). *Made in Israel: Exploiting Palestinian Land for Treatment of Israeli Waste*. Jerusalem. Available at https://www.btselem.org/sites/default/files/publications/201712_made_in_israel_eng.pdf.

Charara, Raghid, and others (2017). The burden of mental disorders in the Eastern Mediterranean Region, 1990–2013. *PLOS One*, vol. 12, No. 1, pp. 1-17.

Chawla, Nanki (2017). *Youth in Palestine: Policy and Program Recommendations to Address Demographic Risks and Opportunities*. Beit Hanina: United Nations Population Fund. Available at https://palestine.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/Youth%20in%20Palestine%20-%20Oct%202017_0.pdf.

Defense for Children International Palestine (2016). Early marriage and education, the chicken or the egg? 19 November. Available at http://www.dci-palestine.org/early_marriage_and_education_the_chicken_or_the_egg.

Dhaher, Safa Husni (2017). *The Impact of the Current Situation on the Human Rights of the Vulnerable Palestinian Groups in East Jerusalem*. Jordan; Palestine: Heinrich-Böll-Stiftung. Available at https://ps.boell.org/sites/default/files/uploads/2017/03/full_study.final_.pdf.

Duvvury, Nata, and Margarita Ozonas Marcos (2017). Costing violence against women in Palestine: an operational plan. Background paper prepared for the Economic and Social Commission for Western Asia and UN Women.

Gender-Based Violence Sub-Cluster, Palestine (2018). Impact of the 'Great March of Return' on gender-based violence, situation report, 8 June. Available at https://palestine.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/Situation%20Report%20Gaza%20-%208%20June%202018%20-%20Great%20Return%20March%20-%20final.pdf.

Haar, Rohini, and Jess Ghannam (2018). *No Safe Space: Health Consequences of Tear Gas Exposure among Palestine Refugees*. Berkeley: Human Rights Center, School of Law, University of California. Available at https://www.law.berkeley.edu/wp-content/uploads/2017/12/NoSafeSpace_full_report22Dec2017.pdf.

Al-Haq (2017). Al-Haq Submission to the Commission on the Elimination of Discrimination against Women Regarding Israeli's Sixth Periodic Report, 68th Session. Available at https://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CEDAW/Shared%20Documents/ISR/INT_CEDAW_NGO_ISR_29276_E.pdf.

_____ (2018). Al-Haq Submission to the Commission on the Elimination of Discrimination against Women on the First Periodic Review of the State of Palestine, June. Available at https://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CEDAW/Shared%20Documents/PSE/INT_CEDAW_NGO_PSE_31670_E.pdf.

Independent Commission for Human Rights (ICHR) (2017). ICHR's written intervention on the initial report by the State of Palestine to CEDAW. Ramallah. Available at https://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CEDAW/Shared%20Documents/PSE/INT_CEDAW_IFN_PSE_29030_E.pdf.

_____ (2018a). The report of the Independent Commission for Human Rights (ICHR) on the initial report of the State of Palestine. Presented to the United Nations Committee on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women. Ramallah. Available at https://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CEDAW/Shared%20Documents/PSE/INT_CEDAW_IFN_PSE_31344_E.pdf.

_____ (2018b). Sheet of facts: discrimination and inequality gap in gender rights. Available at http://ichr.ps/en/1/17/1541/Sheet-of-Facts-Discrimination-and-Inequality-Gap-in-Gender-Rights.htmt.

International Committee of the Red Cross (2006). *Business and International Humanitarian Law: An Introduction to the Rights and Obligations of Business Enterprises under International Humanitarian Law*. Geneva. Available at https://www.icrc.org/en/publication/0882-business-and-international-humanitarian-law-introduction-rights-and-obligations#.

International Criminal Court (2014). Situation on registered vessels of Comoros, Greece and Cambodia: Article 53(1) report, 6 November. The Hague. Available at http://opiniojuris.org/wp-content/uploads/2014-11-03-Final-Report-on-Situation-ICC-01.13.pdf.

Interpeace, and Mustakbalna (2017). *Palestinian Youth Challenges and Aspirations: A Study on Youth, Peace and Security Based on UN Resolution 2250*. Available at https://www.interpeace.org/wp-content/uploads/2018/04/2018-IP-case-study-Palestine-v3.pdf.

The Israeli Committee Against House Demolition (2017). Overview of Israel's demolition policy. Available at https://icahd.org/wp-content/uploads/sites/1/2017/12/Updated-comprehensive-information-on-demolitions-3-Dec-2017.pdf.

Johnson, Penny (2010). Unmarried in Palestine: embodiment and (dis)empowerment in the lives of single Palestinian women. *IDS Bulletin*, vol. 41, No. 2, pp. 106-115.

Jubran, Joan, and others (2018). *Pathway to Survival: the Story of Breast Cancer in Palestine*. Jerusalem: United Nations Population Fund.

Juzoor for Health and Social Development (2018). Empowering Jerusalem's most marginalized Palestinian women. *Jerusalem Quarterly*, vol. 74, pp. 137-143.

The Knesset (2018). Knesset passes legislation authorizing interior minister to revoke permanent residency status over involvement in terrorism, 7 March. Available at https://main.knesset.gov.il/EN/News/PressReleases/Pages/Pr13803_pg.aspx.

Kuttab, Eileen, and Brian Heilman (2017). *Understanding Masculinities – Palestine*. Jerusalem: UN Women; Brazil: Promundo; and Birzeit: Institute for Women's Studies. Available at http://www2.unwomen.org/-/media/field%20office%20palestine/attachments/publications/2018/02/understanding-masculinities-in-palestine-english.pdf?la=en&vs=2719.

Mousa, Bisan, and Ana Lukatela (2017). The one-stop center: a Palestinian initiative to protect women and children victims of violence. *This Week in Palestine: State of Justice*, No. 226.

The Non-Governmental Women Coalition for the Implementation of CEDAW in the Occupied State of Palestine (2017). Report on the status of women and girls in the State of Palestine. Available at https://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CEDAW/Shared%20Documents/PSE/INT_CEDAW_NGO_PSE_29031_E.pdf.

Office of the High Commissioner for Human Rights (2018). OHCHR calls for the best interests of the child to be primary consideration in the Tamimi case, 16 January. Available at https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=22590&LangID=E.

Office of the United Nations Special Coordinator for the Middle East Peace Process (2018). *Report to the Ad Hoc Liaison Committee*, 27 September. New York. Available at https://unsco.unmissions.org/sites/default/files/unsco_ahlc_report_september_2018.pdf.

O'Reilly, Marie, and others (2015). *Reimagining Peacemaking: Women's Roles in Peace Processes*. New York: International Peace Institute.

Palestinian Initiative for the Promotion of Global Dialogue and Democracy, MIFTAH (2016). Seeking justice: statement by the Palestinian Women Coalition of UNSCR 1325 on the visit of the delegation of the International Criminal Court (ICC) Prosecutor's Office on 9-10 October 2016 to Palestine, 20 October. Available at http://www.miftah.org/Display.cfm?DocId=26375&CategoryId=32.

_____ (2018). Palestinian women's political participation and access to decision-making. *This Week in Palestine*, No. 239.

Palestinian Working Women Society for Development (2017). NGO Shadow Report to the Sixth Periodic Country Report of the Israeli Government to the CEDAW Committee. September. Ramallah. Available at https://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CEDAW/Shared%20Documents/ISR/INT_CEDAW_NGO_ISR_29059_E.pdf.

Peace Now (2018a). Impending destruction of Khan al-Ahmar village, 16 May. Available at http://peacenow.org.il/en/impending-destruction-khan-al-ahmar-village.

_____ (2018b). Peace Now's annual settlement construction report for 2017. Available at http://peacenow.org.il/wp-content/uploads/2018/03/Annual-Report-2017_Final.pdf.

Pettit, Jennifer, and others (2017). *Adolescent Girls in Gaza: The State of the Evidence*. London: Overseas Development Institute. Available at https://www.gage.odi.org/sites/default/files/2018-07/Adolescent%20girls%20in%20Gaza%20The%20state%20of%20the%20evidence.pdf.

Protection Cluster, Gender-Based Violence Sub-Cluster occupied Palestinian territory (2016). Child marriage in the occupied Palestinian territory, December. Available at http://ldf.ps/documentsShow.aspx?ATT_ID=30098.

Al-Shabaka, the Palestinian Policy Network (2017). Residency revocation: Israel's forcible transfer of Palestinians from Jerusalem, 3 July. Available at https://al-shabaka.org/releases/residency-revocation-israels-forcible-transfer-palestinians-jerusalem/.

State of Palestine (2016a). *The National Action Plan for the Implementation of UNSCR 1325 Women, Peace and Security, Palestine 2017-2019*. Ramallah. Available at https://gnwp.org/wp-content/uploads/palestine.pdf.

_____ (2016b). *National Policy Agenda 2017-2022: Putting Citizens First*. Ramallah. Available at https://eeas.europa.eu/sites/eeas/files/npa_english_final_approved_20_2_2017_printed.pdf.

_____ (2018). *Palestinian National Voluntary Review on the Implementation of the 2030 Agenda*. Ramallah. Available at https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/20024VNR2018PalestineNEWYORK.pdf.

State of Palestine, Central Bureau of Statistics (2007). Press Conference on the Labour Force Survey Results (January-March, 2007) Round (Q1/2007), 7 May. Available at http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/pressRelease/labour_07e.pdf.

_____ (2009). The Palestinian environment is victim of colonization and population growth, 5 June. Available at http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/evironmE09.pdf.

State of Palestine, Ministry of Interior, and Palestinian Civil Police (2016). *Palestinian Civil Police Gender Strategy*. Ramallah. Available at http://www2.unwomen.org/-/media/field%20office%20palestine/attachments/publications/2017/pcp%20gender%20strategy%20en.pdf?vs=3832.

State of Palestine, Prime Minister's Office, and United Nations Population Fund (2016). *Palestine 2030: Demographic Change: Opportunities for Development*. Ramallah.

UN Women (n.d.). Facts and figures: leadership and political participation. Jerusalem. Available at http://palestine.unwomen.org/en/what-we-do/leadership-and-political-participation/facts-and-figures.

_____ (2016). *International Legal Accountability Mechanisms: Palestinian Women Living under Occupation*. Jerusalem. Available at http://www.lacs.ps/documentsShow.aspx?ATT_ID=30314.

_____ (2017). *Navigating through Shattered Paths: NGO Service Providers and Women Survivors of Gender-Based Violence. An Assessment of GBV Services in Gaza*. Gaza. Available at http://www.globalprotectioncluster.org/_assets/files/navigating-through-shattered-paths-ngo-service-providers-and-women-survivors-of-gender-based-violence-gbv-research-2017.pdf.

United Nations (2017). United Nations position on Jerusalem unchanged, Special Coordinator stresses, as security council debates United States recognition of city, 8 December. SC/13111.

_____ (2018a). Illegal settlement expansion must be halted, Secretary-General tells Palestinian rights committee, pressing parties to make two-State solution reality, 5 February. SG/SM/18882-GA/PAL/1403.

_____ (2018b). OPT: bleakest picture yet, says Special Rapporteur on human rights after regional visit, 29 June. Available at https://www.un.org/unispal/document/opt-bleakest-picture-yet-says-special-rapporteur-on-human-rights-after-regional-visit-press-release/.

United Nations Children's Fund (2017). Children and armed conflict. *CAAC Bulletin*, fourth quarter of 2016. Available at https://www.unicef.org/oPt/CAAC_Bulletin_Q4_2016_FINAL_-22_Dec2017.pdf.

United Nations Country Team in the Occupied Palestinian Territory (2017). *Gaza Ten Years Later*. Available at https://unsco.unmissions.org/sites/default/files/gaza_10_years_later_-_11_july_2017.pdf.

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (2017a). 2018 *Humanitarian Needs Overview - Occupied Palestinian Territory*. East Jerusalem Available at https://www.humanitarianresponse.info/en/operations/occupied-palestinian-territory/document/2018-humanitarian-needs-overview-occupied.

_____ (2017b). The humanitarian impact of the internal Palestinian divide on the Gaza Strip, June. Available at https://www.ochaopt.org/sites/default/files/gaza_fact_sheet_june_2017_english_final.pdf.

_____ (2017c). Monthly humanitarian bulletin: May-June 2017, 3 July. Available at https://www.ochaopt.org/content/monthly-humanitarian-bulletin-may-june-2017.

_____ (2017d). Monthly humanitarian bulletin, December 2017, 15 January. Available at https://www.ochaopt.org/content/monthly-humanitarian-bulletin-december-2017.

_____ (2018a). Addressing rehabilitation needs of Palestinians seriously injured during Gaza demonstrations: over 1,400 may suffer long-term disability, 10 July. Available at https://www.ochaopt.org/content/addressing-rehabilitation-needs-palestinians-seriously-injured-during-gaza-demonstrations.

_____ (2018b). Gaza crossings operation status: monthly update – January 2018. Available at https://www.ochaopt.org/sites/default/files/gaza_crossings_operations_status_january_2018_1.pdf.

_____ (2018c). Humanitarian bulletin: occupied Palestinian territory, May 2018. Available at https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/hummonitor_may_04_06_2018_final.pdf.

_____ (2018d). Humanitarian snapshot: casualties in the context of demonstrations and hostilities in Gaza: 30 March-12 June 2018, 13 June. Available at https://www.ochaopt.org/content/humanitarian-snapshot-casualties-context-demonstrations-and-hostilities-gaza-30-march-12.

_____ (2018e). Monthly humanitarian bulletin, April 2018, 10 May. Available at https://www.ochaopt.org/content/monthly-humanitarian-bulletin-april-2018.

_____ (2018f). Monthly humanitarian bulletin, March 2018, 5 April. Available at https://www.ochaopt.org/content/monthly-humanitarian-bulletin-march-2018.

_____ (2018g). Gaza Crossing Data, Rafah crossing: exits and entries of people. Available at https://www.ochaopt.org/data/crossings. Accessed on 10 January 2019.

_____ (2018h). UN Officials visit Khan al Ahmar and call for respect for international law, 18 April. Available at https://www.ochaopt.org/content/un-officials-visit-khan-al-ahmar-and-call-respect-international-law.

United Nations Population Fund Palestine (2018). *Pathway to Survival – The Story of Breast Cancer in Palestine*. Available at https://palestine.unfpa.org/en/publications/pathway-survival-story-breast-cancer-palestine.

United Nations Population Fund, and Gender-Based Violence Sub-Cluster Palestine (2017). The humanitarian impact of Gaza's electricity and fuel crisis on gender-based violence and services, May. Jerusalem. Available at https://palestine.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/Humanitarian%20Impact%20of%20Gaza%27s%20Electricity%20and%20Fuel%20Crisis%20on%20Gender-based%20Violence%20and%20services%20-%2029%20May%202017.pdf.

_____ (2018). Gender-based violence in Gaza strip: situation analysis, 20 March. Available at https://palestine.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/Situation%20Analysis%20Gaza%20-%2020%20March%202018.pdf.

Women's Centre for Legal Aid and Counselling (2017). Women's voices: Najwa A. – settler violence, 12 July. Available at http://www.wclac.org/Wvoices/600/Womens_Voices_Najwa_Settler_violence.

_____ (2018). *Access to Health in the Gaza strip: The Gendered Impact on Palestinian Women*. Ramallah. Available at http://www.wclac.org/english/userfiles/Access%20to%20Health%20Submission%20to%20SR%20on%20OPT-min.pdf.

Women's Centre for Legal Aid and Counselling, Equality Now, and Al Muntada (2017). Pre-session report on Palestine for consideration during the 68th Session of United Nation Committee on the Elimination of Discrimination Against Women. Ramallah. Available at https://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CEDAW/Shared%20Documents/PSE/INT_CEDAW_NGO_PSE_29167_E.pdf.

Women's Centre for Legal Aid and Counselling, and the General Union of Palestinian Women (2017). *Shadow Report for Consideration Regarding Israel's Sixth Period Report to the 68th Session of United Nations Committee on the Elimination of Discrimination Against Women*. Ramallah. Available at https://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CEDAW/Shared%20Documents/ISR/INT_CEDAW_CSS_ISR_29049_E.pdf.

Women Media and Development (2017). *Media Monitoring of Palestinian Women's Image and Representation in News Related to Peace and Security during the Period of May to July 2017*. Bethlehem. Available at http://tam.ps/en/wp-content/uploads/2018/02/media-monitoring-report-english-FINAL.pdf.

World Bank (2017). *Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee*, 18 September. Washington, D.C. Available at http://documents.worldbank.org/curated/en/515891504884716866/pdf/119657-WP-PUBLIC-on-Monday-1-PM-sept-11-AHLC-report-September-8.pdf.

_____ (2018). *Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee*, 19 March. Washington, D.C. Available at http://documents.worldbank.org/curated/en/324951520906690830/pdf/124205-WP-PUBLIC-MAR14-5PM-March-2018-AHLC-Report.pdf.

World Food Programme (2017a). *State of Palestine Country Strategic Plan (2018–2022)*. WFP/EB.2/2017/7-A/4.

_____ (2017b). WFP State of Palestine country brief, December 2017. Available at https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/wfp274588_3.pdf.

World Health Organization (2017). Health access for referral patients from the Gaza Strip. Monthly Report, December 2017. Jerusalem. Available at https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/WHO_monthly_Gaza_access_report_Dec_2017-final.pdf.

_____ (2018a). Health access barriers for patients in the occupied Palestinian territory. Monthly Report, June 2018. Jerusalem. Available at http://www.emro.who.int/images/stories/palestine/documents/RAD-june_2018.pdf?ua=1.

_____ (2018b). Health conditions in the occupied Palestinian territory, including east Jerusalem, and in the occupied Syrian Golan. Report by the Director-General, Seventy-First World Health Assembly, Provisional agenda, item 14, 18 May. A71/27.

_____ (2018c). UN agencies deeply concerned over killing of health volunteer in Gaza, 2 June. Available at http://www.emro.who.int/pse/palestine-news/un-agencies-deeply-concerned-over-killing-of-health-volunteer-in-gaza.html.

World Health Organization, and Health Cluster, Occupied Palestinian Territory (2017). WHO special situation report Gaza, occupied Palestinian territory May to July 2017. Available at https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/WHO-Special-Situation-Report-on-_Gaza_May-June_final_2-2_0.pdf.

Yesh Din, Volunteer for Human Rights (2018). Data sheet, December 2017: law enforcement on Israeli civilians in the West Bank, 7 January. Available at https://www.yesh-din.org/en/data-sheet-december-2017-law-enforcement-israeli-civilians-west-bank/.

19-00031